التأصيل القانوني للشمول المالي في ضوء التحول الرقمي

دارسة مقارنة

الدكتور
أيمن محمد سيد مصطفى الأسيوطي
دكتوراه في الحقوق من جامعة عين شمس
محاضر أكاديمي بكلية الحقوق- جامعة حلوان

٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب	تصميم الغلاف
التأصيل القانوني للشمول المالي في ضوء التحول الرقمي **دكتور** أيمن محمد سيد الأسيوطي	قسم الجرافيك بدار المصرية للنشر والتوزيع **إخراج داخلي** مكتب المصرية للصف والإخراج الفني رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 2019 /19941 ISBN:978-977-995-034-1

١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠ م

حقوق الطبع محفوظة للناشر – الطبعة الأولى ٢٠٢٠

المصرية للنشر والتوزيع

مصر – القاهرة : ٢٩ شارع عبد الخالق ثروت – وسط البلد

تليفون: 23954131 (202+) – **موبايل:** 01229619599 (2+)

bookstore64@yahoo.com

تحذير: جميع الحقوق محفوظة للمصرية للنشر والتوزيع وغير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد إلكترونية أو نقله بأية وسيلة أخرى أو تصويره أو تسجيله على أي نحو بدون أخذ موافقة كتابية مسبقة من الناشر.

إهـــداء

إلى فقراء مصر

مقدمة الكتاب

الشمول المالي من الموضوعات الحديثة التي ظهرت على الساحة العالمية في الفترة الأخيرة، وذلك بعد ظهور الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، اتجه المجتمع الدولي إلى الشمول المالي وتنفيذ سياسات تؤدى الى تقرير وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكنهم من استخدامها وتوفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة تساهم في تعزيز قدرات وإمكانيات قطاع الاقتصاد الرقمي.

فتعتبر المؤسسات المالية والنقدية الدولية وحكومات الدول، الشمول المالي إحدى الركائز التي تساهم في دعم الاقتصادات المحلية بدرجة أولى والاقتصاد العالمي بشكل عام، وفي هذا الإطار انخرطت الحكومات ممثلة في البنوك والمصارف المركزية إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وضع آليات وإستراتيجيات تساهم إلى حد كبير في تقليص الفجوات فيما يتعلق بالشمول المالي.

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن أكثر من ٢,٥ مليار شخص محرومون من الخدمات المالية البنكية، من بينهم ١,٨٧٥ مليار شخص هم من الفئات محدودة الدخل أو ممن يعيشون في المناطق الريفية، كما تشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي عن واقع الشمول المالي إلى أن ٣٨٪ من البالغين حول العالم هم خارج الأنظمة المصرفية، وغالبيتهم موجودون في دول جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين لا يدخر سوى ٢٥٪ من

البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من ٧٠ دولارا للفرد في الشهر أموالهم في مؤسسات مالية رسمية[١].

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة البالغين من الرجال في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ممن لديهم حساب بنكي تصل إلى ٢٣٪ في حين تصل نسبة السيدات إلى ١٣٪.

أما على مستوى المنطقة العربية، فقد أجرى صندوق النقد العربي دراسة مسحية عن الشمول المالي ومدى وصول مختلف الشرائح إلى الخدمات المالية والمصرفية، حيث أظهرت نتائج المسح أن أكثر من نحو ١٦٨ مليون شخص يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب أساسي بما يمثل أكثر من ٧٠٪ من البالغين في المنطقة، وأكدت الدراسة أن هذه النسبة ترتفع إلى مستوى ٨٠٪ في البلدان النامية في المنطقة، مشددة على أن هذه النسب تشكل الأشخاص الناشطين اقتصاديا والذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وذلك بحسب إفادة ٩٢ مليون شخص عن اقتراضهم الأموال من غير القنوات الرسمية المعتادة بمعنى أنهم يلجأون إلى التداين من قبل أصدقائهم أو من قبل جمعيات وغيرها من أساليب الاقتراض البعيدة عن المؤسسات المالية والبنكية والمصرفية[٢].

وتكشف الدراسات أن منطقة الخليج تتصدر المراتب الأولى من حيث نسبة الأشخاص الذين يفوق سنهم ١٥ سنة ويمتلكون حسابا لدى مؤسسات مالية أو

---

(١) راجع تفصيلًا:

International Monetary Fund (IMF), «Saudi Arabia: Financial System Stability Assessment», Washington,2017, DC: International Monetary Fund.

(٢) انظر:

Lukonga,«Fintech, Inclusive Growth, and Cyber Risks: A Focus on the MENA and CCA.» IMF Working Paper, Washington,2018, DC: International Monetary Fund.

بنكية رسمية، حيث تصل النسبة إلى مستوى ٧٤٪، وتصل هذه النسبة إلى نحو ٧٠٪ في دولة قطر[١].

ويعرف الشمول المالي على أنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الخاضعة للرقابة الرسمية بالوقت والسعر المناسبين إلى جميع شرائح المجتمع بالإضافة إلى توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تطبيق مناهج مبتكرة للتوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[٢].

إذن ازداد الاهتمام الدولي عقب الأزمة المالية العالمية، في تحقيق الشمول المالي من خلال التزام واسع لدى الجهات الحكومية لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع.

بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، كما تعمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون قائمة على أساس سد الفجوة في التشريعات الراهنة، وإتباع نهج شامل يبني على تشريعات عادلة ذات شفافية لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك إلى تعزيز قدراتهم لتمكينهم

(١) سوف نوضح التجارب العربية ومدى التقدم في تحقيق وتعزيز الشمول المالي في الباب الثالث من هذا الكتاب.

(٢) راجع في مفهوم الشمول المالي:

World Bank, «Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion». Washington, DC: World Bank.2014, doi:10.1596/978-0-8213-9985-9.

من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع متطلباتهم.

إذا يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات.

ويسهّل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

ومنذ عام ٢٠١٠، تعهد أكثر من ٥٥ بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من ٣٠ بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن. وتشير أبحاثنا إلى أنه عندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها.

ووفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، وشجعت المنافسة التي تسمح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، يجب أن يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية.

وساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة:

- الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى.
- رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات.
- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية.
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

ومع تسريع البلدان للجهود المبذولة تجاه الشمول المالي، أصبح من الواضح أنها تواجه عقبات مشابهة تعوق تقدمها. ويشمل هذا:

- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و فقراء الريف.

- زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية.

- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة.

- ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك.

- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكييف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف.

- على الصعيد العالمي، يُصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان.

إذا أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم[1].

وتأتي دراسة واقعية الشمول المالي لوضع تصور عام لهذا الموضوع من خلال:-

١- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي.

٢- توفير بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة

(١) راجع مقال بعنوان» الشمول المالي عامل رئيس في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء»، منشور بالموقع الإلكتروني التالي؛ تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٩/٤/٤:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي.

٣- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة.

٤- حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم، مع توفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم.

٥- تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي وتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

إذا الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمَّشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.

والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته.

ويستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات

المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً.

وتجدر الإشـارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

وأخيراً الشمول المالي فكرة بسيطة وهي أن يتوفر للأفراد والشركات خدمات الدفع وغيرها من الخدمات المالية التي تجمع بين الأمان والراحة والتكلفة الميسورة، وأن يستطيعوا استخدامها لتلبية احتياجاتهم اليومية وتحقيق أهدافهم على المدى البعيد.

والفكرة رغم بساطتها إلا أنها ليست سهلة. فنصف عدد البالغين في العالم اليوم يعيشون في ظل الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يتعامل إلا بالنقود. وكل واحد من هؤلاء، يصل عددهم إلى ملياري فرد، يواجه حواجز مالية تجعل حياتهم محفوفة بالمخاطر ومكلفة وتفتقد إلى الكفاءة.

ويساعد الشمول المالي على وضع هؤلاء على طريق الخروج من الفقر وجعلهم مواطنين منتجين يتمتعون بالتمكين بالإضافة إلى تنمية فرص الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي. وتُعدّ خدمات الدفع الرقمي مدخلاً إلى أسرع الطرق للشمول المالي، وكثيراً ما تكون مثل هذه الخدمات أول منتج مالي رسمي يستخدمه الإنسان.

خطة الدراسة

الباب الأول

الأصول التاريخية للشمول المالي

الفصل الأول

ماهية الشمول المالي

المبحث الأول: المقصود بالشمول المالي وأهميته

المبحث الثاني: تمييز الشمول المالي عن بعض الصور الأخرى

الفصل الثاني

التطور التاريخي للشمول المالي

المبحث الأول: نشأة فكرة الشمول المالي

المبحث الثاني: فلسفة تكريس الشمول المالي تاريخياً

الفصل الثالث

ذاتية الشمول المالي

المبحث الأول: آليات تحقيق الشمول المالي ومعوقاتها

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي

الباب الثاني

الإطار القانوني للشمول المالي

الفصل الأول

الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي

المبحث الأول: سياسة الشمول المالي في إدارة الجهاز المصرفي

المبحث الثاني: سبل تعزيز البنوك لمنظومة الشمول المالي

المبحث الثالث: آليات التمويل في منظومة الشمول المالي

الفصل الثاني

واقعية منظومة الشمول المالي

المبحث الأول: الدور المؤسسي للشمول المالي للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

المبحث الثاني: الدور الأمني للشمول المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المبحث الثالث: أثر الشمول المالي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث

تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة

المبحث الأول: تكريس الارتباط بين التنمية المستدامة والشمول المالي

المبحث الثاني: واقعية شمولية تطبيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الباب الثالث

التجارب العربية نحو تطبيق التحول الرقمي

الفصل الأول: التجربة الإماراتية في تحقيق الشمول المالي.

الفصل الثاني: واقعية تجربة السعودية لتعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث: تجربة قطر لتطبيق الشمول المالي.

الفصل الرابع: التجربة الكويتية نحو تحقيق الشمول المالي.

الفصل الخامس: التجربة البحرينية لتعزيز الشمول المالي.

الفصل السادس: واقعية تجربة سلطنة عمان لتحقيق الشمول المالي.

الفصل السابع: التجربة الأردنية للشمول المالي.

الباب الأول

الأصول التاريخية للشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

الشمول المالي أو **الاشتمال المالي**، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمّشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام المحمول أو غيرها من الوسائل التكنولوجيا الاخري، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية. ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول[1].

(١) هناك من يُطلق عليها لفظ الاشتمال المالي، وخناك من يطلق لفظ التعمق المالي، بهدف نشر الخدمات المالية والمصرفية وزيادة فعالية السياسة النقدية وتنويع أدواتها لجذب ذوى الدخل المحدود (الفقراء) وربطهم بالنظام المالي، وبالتالي تعنى كلمة الشمول المالي إتاحة الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع سواء كانت هذه الخدمات عن طريق المؤسسات المالية والمصرفية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع الوكيل التجاري أو مع وكلاء المحفظة الإلكترونية؛ وتمثل درجة الشمول النقدي عرض النقود بالمعني الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. انظر في نفس المعني عبد المحسن ميرغني عبد الله: دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي، مجلة المصرفي، العدد ٧١، السودان، ٢٠١٤، ص٢٥. ولتطبيق الشمول المالي يجب أن يكون هناك توجه عام من الدولة للوصول إلى هذا الهدف، ويستلزم ذلك إجراء دراسات حول الخدمات المالية المتاحة فعلياً ومدى تناسبها مع احتياجات مختلفة لفئات المجتمع، وكذلك الخدمات التي يجب تطبيقها مستقبلاً. كما أن التوسع في تطبيق خدمات الشمول المالي يحتاج إلى زيادة عدد ماكينات الآلية وتطوير نظم الدفع، وكذلك التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

راجع في ذلك:

Downes, Patric, Rezavaez-Zadah: «The Evolving Role of Central Banks», Washington, I.M.F., 1999.p17.

ويعد مفهوم «الشمول المالي» من أهم المفاهيم المرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادي للدول، وذلك باتجاه البنوك بمختلف أنحاء العالم للوصول إلى الشرائح المجتمعية التي لا يوجد لها تعاملات بنكية، خاصة الشرائح منخفضة الدخل، عن طريق تقديم خدمات بنكية تتناسب مع احتياجاتهم، وفيما يلى كل ما تريد معرفته عن مفهوم الشمول المالي[1].

نتناول الباب الأول من خلال التقسيم التالي:-

الفصل الأول: ماهية الشمول المالي.

الفصل الثاني: التطور التاريخي للشمول المالي.

الفصل الثالث: ذاتية الشمول المالي.

(١) انظر حنين محمد بدر عجور: دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك – الإسلامية العاملة في قطا غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٧، ص٣٢.

الفصل الأول

ماهية الشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

الشمول المالي بيهتم بشرائح كتيره في المجتمع، وخصوصا الشرائح المهمشة او اللي مش لاقيه منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، زي مثلا الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة المرأة واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والاطفال والشباب وغيرهم.

الشمول المالي بيضمن أن كل الفئات تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وده يؤدى لارتفاع مستوي المعيشة وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للإفراد وللدولة.

عشان الحالة الاقتصادية للدولة عمرها ما هتتحسن طول ما فيه عدد كبير من الافراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي.

كمان الشمول المالي بيضمن أن المؤسسات المالية تطور منتجاتها وكمان يتنافسوا مع بعض عشان يقدموا منتجات مالية ارخص واسهل وتراعي مصلحة المستهلك.

ويمكننا توضيح الفصل الأول من خلال التقسيم التالي:-

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي وأهميته

المبحث الثاني: تمييز الشمول المالي عن بعض الصور الأخرى

المبحث الأول
ماهية الشمول المالي وأهميته

أولاً: مفهوم الشمول المالي:-

تربط الشمول المالي والثقافة المالية علاقة وثيقة حيث يشكّل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعّال.

وبالمثل، فإن امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية. وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم المالي أمراً ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها.

فالشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمَّشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف[1].

والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً

(١) راجع في ذلك:

Atkinson, A. and F. Messy: «Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice», OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, No. 34, OECD Publishing ,2013,p.13. http://dx.doi.org/10.1787/5k3xz6m88smp-en.

لحقوقه وواجباته.

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً.

صورة تعبر عن مضمون الشمول المالي(١)

وتجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(١) انظر مقال بعنوان «ما هو الشمول المالي وما هي آليات تسريعه»، منشور بالموقع التالي٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/١:

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/515980

وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

ولم كان ذلك من أهمية لتحديد مفهوم الشمول المالي، فقد كان من أبرز التعريفات الصادر عن مجموعة العشرين (G٢٠) والتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion) بأن الشمول المالي هو:» نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة»[١].

كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها؛ بأن الشمول المالي هو:» العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي»[٢].

(١) مجموعة العشرين هو منتدى تأسس سنة ١٩٩٩ بسبب الأزمات المالية في التسعينات. يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضا يمثل أكثر من ٩٠ بالمئة من الناتج العالمي الخام. تهدف مجموعة العشرين إلى الجمع الممنهج لدول صناعية ومتقدمة هامة بغية نقاش قضايا أساسية في الاقتصاد العالمي فإن مجموعة العشرين ج٢٠ يمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم وأكثر من ٩٠٪ من الناتج العالمي الخام (وهو مجموع الناتج المحلي الخام لجميع بلدان العالم.

FAQ #5: What are the criteria for G-20 membership. https://ar.wikipedia.org/wiki

(٢) أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ بعد ان حلت

من جانبها عرفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، الشمول المالي بأنه: الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقـراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية[١].

من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم.

حيث أن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين قد تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة تحديات وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية الرسمية.

ومن جانب أخر عرف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الشمول المالي بأنه: إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع، والتحويل، والتأمين،

محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبـي OEEC التي أسست سنة ١٩٤٨ للمساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية.

ttps://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique

(١) راجع موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/١:

https://www.microfinancegateway.org/ar

والتمويل، والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة بأسعار تنافسية[١].

كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان زيادة أسعار الخدمة المرتفعة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية[٢]:-

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً

---

(١) فريق العمل الاقليم: لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل بعنوان» متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥.

(٢) راجع في ذلك يسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطية: الشمول المالي في الدول العربية» الجهود والسياسات والتجارب»، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩.

هاماً فى مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية فى المنطقة العربية.

● تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف.

● تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.

● تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.

● ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

● زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي.

حيث أن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية مرتفع، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٥٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي

خارج القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها على التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة[١].

● وضع تعريف موحد وآلية موحدة لقياس الشمول المالي تشمل ثلاثة عناصر هي الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، ونوعية المنتجات والخدمات المالية المقدمة.

● التأكيد على أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي شامل للحكومات والمصارف المركزية العربية، من أجل دعم الاستقرار المالي والاجتماعي في المنطقة العربية.

● حث المصارف العربية على توجيه عناية خاصة لتمويل قطاعات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وإعتبار هذا الأمر جزءاً لا يتجزأ من مبادرات الشمول المالي الخاصة بها.

● وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات ومشاريع الشمول المالي، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع، وذلك لضمان نجاحها ووصولها الى القطاعات المستهدفة[٢].

● تطوير إدارات المخاطر في المصارف العربية بما يتوافق مع متطلبات التوسع والانتشار الناجمة عن سياسات الشمول المالي.

---

(١) راجع في ذلك محمد يسر برنيه وأخرون: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥.

(٢) انظر مقال بعنوان» الاسبوع العربي للشمول المالي»، منشور بالموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول٢٠١٩/٤/٢٩:

https://www.hdb-egy.com/index.php/ar/news-1/bnk-ltaamyr-olskn-yshrk-fy-lasboaa

● تعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال أجهزة الاتصالات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، لما لذلك من أثر ايجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية الى معاملات مصرفية، وتعظيم المنفعة الاقتصادية منها.

● أهمية التعاون العربي المشترك لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

● تعزيز الافصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي ويساهم في توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.

● دعوة اتحاد المصارف العربية لتبنى رؤية استراتيجية طموحة لتحسين الشمول المالى فى المنطقة العربية وذلك من خلال العمل على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية واتحادات البنوك والمعاهد المصرفية لدعم التثقيف المالى وتحسين فرص الوصول للخدمات المالية.

● تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال اعداد استراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

● ضرورة وضع سياسات خاصة للاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية لتفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية.

● ضرورة تحديث منظومة أسواق المال بزيادة عمق هذا الاستثماري، وتوسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستويات الوعي الاستثماري.

- العمل على تحسين بيئة الاعمال، من خلال اجراء اصلاحات تشريعية واقتصادية، تساهم في جذب الاستثمارات المباشرة وتعزيز النمو والتشغيل.

ومن جانبا نري أن، ن الشمول المالي يعنى أن أغلبية الأفراد تتعامل مع البنوك بدلًا من النقود الورقية، وهو ما يحتاج إلى وجود وعي لدى الناس، خاصة أنه في مصر والبلدان النامية الأفراد لا تستخدم التعاملات البنكية كثيرًا، ففتح حسابات مفتوحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعامل معهم من الحسابات النقدية يوسع الحركة ويقلل الفساد.

فمن حق كل فرد أو مؤسسة في المجتمع مهما كانت اختلافاتهم إن يكون ليهم الخدمات المصرفية والمنتجات المالية بكل أنواعها اللي تناسب احتياجاتهم زي الحسابات الجارية؛ التوفيرية؛ خدمات الدفع والتحويل؛ التأمين والتمويل والائتمان، وغير ذلك.

ومن خلال التعريفات السابقة للشمول المالي يمكن القول بأن هناك عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

- الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية لتوفير خدمات مالية رسمية منتظمة، والقدرة على تحمل التكاليف.
- القدرة المالية؛ لإدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية.
- استخدام المنتجات والخدمات المالية بانتظام.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية؛ فالخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.
- التنظيم والرقابة الفعالتين ضمن تقديم الخدمات والمنتجات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

ثانياً: أهمية الشمول المالي:-

وقد تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.

قد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي Financial Inclusion كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها [1] وهي:

- الاستقرار المالي Stability Financial
- والنزاهة المالية Financial Integrity
- والحماية المالية للمستهلك Consumer Protectio Financial

إذن يشير مصطلح الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد والأسر أو المؤسسات – بصرف النظر عن مستوى الدخل- على الخدمات المالية، التي تحتاجها لتحسين حياتها.

فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون حاليًا في نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكون حساب ادخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال.

وتشمل هذه الطرق الأصدقاء أو العائلة والمقرضين أو الاحتفاظ بالأموال في البيت، وفي بعض الأحيان تكون هذه الطرق مكلفة ومحفوفة بالمخاطر.

ويعد حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي

(١) راجع في ذلك:

The world bank «global financial development : financial Inclusion «, 2014.p.21.

الأوسع، لأنه يسمح للناس بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولا سيما الرقمي منها.

وتظهر أهمية الشمول المالي في حصول جميع أفراد المجتمع على الخدمات الرقمية المتاحة للفقير والغني من خلال إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي من خلال التالي:

١) تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها.

٢) حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل.

٣) تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم[١].

٤) التخطيط ودفع النفقات المتكررة مثل الرسوم المدرسية.

٥) إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو السرقة أو الكوارث الطبيعية.

٦) تحسين مستويات المعيشة بشكل عام.

من جانب أخر، يُعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك.

---

(١) وسام محروس عبد الوهاب عبد الفتاح حجازي: الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص١٢١٦.

كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدروس وسليم وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له يدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي. كذلك الشمول المالي يحسن من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر.

وتظهر أيضا أهمية الشمول المالي من خلال تحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصرين رئيسين في عملية التنمية المستدامة.

حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام[1] ٢٠٣٠، وتم تحديد الأهداف كالتالي:

١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٢- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٤- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

---

(١) أهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة. وفضلا عن ترابط الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠. راجع الموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/١:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty /

٥- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٦- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٧- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

٨- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩- إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

١٠- الحد من انعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

١١- جعل المدن والمستوطنات البشرية للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٢- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٣- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

١٤- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٦- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء

مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

على سبيل المثال يساهم الشمول المالي، من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية، إلى الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، وتحسين فرص الحصول على العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

كذلك يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية.

كذلك يؤثر الشمول المالي على الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها[١].

أيضا يؤثر الشمول المالي على تحسين قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

وعلى ذلك يمكننا القول، بأن نطاق تطبيق الشمول المالي يعكس درجة النضج المؤسسي والمالي والاقتصادي للدول. والمسئولية الاجتماعية تظهر في

(١) انظر البنك المركزي المصري: الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، المعهد المصرفي المصري، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤.

زيادة التكافل الاجتماعي بين المجتمع ومحاولة وجود شعور بالانتماء من قبل افراد المجتمع حتى يتحقق الاستقرار الاجتماعي نتيجة العدالة الاجتماعية التي تحقق في حالة توافر المسؤولية الاجتماعية لتحسين نوعية الحياة فى المجتمع.

وتتمثل هذه المسؤولية فى محاولة ايجاد الحلول لحماية المصالح المصرفية وانشاء مراكز لتلقى مشاكل وشكاوى العملاء ويجب على البنك تحديد احتياجات المجتمع ويسعى في المساهمة للوفاء بها ودعم المؤسسات التى لا تهدف الى الربح فى دفع عملية التنمية للدولة وخدمة المجتمع وتشجيع البرامج التى تؤدى الى الرفاهية الاقتصادية وتشجيع اقامة شبكات اجتماعية تتمتع بالحوار مع المؤسسات لتحقيق النمو الدائم.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي:-

الشمول المالي هو احد مساعي التحول الرقمي من الوسائل التقليدية للوسائل الالكترونية عن طريق دمج الفئات المهمشة مالياً وذوى الدخل المالى المنخفضة الذى لا يسمح لها العملية المصرفية بالتفاعل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام المحمول بمعنى اتمام جميع التفاعلات المالية بطريقة الكترونية.

واثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مثل اتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي وتقوم البنوك المركزية بدور مهم فى تعزيز الشمول المالي من خلال وضع قواعد تشريعات هدفها تسهيل اجراءات المعاملات المصرفية[1].

(١) انظر د. عمرو رجب: دور الشمول المالي في تحقيق التكافل الاجتماعي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص ٧٦٠.

ويمكن ان يكون فتح حساب جاري او ايـداع نقطة انطلاق نحو تقسيم الخدمات المالية المسئولة المقدمة من حلال مؤسسات مالية تحرص البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي خصوصا البنوك ونشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في اطار التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمة المالية والاهتمام بإنشاء فروع مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.

ويعمل المصرفيون على الاهتمام الكبير بالعامل الاجتماعي وخصوصا الفقراء ومحدودي الدخل بالإضافة الى المرأة والوصول الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ان بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق اهداف شمول المالي والتي تتمثل فى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع لجميع الخدمات والمنتجات وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين.

وكذلك تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وتعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي وتمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتحسن والتوسع وخفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء الاجتماعي ويصب كل هذا فى مصلحة التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

ومن جانبا نري، وحتى تصل هذه الفكرة إلى أهدافها يجب ان يكون هناك تلاحم من جميع أجهزة الدولة للوصول إلى هذا المرمى وذلك عن طريق تقديم دراسات مالية واجتماعية توضح وتبين احتياجات مختلف فئات المجتمع.

وتعتبر البنوك المركزية للدول هى المحور الرئيسى لتطبيق مبدأ الشمول

المالى من خلال تبنى سياسات وخدمات تساعد على جذب الفئات التى لا يوجد لها تعاملات بنكية وترتكز على مراعاة الظروف بعيدا عن العمولات والرسوم غير المبررة، وبذلك يحصل الفرد ذو الدخل المنخفض على معاملات عادلة وخدمات محمية تحمى العملاء من التعرض لحالات النصب والاستغلال.

تخطيط ركائز الشمول المالي[1]

إذا تستند أهم دعائم الشمول المالي إلى بعض السياسات الهامه التي يجب تفعيلها لتحقيق الميزة التنافسية لاستراتيجية منظومة الشمول المالي. وذلك من خلال الحماية المالية للمستهلك عن طريق تعميم الخدمات المالية لكافه افراد المجتمع مع وضع الاطر الرقابية التي ترتكز عليها حمايه المستهلك خاصه مع التوسع في الخدمات المالية الرقمية و التكنولوجيا الحديثة بالإضافة الى اتاحه فرص عمل في المشروعات الصغيرة الممولة من خلال استراتيجية الشمول المالي.

المبحث الثاني
تمييز الشمول المالي عن بعض الصور الأخرى

أولاً: التكافل الاجتماعي والشمول المالي:-

للشمول المالي دورا اجتماعيا مهما على الشريحة الأكبر لمحدودي ومتوسطي الدخل وكذلك المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم، باستخدام مراكز الشباب والأندية، مع عرض جميع منتجات البنوك لشرائح المجتمع المختلفة، ونشرها داخل

(١) انظر د.عصام رمضان محمد: استراتيجية الشمول المالي من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل كفاءة القطاع المصرفي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٦٩٢ وما بعدها.

الجامعات والمعاهد لضم أكبر شريحة ممكنة.

ولكن التكافل الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، أكدت المحكمة الدستورية العليا المصرية على ذلك من خلال نصها على أنه: «الحقوق الاجتماعية والثقافية والصحية تناهض الفقر والجوع والمرض بوجه خاص، ويستحيل بالنظر إلى طبيعتها، ضمانها لكل الناس في آن واحد، بل يكون تحقيقها في بلد ما، مرتبطا بأوضاعها وقدراتها ونطاق تقدمها، وعمق مسئولياتها قبل مواطنيها، وإمكان النهوض بمتطلباتها، فلا تنفذ هذه الحقوق بالتالي نفاذا فوريا، بل تنمو وتتطور وفق تدابير تمتد زمنا وتتصاعد تكلفتها بالنظر إلى مستوياتها وتبعا لنطاقها، ليكون تدخل الدولة إيجابيا لصونها متتابعا، واقعا في أجزاء من إقليمها، منصرفا لبعض مدنها وقراها إذا أعوزتها قدراتها على بسط مظلتها على المواطنين جميعا، ذلك أن مسئوليتها عنها، مناطها إمكاناتها، وفي الحدود التي تتيحها، ومن خلال تعاون دولي أحيانا؛

يؤيد ذلك ما تنص عليه المادة ٢٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (سان خوسيه في ١٩٦٩/١١/٢٢) من أن الدول أطرافها تتعهد بأن تتخذ - داخليا ومن خلال التعاون الدولي - التدابير اللازمة وعلى الأخص الاقتصادية والتقنية منها، بقصد التوصل تدريجيا عن طريق السلطة التشريعية أو غيرها من الوسائل الملائمة إلى التحقيق الكامل للحقوق التي تتضمنها المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية والثقافية التي يشتمل عليها ميثاق منظمة الدول الأمريكية معدلا ببرتوكول بيونس أيرس.

وعملا بالفقرة الأولى من المادة الثامنة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتعهد كل من الدول المعتبرة طرفا في هذا العهد ومن بينها مصر، بأن تتخذ بمفردها وكذلك بالتعاون مع غيرها من الدول

من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، التدابير الملائمة؛ وعلى الأخص التشريعية منها. التي يقتضيها التحقيق الكامل للحقوق التي أقرها ذلك العهد، على أن يكون إيفاؤها متتابعا، وبأقصى ما تسمح به مواردها»[١].

من خلال ذلك العرض يمكننا توضيح بعض النقاط كالتالي:

أولاً: المقصود بالتكافل الاجتماعي:-

يقصد بالتكافل الاجتماعي: أن يكون أفراد المجتمع مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد فيه أنه إلى جانب الحقوق التي له أن عليه واجبات للآخرين، وخاصة الذين ليس باستطاعتهم أن يحققوا حاجاتهم الخاصة، وذلك بإيصال المنافع إليهم ودفع الأضرار عنهم[٢].

ويعرف أيضا التكافل الاجتماعي: بأنه تضامن أبناء المجتمع فيما بينهم أفراداً وجماعات، حكاماً ومحكومين في عمل الخير، والحفاظ على مصالح الأفراد ودفع الضرر عنهم وعن المجتمع كله، وذلك بدافع من الشعور بالمسئولية وبهدف خلق مجتمع أفضل يعيش الفرد في كفالته ويعتمد المجتمع على مؤازرة أفراده[٣].

وقد أوجب الله تعالى التكافل بين الأفراد في المجتمع الواحد، ولذا دعا

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٣٤ لسنة ١٥ قضائية «دستورية»، بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢ مارس سنة ١٩٩٦م الموافق ١٢ شوال سنة ١٤١٦هـ.

(٢) راجع في ذلك الشيخ/ عبد الرحمن بن معلا اللويحق: مفهوم ونطاق التكافل الاجتماعي، ديسمبر ٢٠١٥، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.alukah.net

(٣) انظر في نفس المعنى عبد الله ناصح علوان: التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار التوزيع والنشر الاسلامية، السعودية، د.ت، ص٩.

الإسلام إلى التكافل ضمانا لمن لا حيلة لهم في الكسب وأوجب على الحكام توفير وسائل الحياة لهم واعتبره من الأسس التي يقوم عليها بنيان المجتمع المسلم[١].

ويشمل معنى التكافل الاجتماعي أمرين:

تكافل مـادي؛ وهو العطاء المادي الملموس متمثلاً في المال أو الوقت لمساعدة المحتاجين أو إعانتهم على مواجهة ظروفهم وتحسين أحوالهم.

وتكافل معنوي؛ وهو التضامن بالشعور النفسي والمؤازرة المعنوية والأدبية مع الغير كالفرح لهم وحب الخير لهم كما يحبونه لأنفسهم[٢].

إذا التكافل الاجتماعي يشمل معاني البر والإحسان والتعاطف والتعاون والصدقة والزكاة والإخاء وغير ذلك، ويلزم التكافل أفراد المجتمع بتضامنهم لإعانة المحتاجين ومساعدة غير القادرين.

ثانياً: نطاق التكافل الاجتماعي:-

إن المجتمع المسلم هو الذي يطبق فيه الإسلام عقيدةً وعبادة وشريعة ونظاماً وخلقاً وسلوكاً وَفْقاً لما جاء به الكتاب والسنة واقتداء بالصورة التي طبق بها الإسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده.

وعندما يلتزم المجتمع بهذه القاعدة يجد التكامل الاجتماعي مكانه بارزاً في المجتمع بحيث تتحقق فيه جميع مضامينه، ذلك أن الإسلام قد أهتم ببناء المجتمع المتكامل وحشد في سبيل ذلك جملة من النصوص والأحكام لإخراج الصورة التي وصف بها الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك المجتمع بقوله: (مثل

(١) راجع د. محمد أبو زهرة: التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص٧.

(٢) انظر السيد عباس هاشم: معالم الفكر التنموي الإسلامي، دار العصمة، البحرين، ط١، ٢٠٠٧، ص١٥ وما بعدها.

المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر)[1].

لذا فإن التكافل الاجتماعي في الإسلام ليس مقصوداً على النفع المادي وإن كان ذلك ركن أساسي فيه، بل يتجاوزه إلى جميع حاجات المجتمع أفرادا وجماعات، مادية كانت تلك الحاجة أو معنوية أو فكرية على أوسع مدى لهذه المفاهيم، فهي بذلك تتضمن جميع الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات داخل الأمة.

والتكافل الاجتماعي في الإسلام ليس معنيا به المسلمين المنتمين إلى الأمة المسلمة فقط بل يشمل كل بني الإنسان على اختلاف مللهم واعتقاداتهم داخل ذلك المجتمع كما قال الله تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ)[2]، ذلك أن أساس التكافل هو كرامة الإنسان حيث قال الله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)[3].

ثالثاً: الفئات المستهدفة للتكافل الاجتماعي:-

تتجلى الخطوط العامة لهذا التكافل، وإذا أردنا أن نتلمس بعض المظاهر التفصيلية لهذا التكافل نجد اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية الأكثر تضررا والتي هي المستهدفة غالبا بالتكافل الاجتماعي في مفهومه الضيق والواسع، كالتالي:-

(١) انظر الشيخ/ عبد الرحمن بن معلا اللويحق: مفهوم ونطاق التكافل الاجتماعي، مرجع سابق، ص٧.

(٢) سورة الممتحنة: الآية رقم(٨).

(٣) سورة الإسراء: الآية رقم(٧٠).

(١) كفالة كبار السن:

لقد وجه الإسلام عناية خاصة لكبار السن واعتبرهم مستحقين الشيء الكبير من الرعاية مقابل التضحيات التي قدموها من أجل إسعاد الجيل الذي ربوه ورعوه، والعناية بكبار السن والمسؤولية عنه قد أنيطت في الإسلام بالأبناء أولاً (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ)[١]، (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)[٢]. فمسؤولية الأبناء عن بر الآباء ورعايتهم مسؤولية إلزامية، بمعنى أن أوامر الدين توجب على الأولاد وتلزمهم بها، فإذا قصروا فيها ألزمهم بها القضاء، ولو كان دينهما مختلفا عن الأبناء، فإن ذلك لا يسقط حقهم، ولا يلغي تلك المسؤولية، قال تعالى: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ * وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا)[٣].

وإذا لم يكن لهم أبناء انتقلت المسؤولية عنهم إلى المجتمع ممثلا في الدولة بصورة إلزامية، كذلك يعزز ذلك ما تزخر به النصوص من ترغيب في الخير وفي الإحسان إلى الآخرين وخاصة العاجزين بما فيهم كبار السن والذي ينشئ في النفس المؤمنة دافعا تلقائيا إلى بذل الخير طواعية في تلك الوجوه والرعاية لكبار السن لا تقف عند الجانب المادي بل يدخل فيها الجانب النفسي والعاطفي الذي هم أشد حاجة إليه: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)[٤]. وقال صلى الله عليه وسلم: (ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا)[٥].

(١) سورة العنكبوت: الآية رقم (٨).

(٢) سورة البقرة: الآية رقم (٨٣).

(٣) سورة لقمان: الآيات أرقام (١٤- و١٥).

(٤) سورة الإسراء: الآيات أرقام (٢٣- و٢٤).

(٥) د. إبراهيم عيسي: التأمين والضمان الاجتماعي،» دراسة في دور الزكاة في تنمية المجتمع»، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٧٣.

(٢) كفالة الصغار والأيتام:

أن الدولة تهتم بالطفولة ويلزم الآباء برعاية الأبناء، وتربيتهم حتى بلوغ سن الرشد مع القدرة على استقلالهم بالمسؤولية.

فإذا فقد هؤلاء الأبناء آباءهم، فإن المسؤولية تنتقل بشكل متدرج إلى الأقارب القادرين، فإذا انعدموا قامت على المجتمع بأسره.

وقد ورد في الحث على كفالة الأيتام والعناية بهم ما يبعث في نفس المؤمن دافعا قويا إلى ذلك، إضافة إلى المسؤولية الواجبة و التي تطالب الدولة، ممثله المجتمع، بالقيام بهذه الكفالة (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) [الضحى: ٩، ١٠] (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ) [النساء:٣٦]، (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ) [البقرة: ١٧٧] (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ * وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ) [الماعون: ١ - ٣] (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ) [الأنفال: ٤١].

وإذا تصفحنا تاريخ الإسلام وجدنا أن كثيرا من عباقرة الإسلام والمبدعين على أكثر من صعيد كانوا قد فقدوا آباءهم وهم صغار وما ذلك إلا نتاج ملموس للتوجيهات والسياسات الإسلامية في هذا الصدد، والتي أصبح المجتمع يقوم بها بشكل طوعي وتلقائي حتى في الأوقات التي تتخلى فيها الدولة عن واجبها، فإن هذه العناية لم تغب إذ قام بها المجتمع وأقام لها من المؤسسات الخيرية ما يلبي حاجتها[١].

ومن مظاهر العناية التي أولاها الإسلام للأيتام حفظ أموالهم والسعي في تنميتها والابتعاد عن كل تصرف ضار بها (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ

(١) الشيخ/ عبد الرحمن بن معلا اللويحق: مفهوم ونطاق التكافل الاجتماعي، مرجع سابق، ص١٣.

أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ) [الأنعام: ١٥٢] (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا) [النساء: ١٠] (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا) [النساء:٦] (وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا) [النساء: ٢].

كما دعا إلى استثمارها والانفاق عليهم (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) [البقرة: ٢٢٠] (وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) [النساء: ٥].

(٣) كفالة الفقراء والمساكين:

إن الدولة في مواجهة المشكلات الاجتماعية يفرض الحد الأدنى لاستقامة الحياة وجريانها على الصلاح، ثم يفتح المجال أمام التطوع والإحسان مع الترغيب فيه، والحث عليه وبيان ما ينتظر صاحبه من جزاء في الدنيا والآخرة.

وكما هو شأن الإسلام في مواجهة مشاكل الحياة والاجتماع، فإننا نجده يسلك نفس السلوك في مشكلة الفقر، ففي الوقت الذي يفتح فيه فرص العمل أمام الجميع ويزيل العقبات والعراقيل أمام الفقراء ليعملوا، فإنه يفرض على المجتمع المسؤولية الكاملة عن فقرائه الذين لا يجدون عملا أو لا تتسع مواردهم للوفاء بحاجتهم وذلك من خلال فريضة الزكاة التي تتمثل في قيمة ٢،٥ ٪ من ثروة المجتمع تجنيها الدولة كل سنة لتردها على الفقراء والمساكين وغيرهم من مصارف الزكاة الذين حددهم الله تعالى في القرآن الكريم بقوله: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [التوبة: ٦٠].

كما يعلن مسؤولية الدولة عن توفير العمل لمن لا يجد عملاً، وايجاد ميادين

العمل وفتح أبوابه أمام العاطلين، بل انه يجعل للإمام في الحالات التي يهدد فيها التوازن الاجتماعي وتميل فيه الكفة نحو احتكار المال في أيد محدودة يجعل له الحق في أن يعيد الأمور إلى نصابها[1].

ويتخذ من الإجراءات ما يراه كفيلا بإعادة التوازن إلى المجتمع، ثم يفتح بعد ذلك الطريق أمام التطوع والإحسان ويحض عليه ابتغاء الدار الآخرة والثواب من الله تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ) [البقرة: ١٧٧] (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) [آل عمران: ٩٢] (فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [الروم: ٣٨].

(٤) أصحاب العاهات:

توجد صور كثيرة من هؤلاء الأشخاص سواء ولدوا بها أو طرأت عليهم بعد ذلك كفاقد البصر والصم والبكم والمعتوهين والعاجزين، وأصحاب الإعاقة، ومن فقد عضو من أعضاء جسدهم وأصحاب العيوب الخلقية، فمثل هؤلاء يجب رعايتهم والاهتمام بهم.

(٥) اللقطاء:

وهم من لا يعرف لهم أب ولا أم، ففي رعايته واحتوائه واجب على كل فرد في الدولة، ويتفرع هؤلاء الأطفال تحت ثلاثة بنود؛ الأول: وهو الطفل معدوم النسب لأن الأب رفض الاعتراف به وتسعي الأم لإثبات حق ابنها في النسب، والثاني: هو الطفل الذي تم ايجاده في الشارع وتولت أسرة رعايته وكفالته، أما البند الثالث:

(١) عبد الله ناصح علوان: التكافل الاجتماعي في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٣.

فهو الطفل الذي تم إيجاده في الشارع وأصبح مسئولًا من دار الإيتام لعدم وجود من يكفله.

(٦) المطلقات والأرمل:

فالنساء المطلقات والأرامل تجب رعايتهن والاهتمام بهن، لاسيما إذ كن يعلمن أولادهن، ولا يجدن ما يكفي حاجتهن وأولادهن. وكثيراً ما يتأثر أبناء الأرامل، عاطفياً واقتصادياً على حد سواء.

وتضطر الأمهات الأرامـل، اللواتي يعلن أسرهن لوحدهن، إلى سحب الأطفال من المدرسة والاعتماد على عمالتهم في كسب قوت يومهن، وعلاوة على ذلك؛ قد تعاني بنات الأرامل من أشكال متعددة من الحرمان، مما يزيد من احتمال تعرضهن لسوء المعاملة.

وغالباً ما تعتبر تلك القسوة مبررة في الممارسة الثقافية أو الدينية، فالإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الأرامل متفش، وقلما يفلح مسعى تقديم الجناة إلى العدالة. وحتى في البلدان التي تكون فيها الحماية القانونية أكثر شمولاً، يمكن أن تعاني الأرامل من التهميش الاجتماعي[١].

إذا أن الأفراد متى وجدوا حاجاتهم الضرورية والأساسية مكفولة لهم حالة كونهم عاجزين عن الحصول عليها بأنفسهم وأن هناك ممن ينتمون مثلهم لنفس المجتمع يهتمون بتوفير تلك الاحتياجات لهم، فإنهم يعيشون في آمن واطمئنان ويشعرون بالسعادة في الحياة والانتماء إلى ذلك المجتمع الذي ينتسبون إليه.

وهي أمور ضرورية لتماسك المجتمع، وحمايته من الانهيار والدمار،

(١) عمرو رجب السيد الصادق: دور الشمول المالي في تحقيق التكافل الاجتماعي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٧٧٥.

ويصونه من انتشار الفساد والرذيلة، وزيادة كم ونوع الجريمة، فضلاً عن تقدم هذا المجتمع وتطوره[١].

ويهدف التكافل الاجتماعي والاهتمام بهذه الفئات التي تستحق الدعم وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد الأسرة، لتحقيق العدالة الاجتماعية على أساس عدة أهداف، من بينها:

- ضمان مساعدة مالية لمن تصبه كارثة أو حادثة، لتساعده على التخفيف من حدة هذه الأزمة التي تعرض لها.
- ضمان معاش أو دخل ثابت للفرد الذي يصل إلى سن التقاعد، ويصبح غير قادر على العمل والكسب.
- توفير الأمن المعنوي للفئات المستحقة من محدودي الدخل والفئات المذكورة، وغير ذلك.
- تقوية روح التعاون والانتماء والولاء للدولة، باعتبار الفرد عضو في الكيان التنظيمي الذي يرعي مصالح الأفراد[٢].

رابعاً: المسئولية المجتمعية لتحقيق التكافل الاجتماعي:-

أن التكافل للفئات المستحقة والمستهدفة يكون مسئولية كل من الدولة والأفراد في المجتمع معا، إذ لا يمكن للتكافل أن يتحقق في كل مجالاته وفئاته

(١) انظر في نفس المعني د. فاطمة محمد عبد العليم عبد الوهاب: الأصول التاريخية والفلسفية للشمول المالي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص ١٢٨٨.

(٢) راجع في ذلك د. عمر أجة: التعاون والتكافل من أجل الخير سبيل التنمية الصحيح، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، العدد الأول، ٢٠١٠، ص٩.

إلا إذا كان هناك تكاتف بين جميع أفراد المجتمع، ومن هنا توجد مسئوليتان لتحقيق التكافل الاجتماعي هما:-

(١) مسئولية المجتمع:

أناط المجتمع بالأفراد عدداً من هذه الوسائل، وجعل بعضها إلزامياً، وترك البعض الآخر للتطوع.

١- الوسائل الفردية الإلزامية:

أي ما يطالب به الأفراد في المجتمع من مسئوليات على سبيل الوجوب والإلزام لتحقيق التكافل، وهو:

أ. **فريضة الزكاة:** وهي من أهم هذه الوسائل، وهي فريضة إلزامية فرضها الله على المسلم دينا، وجعل للدولة الحق في أخذها منه قهرا إذا هو امتنع عن أدائها.

وتأتي أهمية الزكاة من حيث شمولها لمعظم أفراد المجتمع، ومن حيث أهمية المقدار الذي تمثله من الثروة العامة، حيث تمثل ٢،٥٪ من مجموع الأموال.

وهي نسبة كفيلة لو نظمت بأن تحل كثيرا من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الفقر وأن تسهم في الحد منه، ومن ثم كان لها تأثيرها الحيوي في إحياء التكافل.

هذا فضلا عن آثارها المعنوية، حيث تنفي من المجتمع الأحقاد والبغضاء الناتجة عن انقسام الناس إلى مالكين لا يعبؤون بغيرهم، ومحرومين لا يعبأ بهم[١].

(١) انظر الشيخ/ السيد طه: الزكاة ودوره في تحقيق التكافل الاجتماعي، نوفمبر٢٠١٥، متاح بالموقع الالكتروني التالي: http://www.manaratweb.com

ب. **الكفارات:** وهي ما فرضه الإسلام على المسلم لارتكابه بعض المحظورات أو تركه بعض الواجبات، ككفارة اليمين إذا حلف المسلم بالله فحنث، وكفارة الفطر عمدا بدون عذر مقبول شرعاً في نهار رمضان وغيرها.

وهذه الكفارات في بعض مصارفها إطعام لعدد من المساكين، ومن هنا كانت وسيلة لتحقيق التكافل، قال الله تعالى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ)[1].

٣- **صدقة الفطر:** وهي صدقة يجب إخراجها يوم عيد الفطر بعد شهر رمضان، ومقدارها ثلاثة كيلو غرام تقريبا من غالب قوت البلد، وهي واجبة على كل مسلم: الرجل والمرأة، والصغير والكبير؛ وهدفها كما قال صلى الله عليه وسلم: (أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم)[2].

٤- **إسعاف المحتاج:** حيث يلتزم من علم بأن جاره جائع ولا يجد ما يأكل أن ينقذه إذا كان ذلك في استطاعته يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به) ويقول صلى الله عليه وسلم: (برئت ذمة الله من أهل عرصة بات فيهم جائع)[3].

والإسلام يعطي الحق لمن وصل إلى هذه الدرجة أن يأخذ ما يدفع عنه الجوع من الآخرين، لتحقيق أواصر التّضامن والتّآلف والتّراحم والتّواد ممّا يكون له كبير الأثر على مستوى المجتمع وقوّته ومنعته وسلامته من الأحقاد والضّغائن

(١) سورة المائدة: الآية رقم (٨٩).

(٢) د. محمد أبو زهرة: التكافل الاجتماعي في الإسلام، مرجع سابق، ص٨٥.

(٣) عبد الله ناصح علوان: التكافل الاجتماعي في الإسلام، مرجع سابق، ص٦٣.

والتّحاسد والتّباغض. وأنها سبب لإشاعة الأمن والطمأنينة، فهي أمان للآخذ والمعطي، والمجتمع بعامة.

٢- الوسائل الفردية التطوعية:

وإذا كان الإسلام قد أرسى وسائل إلزامية للتكافل، فإنه أيضا فتح الباب أمام التطوع، وذلك من خلال تشريعه لوسائل التكافل الطوعية والتي منها:-

أ. **الوقف:** فقد شرع الإسلام الوقف وجعله من أفضل الأعمال وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا مات الانسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له).

وعلى مر الزمن كان للوقف دور هام في حياة المجتمع الإسلامي وازدهار حضارته، فتوسعت أغراضه وكثرت منافعه، ولم يقف الواقفون عند حبس الأموال والعقارات لبناء المساجد وعمارتها ومدها بشتى المنافع، بل توسعوا في ذلك إلى إنشاء المكتبات وبناء المدارس لنشر العلم ورعاية طلبة العلم، إلى تشييد المستشفيات، وإقامة مراكز الرعاية الاجتماعية وإعالة الفقراء والمحتاجين وكفالة الأيتام[١].

ب. **الوصية:** وهي أن يوصي الشخص عند موته بنسبة من ماله لشخص معين، أو جهة معينة أو جماعة من الناس بأعيانهم، أو بأوصافهم، أو أي جهة من جهات الخير. وقد رغب الإسلام في الوصية، قال الله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ) [البقرة: ١٨٠].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم

(١) د. محمود حامد محمود: الوقف كأحد أدوات النظام المالي الإسلامي ودوره التنموي، بحث منشور بالمجلة العربية للإدارة، س٣٣، ع١، يونيو ٢٠١٣، ص ١٩٧- ص٢٢٠.

عند موتكم). إلا أن الإسلام وازن بين حقوق الورثة والموصي إليهم، حيث منع الوصية بأكثر من الثلث اعتبارا لحق الورثة ومراعاة لظروفهم بعد المتوفي[1].

وقد سأل أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - فقال: إني رجل ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي فيوصي بثلثي مالي فقال صلى الله عليه وسلم: (لا، الثلث والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس).

ج. العارية: وهي تمكين الشخص غيره من استخدام وسائله مجانا شريطة أن يردها له. وقد حث الإسلام على هذا الأسلوب من التعاون والتكافل؛ لماله من آثار إيجابية وبناءة في غرس المحبة بين أفراد المجتمع وفي تقوية العلاقات الاجتماعية وإقامتها على المشاركة والتعاون، وأنكر على من يمنع هذا الحق ما دام لا يلحق به ضرر وقرنه بالتقصير في الصلاة[2].

وجعل الإسلام في مقابل هذا الحق وجوب الوفاء بالجميل للمعير برد أدواته إليه مع المحافظة عليها وصيانتها من التلف قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا) [النساء: ٥٨] وقال: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ) [المؤمنون: ٨].

د. الهدية والهبة:

وقد حث الإسلام على تبادل الهدايا ذاكرا دورها في تقوية النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الألفة والمودة بين أفراد المجتمع، قال رسول الله صلى

(١) انظر الشيخ/ محمد خيري: آليات التكافل الاجتماعي(الوصية)، الاثنين ١٤٣٤/٠٩/٢٣هـ - ٢٩-/٢٠١٣/٠٧م، متاح بالموقع الالكتروني التالي: http://www.dr-shaal.com/multimedia/٢٨٦٩.html

(٢) راجع د. الحسين بن محمد شواط: العارية(الإعارة)، ٢٠١٤/٤، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alukah.net/sharia/٠/٦٩٦٣٨/

الله عليه وسلم: (تهادوا تحابوا)[1].

إذا جاء الدين الإسلامي بقواعد وأخلاقيات ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد أو بين أفراد المجتمعات المتعددة، وحث الإسلام على إشاعة مبادئ التضامن والمساعدة والتعاون لانتشال الفقير من فقره، والجاهل من جهله، والأمي من أميته، والمهموم من كربته، ولمساعدة المعدوم على نوائب الدهر، وقلة ذات اليد، وقهر الدين، فشرع الزكاة والصدقة والهبة والهدية والوقف وآليات عملية أخرى بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وخفض معدلات الفقر ومستويات الهشاشة والحرمان.

(٢) مسئولية الدولة:-

فالدولة مسؤولة عن تنظيم الوسائل الفردية للتكافل -سابقة الذكر- وخاصة الزكاة والوقف، وذلك بإقامة السياسات اللازمة؛ لتحقيق أهداف تلك الوسائل المتمثلة في القضاء على الفقر وتقريب الهوة الاجتماعية بين الموسرين والمحرومين، وإيجاد الضمانات اللازمة لتحقيق ذلك، وتتمثل هنا في التالي:

أ. **تحصيل الموارد المالية:**

إذ يجب على الدولة أن تضع خطة لجمع الموارد المالية وتأمين هذه الموارد حتى يتم توزيعها على مستحقيها، ومن هذه الموارد الزكاة بأنصبتها الشرعية المفروضة على الأموال، وسواء كانت نقداً أو زرعاً أو أي شيء أخر.

وكذلك الوقف الخيري أو الأهلي أو المشترك وما تفرضه الدولة تكاليف على أموال الأغنياء عند الحاجة في حالات الكوارث والأزمات.

(١) الشيخ/ عبد الرحمن بن معلا اللويحق: مفهوم ونطاق التكافل الاجتماعي، مرجع سابق، ص١٥.

ب. **توزيع العوائد المالية على الفئات المستحقة:**

لا تقف مسئولية الدولة متمثلة في حكامها على جباية الموارد المالية المختلفة بل هي ملزمة كذلك بالحفاظ على هذه الموارد وتأمينها حتى يتم توزيعها على مستحقيها من الفقراء والأيتام وأصحاب العاهات واللقطاء والمرضي والشيوخ والعجزة والأرامل والمطلقات الذين لا يملكون مصدرا للرزق وغير قادرين على الكسب.

بالإضافة للموارد التي حددت النصوص مصارفها على سبيل الحصر وهو مورد الزكاة، حيث تعدّ زكاة المال عصب النّظام الاقتصادي الإسلامي، ففيها الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة والّتي فشلت النّظم الاقتصادية الوضعية في علاجها.

ثانياً: الضمان الاجتماعي والشمول المالي:-

لقد بلغ من أهمية الضمان الاجتماعي كركيزة أساس للعدالة الاجتماعية، أن رقّته الأمم المتحدة إلى مصاف حقوق الإنسان الأساسية[1]، هذا الأخير الذي يصرفه المتخصصون في القانون الاجتماعي إلى كافة التدابير التي ترمي إلى تقديم الإعانات؛ نقدية كانت أو عينية؛ لضمان فقدان الدخل أو عدم كفايته

(١) إذ تنص المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: «لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي». وتنص المادة ٢٥ منه على أن: «لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته». كما تنص المادة ٩ من العهد الدولي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن: «تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية».

راجع في ذلك د. محمد نوح على سلمان القضاة: الإعلان العالمي لحقوق الانسان في ضوء» كتاب الحسبة في الإسلام» للشيخ ابن تيمية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد (٣)، المجلد (٢)، سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ص٩٣.

لمرض أو عجز أو شيخوخة أو لإصابة عمل أو لبطالة أو لأمومة أو لوفاة العائل، وكذا لضمان عدم القدرة على التمتع بالرعاية الصحية، أو عدم كفاية الدعم الأسري، أو الفقر العام أو ما يقال له الاستبعاد الاجتماعي[١].

وإزاء تخلف السلطة السياسية عن الركب الدولي في هذا المضمار، فقد ألزمها المشرع الدستوري، بتخصيص نسبة معينة من الناتج القومي للإنفاق على قطاع الصحة؛ **فقرر في المادة ١٨ من الدستور** أن: «لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفــع كفاءتهــا وانتشارها الجغرافي العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣ ٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية»[٢].

وفي سياق توفير الحماية القانونية لبرنامج تكافل وكرامة(المساعدة الشهرية الضمانية التي تصرف تطبيقًا لأحكام قانون الضمان الاجتماعي)، لتحقيق الشمول المالي فأن تساوي الأفراد في أصل الحق الدستوري، أسوياء كانوا أو غيرهم، لا يستتبع بالضرورة تساويًا أو تكافؤًا فعليًا بين الفئتين، إلا أن تتخذ الدولة ما يلزم من تدابير وإجراءات تكفل مساواة فعلية أو واقعية بينهما، وهو عين التمييز الإيجابي الذي يعد ضمانة أساس لإعادة التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع كما يكرس لذلك الفكر الحديث؛ فقرر أن:

«ومن حيث إنه يجب ألا تخل الحقوق الدستورية المشتركة بين الأسوياء

(١) مكتب العمل الدولي: الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المئة، جنيف، ٢٠١١، ص٧.

(٢) راجع في ذلك دستور مصر الصادر سنة ٢٠١٤، والمعدل في شهر ٤لعام ٢٠١٩:
www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.

وغيرهم بتلك الحماية التي ينبغي أن يلوذ بها ضعفاؤهم، ليجدوا في كنفها الأمن والاستقرار. وبهذه المثابة فإن تدابير اقتصادية واجتماعية وتشريعية يتعين ضمانها في شأن المعاقين ذهنيا، تأخذ واقعهم في اعتبارها، ولا تنحي مشكلاتهم عن دائرة اهتمامها، بل توليها ما تستحق من الرعاية، لتقدم لهم عونا يلتئم وأوضاعهم وليس ذلك تمييزًا منهيًا عنه دستوريًا، بل هو نزول على حكم الضرورة وبقدرها، فلا يغمطون حقا ولا يحرمون أملاً..

وليست المساعدة الشهرية الضمانية للمتخلفين عقليًا منحة من الدولة تقبضها أو تبسطها وفق إرادتها ليتحدد على ضوئها من يتمتعون بها أو يمنعون منها، بل هو مقرر باعتباره شرفًا لمن يلتمس الطريق إليه ممن يقدمه إليهم، وواجبًا عليهم أداؤه، وحقا لا يهدر، ومدخلا إلى حياة لائقة قوامها الاطمئنان إلى غد أفضل لفئة لا تدرك ما يحيط بها من حياة ولهم عالمهم الخاص الذى هو سر من أسرار الخالق سبحانه وتعالى، وطريقا لبناء شخصيتهم الإنسانية من خلال تكامل عناصرها، وإسهاما حيويا في تقدم هؤلاء الاشخاص وإشباع احتياجاتهم، وإعلاء لذاتية الفرد بغض النظر عن ذهاب العقل لديه وتقديرا لدور المجتمع في مجال النهوض بمسئوليته تجاههم، وصونا للتقاليد والقيم الخلقية الأصيلة، التي ينافيها أن يظل المتخلفون عقليا مؤاخذين بعاهاتهم لا يملكون لها دفعا أو تقويما او تصويبا لأوضاعهم العاجزة ذهنيا فلا يملكون ثمة قدر من التدبر والتفكر فمنحهم معاشا مناسبا،

ينبغي أن يكون بديلا عن عجزهم التام والكامل إزاء آفة العقل التي تمثل استحالة طبيعية تحول بينهم وبين تلمس أدنى فرصهم في العمل، وحتى يشاركهم المجتمع حقهم في حياة ملائمة تكون كرامتهم قاعدتها وركيزتها بحكم ما أنعم الله على الإنسان من هبة العقل وهم الذين وطأوا الحياة بدونه ويعيشون من غيره ويرحلون دون إدراكه»[1].

(١) حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٤٨٧٩ لسنة ١٣ ق، جلسة الاثنين ١٨ أبريل ٢٠١٦، ص ٥.

من خلال ذلك العرض، يمكننا توضيح بعض المحاور كالتالي:

أولاً: مفهوم الضمان الاجتماعي:

يقصد بالضمان الاجتماعي جميع الاجـراءات والسياسات التي تهدف إلى تقديم الإعانات نقدية أو عينية لمستحقيها حماية وضماناً لهم من الفقر والمرض والعجز والشيخوخة والبطالة وغيرها[١].

وأيضا يعرف الضمان الاجتماعي بمعنى الضمان المعطى لكل مواطن ليكون قادرا في جميع الأحوال على تأمين وسائل العيش له ولعائلته بصورة لائقة محترمة[٢].

كما عرفه البعض بأنه التحرر من الحاجة بتقديم المزايا النقدية أو العينية بمقتضى نظم التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية لحماية العاملين ومن يعولهم ضد الأخطار التي قد تحرمهم من وسائل العيش[٣].

وللضمان الاجتماعي فروع تتعلق بمخاطر نصت عليها اتفاقية الضمان الاجتماعي رقـم(١٠٢) لسنة ١٩٥٢م، تتمثل في التالي: الرعاية الطبية، والتعويض عن المرضي، وإعانة البطالة، ومعاش الشيخوخة، والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، والإعانات العائلية، والتعويض عن الأمومة، ومعاش العجز، ومعاش الباقين على قيد الحياة[٤].

إذا الضمان الاجتماعي مجموعة من الإجـراءات والسياسات توضع

(١) راجع التقرير السادس: بعنوان الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠١١، ص٧.

(٢) انظر د. محمد نصر الدين منصور: التأمينات الاجتماعية، دار النهضة العربية، ١١٩١، ص٧٤.

(٣) انظر في نفس المعني د. محمد أحمد إسماعيل، د. رمضان عبد الله صابر: الوجيز في التشريعات الاجتماعية، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص١١.

(٤) راجع محمد بنحساين: القانون الدولي للضمان الاجتماعي، مجلة القانون المغربي، العدد٢١، جامعة الملك السعدي، بتطوان، المغرب،٢٠١٣، ص٣٤.

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول من خلال؛ تقديم الإعانات المناسبة لمستحقيها باعتبار ذلك حقاً قانونياً، والحد من انعدام الأمن داخل المجتمع بما في ذلك استئصال الفقر وتحسين حصول الجميع على الخدمات الصحية لضمان تحقيق ظروف عمل ومعيشة مناسبين.

كذلك الحد من انعدام المساواة بين الأفراد بمساعدة الفئات غير القادرة على توفير احتياجاتها، وأيضا الحد من الإجحاف بالطبقات العاملة والكادحة في المجتمع خاصة في حالات الكوارث والنكبات التي قد تصيبهم.

أن الحماية الاجتماعية تساعد على بناء رأس المال البشري وإدارة المخاطر وتعزيز الاستثمار عمل وتنظيم مشاريع قومية ومشاركة القطاع الخاص والعام لفتح مجالات وفرص عمل[١].

ثانياً: أهمية الضمان الاجتماعي:-

ومما يبين الأهمية البالغة لهذا الموضوع اهتمام جميع الدول به مما أدى إلى النص عليه في المواثيق الدولية حيث أكد الميثاق الأطلسي لعام ١٩٤١م على أهمية تحقيق الضمان الاجتماعي لجميع الأفراد ثم أتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م ليؤكد حق الأفراد في الضمان الاجتماعي، ولقد سبقتهم شريعتنا الإسلامية الغراء في إقرار هذا الضمان بقرون عديدة، من هذا المنطلق تظهر أهمية الضمان كالتالي:-

١) أن الضمان الاجتماعي إذا طبق بشكل سليم يعمل على تحقيق المقاصد الشرعية وحماية الضرورات الخمس وتحرير الإنسان من قيود الحاجة والعوز.

٢) أن نظام الضمان الاجتماعي يعبر عن وجود قدر مرض من العدل الاجتماعي

(١) انظر د. أحمد حسن البرعى: المباديء العامة للتأمينات الاجتماعية وتطبيقاتها في القانون المقارن، دار الفكر العربي، ١٩٨٣، ص٣٩.

الذي يمثل غاية لجميع الأمم التي تتطلع إلى الاستمرار في ظل أوضاع مستقرة إذ بدون هذا العدل ينهار البناء الاجتماعي للدولة مما يؤدي إلى ضعفها.

٣) من المعلوم ضرورة أن العجز والفقر موجودان في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، لذا كان لزاماً على الأمم في سعيها نحو الرقي والتقدم أن تهتم برعاية الفئات المحتاجة والعاجزة، وإلا فإنها ستعوق تقدمها، ورقيها بل قد توقفه[١].

٤) الضمان الاجتماعي هو ضمان اقتصادي في المقام الأول لجميع أفراد الأمة وكافة فئاتها، ففنى اليوم قد يكون فقيراً في الغد وصحيح الجسم قد يؤول حاله إلى المرض والعجز. وبالتالي فإن علاقة الضمان الاجتماعي بجميع أفراد المجتمع أمر غني عن البيان.

٥) مما يزيد الموضوع أهمية في العصر الحاضر سيطرة الاتجاه المادي الرأسمالي على الأنظمة الاقتصادية في أغلب دول العالم إن لم يكن جميعها؛ حيث يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنظمة الاجتماعية والترابط الاجتماعي، وذلك بتكوين اتجاه مادي يحكم هذه العلاقات الاجتماعية، وفي ظل وجود هذا الاتجاه وتزايده في الوقت الحاضر كان لابد من قيام أنظمة موازية تحفظ توازن المجتمع وانسجامه، وتسير جنباً إلى جنب مع النظام الاقتصادي السائد فتضمن له الحماية والاستمرار حيث يعالج الضمان الاجتماعي من هذه الزاوية مشكلة البطالة في المجتمعات التي يسود فيها نظام الاقتصاد الحر.

ثالثاً: الفئات المستهدفة بالضمان الاجتماعي:

يستهدف الضمان الاجتماعي، رعاية فئات معينة ومحددة تتوافق مع ضوابط القوانين المنظمة لذلك الأمر، ومن أهم هذه الفئات المرضي

(١) انظر في نفس المعني عبد الله بن محمد أبا الخيل: أحكام الضمان الاجتماعي» دراسة تأصيلية»، رسالة دكتوراه، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد، السعودية، ٢٠١٥، ص٩.

والمحتاجون، وأصحاب العاهات، والمسنون، والعجزة، والمطلقات والأرامل، والمعيلات لأطفال، ويدخل في هذه الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي كذلك العاطلون لأسباب خارجة عن إرادتهم كما تشمل أيضا من تنزل بهم الكوارث والنكبات غير المتوقعة.

لذا نجد أن الفقه[1] يدرج في الضمان الاجتماعي فئات كثيرة بقاسم عام مشترك، ويلاحظ أن ثمة قصوراً في النظام أدى إلى عدم شمول جميع الفئات المستحقة، حيث إن النظام في تحديده للفئات المستحقة يتجه نحو اتخاذ العجز عن الكسب معياراً لتحديد المستحق من غيره، وفي أحيان قليلة يقدر المساعدة وفقاً للحاجة، والأولى بالمنظم أن يجعل الحاجة والعجز عن الاكتساب معياراً لاستحقاق الضمان الاجتماعي مع السماح بهامش من المرونة يمكن الجهة المختصة بالتنفيذ من تقدير الحالات التي تستحق الشمول بالنظام والتي تتضح من خلال التطبيق العملي.

رابعا: وسائل تحقيق الضمان الاجتماعي:

من الوسائل الرئيسة التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الضمان:

- الضرائب بأنواعها المختلفة؛ فتخصص جزء من موارد الضرائب للقيام بهذه المسئولية ولها أن تفرض أنواع جديدة من الضرائب لمواجهة ما يقع على عاتقها من مسؤولية الضمان الاجتماعي.

- الموارد المالية الأخرى للدولة؛ وتشمل كل ما يدخل من أموال لخزانتها كالأموال، المصادرة، والغرامات، وتحصيل الرسوم، والجمارك، والأوقاف، وغيرها فيخصص جزء من هذه الموارد كذلك للقيام بمسئولية التضامن الاجتماعي.

(١) راجع د. أحمد حسن البرعى: المباديء العامة للتأمينات الاجتماعية وتطبيقاتها في القانون المقارن، مرجع سابق، ص٤٤.

٧ المساعدات العينية؛ التي تقدمها الدولة كأحد صور الضمان الاجتماعي وذلك كتوفير الرعاية الصحية أو رعاية المسنين[١].

على هذا الأساس يحقق الضمان الاجتماعي إذا طبق بشكل سليم وشامل التوازن الاجتماعي والاقتصادي، كما يقوم بعلاج مشكلة الفقر والتخفيف من آثارها ويسهم بالتالي في علاج ظاهرة التسول، والحد من مشكلة البطالة، وله أثر بارز في مكافحة الجريمة في المجتمع، ورفع المستوى التعليمي وتحقيق الرعاية الصحية، وعلاج المشكلات الاقتصادية، كما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي للدولة نتيجة التوازن الذي يحققه بين الحقوق الفردية والأهداف الاجتماعية، لذا أرى أهمية المبادرة إلى عادة النظر في نظام الضمان الاجتماعي وإصداره بشكل يتلافى القصور الموجود في النظام الحالي[٢].

(١) راجع د. فاطمة محمد عبد العليم عبد الوهاب: الأصول التاريخية والفلسفية للشمول المالي، مرجع سابق، ص١٢٩٩.

(٢) د. محمد عبد المنعم احمد: الشمول المالي للفئات منخفضة الدخل وأثره في حق الضمان الاجتماعي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص١٢١٦.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

الشمول المالي من الموضوعات العامة والحديثة التي ظهرت على الساحة العالمية في الفترة الأخيرة، وذلك بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ اتجهت السياسة الدولية إلى الشمول المالي وتنفيذ سياسات تؤدى الى تقرير وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكنهم من استخدامها وتوفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة تساهم في تعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشئات الصغيرة والمتوسطة

وبدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي أوائل عام ٢٠٠٠ حيث اتجهت العديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية الى تطبيق منظومة الشمول المالي، وبداية تعريفه منذ ظهوره على انه عملية تقديم الخدمات المالية الى القطاعات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة.

ويمكننا تقسيم الفصل الثاني، كالتالي:

المبحث الأول: نشأة فكرة الشمول المالي.

المبحث الثاني: فلسفة تكريس الشمول المالي تاريخياً.

المبحث الأول
نشأة فكرة الشمول المالي

إن أول ظهور للشمول المالي والذي عكس الاقصاء وذلك في عام ١٩٩٣م عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، وفي القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع إلى الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وفي عام ١٩٩٩م، استعمل مصطلح الشمول المالي لأول مره بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

والجدير بالذكر في هذا العدد هو وجوب التفرقة بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها[١].

حيث ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي، وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتمون بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عند استخدام المنتجات والخدمات المالية.

وفي أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ م ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وتمثل ذلك في التزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من

(١) انظر في نفس المعني د. أحمد عبد الستار أحمد: انعكاس فكرة الاستبعاد المالي على تحقيق التنمية المستدامة في مصر، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٢٦٤.

خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزير الرخاء المشترك(١).

واطلقت مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠١٣م، البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وبعد ذلك توالت البرامج والخطط في هذا الشأن، وأطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل مؤسسة التمويل الدولية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي(٢).

ومن أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم انجلترا وماليزيا، وتسعي العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كلا بقدر الامكانيات لتطوير منظومة الشمول المالي، وإصدار سياسات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث

(١) انظر د.صبري نوفل: الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، دار المنظومة، مصر، ٢٠١٨، ص٤٤.

(٢) راجع في ذلك:

Douglas Randall and Jennifer Chien : key approaches to accelerate financial inclusion, World Bank, 2017, See Web Site: http://blogs.worldbank.org

تكون مبنية على أسس سد الفجوة الشمولية في التشريعات الحالية، واتباع نهج شامل مبنى على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

إذا تاريخياً كان الشمول يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف بسيطة على العدد الأكبر من أفراد المجتمع، وخاصة شرائح الدخل المنخفض في المجتمع.

ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على كيفية استخدام الخدمات المالية بفاعلية وبطريقة سهلة، فكان لابد من نشر الوعي المالي لدى أفراد المجتمع، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثراً إدراكاً للمخاطر والأرباح المرتبطة بالمنتجات المالية.

واتساع مظلة الشمول لن يؤدي إلى تحسين أحوال الأفراد من مآكل وملبس ومشرب، ولكنه سيكون له أكبر الأثر في سلامة الأنظمة المالية واستقرارها واستدامتها المالية؛ فمثلاً الأزمة المالية العالمية التي حدثت في سنة ٢٠٠٨، كشفت عن مدى ضعف الأنظمة المالية، وأهمية الربط بين كلاً من الشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية المتعاملين مع المؤسسات المالية ومنتجاتها[١].

ولتحقيق ذلك الأمر، يجب تقديم وطرح مجموعة متكاملة من الخدمات المالية تتضمن، الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة الاجل وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والتوريق التجاري، والرهون العقارية، والتأمين، ومنظومة اصلاح الأجور، والمدفوعات، وخطط التعاقد على المعاش،

(١) انظر د. برايان كويل: التعاملات المالية للبنوك، ط١، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦،ص١٤٠.

والتحويلات المالية والمحلية الدولية، وتعزيز القدرة المالية لحماية المستهلك.

وفي ظل الاتجاه نحو مزيد من العولمة المالية التي هي جزء من التنمية الاقتصادية، فأصبح الاستقرار المالي من الأمور التي تحظي بأولوية هامة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية، إذ لم يصبح تأثير المشاكل التي تواجه النظام المالي في بلد معين مقصوراً على الحدود الداخلية، بل صار التأثير يمتد إلى الأسواق الخارجية في العالم بسبب انتشار الشركات العابرة للحدود (شركات متعددة الجنسيات).

فكان لابد من وضع إطار تاريخي وفلسفي للشمول المالي ومدي تأثير ذلك على التأصيل القانوني للموضوع من خلال بعد النقاط الهامة، من بينها التالي:

(١) **حماية المدخرات**: حيث معظم مدخرات الطبقة الفقيرة مبالغ ضئيلة عندما يشملهم الضبط المالي، فهذه المبالغ ستدخل تحت قوانين البنك المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنك أو افلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية والأزمات التي تحدث وتهدم معها منازلهم البسيطة[١].

(٢) **تحقيق الاستقرار المالي**: حيث من الصعب استقرار الضبط المالي من دون الشمول المالي، حيث من غير المقبول أن تكون هناك فئة كبيرة في المجتمع مستبعده مالياً، فيعمل الشمول المالي على الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الطبقة البسيطة وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات[٢].

(١) راجع في ذلك:

World Bank: The Little Data Book on Financial Inclusion. Institute of International Finance ,Financial Inclusion: A Financial Industry Perspective,2015.

(٢) انظر في نفس المعنى د.محمد محروس سعدوني؛ د.أحمد إبراهيم دهشان: الشمول المالي

(٣) **تحقيق التنمية الاجتماعية**: وذلك من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للقيام بدورهم المنوط بهم في تنمية المجتمع وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية على أسس تكون هدفه؛ الوئام بين الناس، والقضاء على الفقر، والتوظيف.

(٤) **مظلة الشمول المالي له فوائد من بينها** تمكين الطبقات البسيطة ومحدودة الدخل من المساهمة في الاقتصاد والتنمية بشكل أوسع. وأيضا يساعد على تتبع التدفقات المالية مما يؤدي إلى معاملات أكثر أمنا وأسرع وكذلك الحد من الفساد والسرقة[١].

وأيضا يساعد على تحصيل الفواتير الكترونيا، ويكون دفع الأجور بطريقة أكثر سهولة ويسر. ويكون للشمول المالي آثاره الإيجابية على القطاع المصرفي في تنويع الخدمات والمنتجات التي يصدرها، وجذب عملاء جدد، وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر التضخم. فضلاً عن توفير قاعدة بيانات ضخمة للمؤسسات المالية بشكل يفيد في التحليل عند طرحها منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

ولكن ما نريد أن نقره في هذا الصدد، أن مفهوم العدالة الاجتماعية أوسع بكثير من أن يختزل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت هذه الأخيرة مجالها الخصب؛ فقد أوردا سلفا أن الحقوق المدنية والسياسية مدخل أساس

وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص١٠٥٠.

(١) راجع الموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/٢٢:

http://ijsrm.in/special8 issue8 / 8 ijsrm.Pdf.

للتمتع بهذه الحقوق، كما أن ظهور طائفة أخرى من حقوق الإنسان[١]؛ كالحق في التنمية والحق في البيئة النظيفة مثلا، يستتبع مد مظلة العدالة الاجتماعية إلى هذه الحقوق، بل إن مظلتها هذه تتسع لتشمل ما ينتظر الأجيال القادمة من مستويات الحرية غير المعهودة، في عالم افتراضي أخذ ينسج خيوطه على ماديات عالمنا المعاصر وفق ما تعرف بالحريات الرقمية من منظور الشمول المالي[٢].

وعلى هدي ما سبق، يتسنى لنا تعريف العدالة الاجتماعية التي تعكس فلسفة تكريس الشمول المالي، بأنها: «شعور جمعي بتكافؤٍ حقيقيٍ للفرص في عيشٍ كريمٍ في كيان متوازن حقيقٌ بوصف الدولة، من طريق التدابير والإجراءات التي تباشرها السلطة السياسية بفرعيها التشريعي والتنفيذي استنادًا إلى الدستور الذي يعكس إرادة الجماعة».

ولعل هذا المفهوم، يتفق مع ما تواتر عليه قضاء الدستورية العليا من أن:

«ولئن جاز القول بأن النصوص القانونية تعمل لضمانها (العدالة الاجتماعية)، إلا أنها تناقض أحيانا ـ بأحكامها ومن خلال تطبيقاتها ـ حقيقة محتواها، وقد تنال من أغراضها النهائية التى تحيل بوجه عام إلى رضاء الجماعة وهناء معيشتها وسعادة أفرادها.

(١) ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، ازدادت حصة نسبة الـ ١٠ ٪ العليا من السكان، من ٣٥٪ إلى ٥٠٪ في مطلع الثمانينات؛ أي أن ١٠ بالمئة من المواطنين، يملكون مثل ما يملكه ٩٠ بالمئة منهم؛ مكتب العمل الدولي: نحو حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية، تقرير المدير العام المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة المئة، ٢٠١١، ص ١١.

(٢) راجع في ذلك د. حسين أحمد مقداد: العدالة الاجتماعية كمعيار لديمقراطية الدستور» دراسة مقارنة»، بحث منشور بالمؤتمر الدولي للعدالة والقانون، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١يناير ٢٠١٤.

وقد يثور التعارض كذلك بين حقائق العدالة الاجتماعية Social Justice وبين مفهوم الدولة أو الفرد لقيمها، ليكون لكل منهما تصور ذاتى فى شأن متطلباتها.

ويتعين بالتالى أن توازن علائق الأفراد فيما بين بعضهم البعض، بأوضاع مجتمعهم والمصالح التى يتوخاها من أجل التوصل إلى وسائل عملية تكفل إسهام أكبر عدد من بينهم لضمان أكثر المصالح والقيم الاجتماعية تعبيراً عن النبض الجماعى لإرادتهم، ليكون القانون طريقا لتوجههم الجمعى.

ذلك أن النصوص القانونية لا تتقرر لذاتها، بل بوصفها تعبيراً عن تلك الخبرة الاجتماعية Social Experience التى قام الدليل على تراكمها، وإن كان ممكناً أن يكون لبعض الأشخاص أو لوقائع بذواتها أثراً فى تشكيل مضامينها»[1].

المبحث الثاني
فلسفة تكريس الشمول المالي تاريخياً

إن تكريس القانون للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا يعنى اكتمال الحماية القانونية لها؛ ردًا إلى أن نصوص الدستور على ما لها من صفة آمرة، لا تنفذ في الغالب إلا من طريق المشرع العادي، بما له من سلطة واسعة في تقدير التدخل ووقته كيفيته، بالإضافة إلى أن ضمان هذه الحقوق يقتضي تدخلاً إيجابياً من قبل السلطة السياسية[2].

بفضل التطور التكنولوجي السريع، ظهرت على مدى العقود الماضية،

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٣٣ لسنة ١٦ ق. د، جلسة ٣ فبراير ١٩٩٦، وأيضا: حكمها في القضية رقم ١٩٣ لسنة ١٩ ق. د، جلسة ٦ مايو ٢٠٠٥؛ الموقع الإلكتروني للدكتور عاطف سالم.

(٢) انظر في نفس المعنى: أ. د. محمد محمد عبد اللطيف: الضمانات الدستورية في المجال الضريبي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٩، ص ١٥.

أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك.

وتشتمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، ومنظمات غير هادفة للربح، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية، وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين، وشركات بطاقات الائتمان، ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية والتحويل البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وتيسر على المتعاملين لاسيما من محدودي الدخل إنهاء معاملاتهم في إطار رسمي[1].

وفى كثير من الحالات، أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة، حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية، ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم.

ويمكن أن يكون فتح حساب جار، أو إيداع، نقطة انطلاق نحو تعميم الخدمات المالية بشكل كامل، إذ سيتيح ذلك مسارًا إلى مجموعة أوسع نطاقًا من الخدمات المالية المسئولة المقدمة من خلال مؤسسات مالية أكثر قوة وتنوعًا.

وتشير منحنى مؤشر الاقتصاد الرقمي، إلى أن توفير سبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الحسابات الرسمية من شأنه تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة وترشيد الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار فى التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

(١) ماهيناز الباز: آفاق تفعيل الشمول المالي في مصر، مجلة لغة العصر (الاهرام)، ٢٠١٨/٧/٦، منشور بالموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/٢٥:

http://aitmag.ahram.org.eg/News/96129.aspx

أولاً: الإطار الاقتصادي لمنظومة الشمول المالي:-

تساهم استراتيجية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع خطه الاصلاح الاقتصادية مع تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق بعض العناصر الأساسية على النحو الاتي[1]:

(١) الاستقرار stability:

أ) سوف يؤدى توافر قاعده ودائع متنوعه ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول الى زياده الاستقرار للنظام المالي- تستند الاستراتيجية للشمول المالي الى مجموعه من السياسات حيث ترتكز على دعائم اساسيه- وهى الخدمات المالية الرقمية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبناء الكوادر المدربة والمؤهلة لاستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي مما يساهم في ارساء قواعد تطبيق الشمول المالي لكافه افراد المجتمع.

بالإضافة الى الاطر القانونية والتشريعية، والبيانات، والبحث والتطوير، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك.

فمفهوم المسئولية الاجتماعية (**social responsibility**)للبنوك يكون من خلال الارتباط بشكل جذري بالتنمية المستدامة بحيث يتعين على المؤسسات المالية، الاهتمام بالقضايا البيئية، الى جانب تحقيق الربحية، وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الاليات الفعالة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة[2].

---

(١) راجع د.عصام رمضان محمد: استراتيجية الشمول المالي من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل كفاءة القطاع المصرفي، مرجع سابق، ص٧١٠.

(٢) انظر هاني أبو الفتوح: الشمول المالي في آفاق المسئولية الاجتماعية، البنك العربي الافريقي الدولي، جريدة العالم اليوم، ١٦يوليو٢٠١٧، ص٥.

وتأسيسا على ذلك؛ يجب تمويل المشروعات الانتاجية الحقيقية وتحقيق قيمه مضافه للقطاع الاقتصادي، وضـرورة الاتفاق على البحث والتطوير، والدخول في ابتكارات المنتجات المصرفية التي تعكس المسئولية الاجتماعية للبنوك، و ضرورة تبنيها منظومه متنوعه وشامله من البرامج الاجتماعية في اطار استراتيجية تؤسس وتعمق ثقافه المسئولية الاجتماعية تتواكب مع متطلبات المجتمع.

لذلك يتعين على البنوك تحديد الاطار العملي للمسئولية الاجتماعية و تطوير مجالات استثمارتهاً في مواجهه التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المركز التنافسي لتلك البنوك[1].

بينما الشمول المالي كما سبق ذكره هو تقديم الخدمات المالية و المصرفية لجميع شرائح المجتمع باقل تكلفه، حيث ان توسيع قاعده المستفيدين من الخدمات المالية سوف تسهم في تعزيز الاستقلال المالي للإفراد وتحقيق تنميه اقتصاديه مستدامه بالإضافة الى الاستخدام الامثل للموارد.

ب) توافر نظام مالي يتسم بالشمول و المزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدى الى الحد من المخاطر لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ج) يتمتع اي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكونا اساسيا للاستقرار المالي.

(٢) النزاهة والسلامة integrity :

تقاس نزاهة وسلامه الاستقرار المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فرديه من قبل الدول للحفاظ عليه، ولكن بمجموعه من التوصيات المتفق عليها دوليا.

(١) راجع الموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/٢٤:

www.banqueducaire.com/Arabic/AboutBDC/Pages/Corporate.aspx

(٣) حمايه المستهلك المالي consumer protection:

يتعين ضمان تحقيق الشمول المالي على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعاله لحمايه المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الاكثر فقرا وتتم الحماية، ايضا من خلال تنظيم صياغه العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح بين اصل القرض والفائدة[١].

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمة المالية:

يصوغّ مستقبل التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمة المالية؛ فتساهم التكنولوجيا المالية في توفير الخدمات المالية من خلال المزج بين تكنولوجيا حديثه وبرمجيات متطورة وحلول عصريه ومن اهم الفرص التي تتاح للتكنولوجيا المالية، لتعزيز الشمول المالي[٢].

فقد عزز التمويل الرقمي digital finance امكانيه حصول شرائح كبيره من المجتمع على الخدمات المالية، وذلك بسبب امكانيه وصول التكنولوجيا الى المناطق النائية من خلال الاتي:

(أ) توفير خدمات مصرفيه افضل واكثر ملائمه للعملاء حيث تساهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات.

(ب) التأثير الايجابي المحتمل بسبب تزايد المنافسة نظرا لدخول منافسين جدد، ينافسون المصارف القائمة، يؤدى ذلك الى تقسيم سوق الخدمات المصرفية وتقليل الخدمات النظامية المرتبطة بالبنوك.

---

(١) انظر د. خالد ممدوح ابراهيم: أمن المستهلك في المعاملات الالكترونية،» دراسة مقارنة»، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧٨.

(٢) انظر للباحث: النظام القانوني للبث الفضائي عبر الأقمار الصناعية،» دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص٦٧.

(ج)التكنولوجيا الرقابية **Regeteh** حيث ان استخدام التكنولوجيا المالية، تحسن من عمليات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية، وبناءً عليه يمكن القول بان التكنولوجيا المصرفية ساهمت في توفير خدمات جيده للمشروعات الصغيرة، بالإضافة الى توفير فرص عمل من خلال هذه المشروعات مما يتطلب ارساء منظومه رقابية فعاله تضمن سلامه نظم المدفوعات مع ضرورة الاهتمام بتدريب كوادر مؤهله على تقنيات واليات التكنولوجيا المالية، نظرا لدورها في تنويع النشاط الاقتصادي[١].

بالإضافة الى اهميه تشجيع البنوك المركزية لمواكبه الذكاء الاصطناعي لعمليه تحول القطاعات المالية والمصرفية - من مرحله الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي- ومتابعة التطورات حول قضايا التكنولوجيا المالية وتامين نشر الوعى و التثقيف لها.

إذا يعد التطور الرقمي من أهم ركائز المستقبل للقطاع المالي والمصرفي حيث يتجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الالكترونية والحلول الذكية.

وضمن هذا الاطار يتمتع كل من الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية بقدره حقيقيه على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية؛ فالتكنولوجيا المالية توفر الخدمات المالية بشكل اسرع وبتكلفه منخفضه واكثر امنا وشفافية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية حيث تشكل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصا وتحديات فى نفس الوقت.

---

(١) راجع رنا بدوي: الشمول المالي، البنك المركزي المصري، ادارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والاشراف، القاهرة، ٢٠١٧، منشور بالموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/٥: www.cbe.org.eg.

أما الذكاء الاصطناعي[1] يعرف بانه اجهزه ونظم كمبيوتر مصممه للعمل بطريقه يمكن اعتبارها ذكيه ويتضمن الانماط التكنولوجية التي تحاكى الاداء البشرى من خلال التعلم والتواصل بالإشارة- السمه الاهم في الذكاء الاصطناعي هي القضاء على الاعمال الروتينية- بمعنى ان الذكاء الاصطناعي قد يساعد في تقليص وظائف المستوى الاساسي والادوار التي يتمحور حولها اي عمل في التسلسل الوظيفي.

إذا يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء.

وتعني قدرة برنامج الحاسب على حل مسألة ما، أو اتخاذ قرار في موقف ما بناء على وصف لهذا الموقف، التي يجب أن تتبع لحل المسألة أو للتوصل إلى القرار بالرجوع إلى العديد من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي غذي بها البرنامج.

ويعتبر هذا نقطة تحول هامة تتعدى ما هو معروف باسم »تقنية المعلومات« التي تتم فيها العملية الاستدلالية عن طريق الإنسان، وتنحصر أهم أسباب استخدام الحاسب في سرعته الفائقة.

ورغم أننا لا نستطيع أن نعرف الذكاء الإنساني بشكل عام فإنه يمكن أن نلقي الضوء على عدد من المعايير التي يمكن الحكم عليه من خلالها؛ ومن تلك المعايير، القدرة على التعميم والتجريد، التعرف على أوجه الشبه بين المواقف المختلفة، والتكيف مع المواقف المستجدة، واكتشاف الأخطاء وتصحيحها

(١) راجع في ذلك تأليف/ آلان بونيه: الذكاء الاصطناعي» واقعه ومستقبله»، ترجمة/ د. علي صبري فرغلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد١٧٢، عالم المعارف، أبريل ١٩٩٣، ص١١.

لتحسين الأداء في المستقبل.

وكثيرا ما قرن الذكاء الاصطناعي خطأ بالسبرانية Cybemrtics التي تختص بالخصائص الرياضية لأنظمة التغذية الراجعة، وتنظر إلى الإنسان كأنه جهاز آلي، بينما يهتم علم الذكاء الاصطناعي بالعمليات المعرفية التي يستخدمها الإنسان في تأدية الأعمال التي نعدها ذكية[١].

وبرغم من الاثـار الايجابية لاستخدام التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي على عمل المصارف و تجربه العملاء، فانه لا يمكن التوسع فى الابتكار على حساب سلامه ومتانه المصارف، وكذلك على حساب حمايه المستهلك، وامن المعلومات.

لذلك ينبغي على المصارف و البنوك المركزية والجهات الرقابية خلق توازن بين ظاهره تجنب المخاطر والتحول العالمي نحو ابتكارات التكنولوجيا المالية والرقمية والذكاء الاصطناعي، والتأكد من عدم تحول الابتكارات التكنولوجيا الجديدة الى ادوات للاحتيال والقرصنة وعدم تهديدها للاستقرار المالي.

ومن بين هذه المبادئ اتباع سياسات تعزز المنافسة وتقديم حوافز سوقية لتوفر سبل الحصول على التمويل المستدام، وتشجيع الابتكار التكنولوجي كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي واستخدامه، بالإضافة إلى أهمية حماية المستهلك وتمكينه من الإلمام بالشأن المالي.

لذلك يتطلب حسن استغلال ابتكارات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي لتطوير مستقبل الخدمات المصرفية من خلال الاتي[٢]:-

(١) راجع في ذلك:

Dreyfus H L: What computers can‘t do: a critique of artificial reason New York Harper & Row,1972.

(٢) انظر سعيد صبيح يسن محمد: الشمول المالي وأثره على المعاملات المالية، بحث منشور

● دعوه المصارف والمؤسسات المالية الى وضع اطر قانونيه خاصه بمؤسسات الدفع التي تسهم في تطوير المنتجات المالية التكنولوجية وتساعد على تعميم خدمات الشمول المالي على مستوى الدولة.

● ضرورة اهتمام مختلف منظومة القطاع المصرفي والمالي بتدريب الكوادر المؤهلة وتقنيات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي نظرا لدورها في تنويع النشاط الاقتصادي.

● الاهتمام بزياده الانفاق على الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء خاصه من خلال التطبيقات والتقنيات الالكترونية.

● العمل على اصدار تشريعي للوسائل الالكترونية المستحدثة وخاصه التشريعات العامة المتعلقة بالمعاملات الالكترونية (التعريف الالكتروني ـ التوقيع الالكتروني) فالاطار التشريعي مطلوب لمواكبه التطورات التكنولوجية وحمايه المصالح الخاصة والعامة[1].

وأخيراً لتكريس منظومة الشمول المالي، يلزم تطبيق فتح الحسابات المصرفية بطريقة سهلة وميسره على النحو التالي:-

فأصبحت الحسابات المصرفية ضرورة من الصعب الاستغناء عنها في حياة الأفراد في كل مكان في العالم، لما تقدمه من خدمات ومزايا تعين الأفراد

بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٦٢٨ وما بعدها.

(١) انظر في نفس المعني د. أسامة أبو الحسن مجاهد: الوسيط في قانون المعاملات الإلكترونية، الكتاب الأول (المدخل لقانون المعاملات الإلكترونية، العقد الإلكتروني، الإثبات الإلكتروني)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص٧٤.

على إدارة شؤونهم المالية بكل يسر وسهولة[1].

(١) مزايا فتح حساب مصرفي:

- **الشعور بالأمان:** التقليل من احتمالية ضياع أموالك لا قدر الله.
- **توفير الوقت والجهد:** استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يتيحها المصرف من خلال قنواته الإلكترونية المختلفة لسداد قيمة غالبية الفواتير وتحويل الأموال.
- **إدارة أموالك بشكل أفضل**: متابعة نفقاتك الشهرية من خلال كشف حساب البنك.
- **تسهيل المعاملات المالية:** إمكانية سداد أو استلام مبالغ مستحقة من خلال دفتر الشيكات أو التحويلات المصرفية.
- **استلام الراتب :** بعض الشركات تقوم بسداد أجور موظفيها من خلال التحويلات المصرفية.
- **الاستفادة من الخصومات والعروض:** الحصول على برامج مكافآت وخصومات وسحوبات التي توفرها المصارف.

(٢) شروط فتح حساب مصرفي

إذا كنت مواطن مصري، يتطلب الأمر صورة من بطاقة الأحوال الشخصية أو بطاقة الهوية الوطنية أو دفتر العائلة للقصر فقط أو جواز السفر المصري.

بالنسبة للأجانب، يتطلب الأمر إثبات الهوية وكذلك صورة جواز الأجنبي، أما إذا كانت بطاقة الإقامة ممغنطة فلا حاجة لصورة جواز السفر.

(١) راجع في ذلك:

https://samacares.sa/guides/the-benefits-and-the-conditions-for-opening-a-bank-account

(٣) المستندات العامة المطلوبة لفتح الحساب

- بطاقة تحمل نموذج التوقيع الذي سيستعمله العميل في عملياته مع البنك.
- بصمة إبهام للأمي والختم الشخصي.
- طلب دفتر شيكات وبطاقة صراف آلي في حالة طلب العميل.
- إقرار العميل بأنه غير ممنوع شرعيا من التعامل معه وأن المعلومات التي قدمها صحيحة.
- إقرار العميل بمسؤوليته تجاه الأموال المودعة في حسابه أو التي يودعها هو في حساب الغير.

(٤) أنواع الحسابات المصرفية

تختلف أسماء وأنواع الحسابات المصرفية من مصرف لآخر وفقاً للمصرف الذي تتعامل معه والمزايا المرافقة للحساب، لكن تتمثل أنواع الحسابات المصرفية الأساسية فيما يلي:-

- **الحساب الجاري:** يمكن من خلاله القيام بالمعاملات المصرفية التقليدية مثل الإيداع أو السحب النقدي، وتحرير الشيكات والدفع بواسطتها وتحصيلها ايضاً، وكذلك دفع النفقات المتكررة عبر الهاتف أو الإنترنت مثل فواتير الخدمات، ويمكنك أيضاً فتح حساب مشترك مع شخص آخر.

- **حساب التوفير أو الادخار:** يتيح لك حفظ أموالك لفترة من الزمن مع منح هامش ربح على الرصيد المودع في الحساب ولا يوجد قيود على عدد مرات السحب من الرصيد.

- **حساب الوديعة لأجل:** يتيح لك حفظ أموالك لفترة من الزمن مع تقديم هامش ربح أعلى من حساب التوفير حيث يكون مرتبط بمبلغ معين وفترة زمنية

معينة، ويتم فرض رسوم كسر الوديعة إذا تم السحب قبل موعد الاستحقاق.

- **حساب خاص بالنساء:** توفر بعض البنوك في مصر خدمات مصرفية خاصة بالنساء.

- **حساب خاص للأطفال:** حيث تعتبر طريقة جيدة لتعليم الأطفال طرق الادخار وفوائده.

(٥) فتح الحساب بدون رسوم

طبقاً للمبادرة لتطبيق الشمول المالي؛ يمنع فرض أي رسوم على العملاء عند فتح الحسابات المصرفية وتقدم هذه الخدمة لهم مجاناً، كما لا يوجد أي رسوم عند انخفاض الرصيد عن المطلوب.

وطبقا لتوجيهات مؤسسة النقد العربي، لابد من توفر معلومات دقيقة عن العميل والقيام بتحديث البيانات كل عام على الأكثر.

يقوم البنك بخصم الرسوم المتفق عليها فقط، بالإضافة لمبلغ العمولات والرسوم الموضحة في التعرفة البنكية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي. وكذلك لا يتم فرض أية عمولات أو رسوم جديدة إلا بموافقة المؤسسة.

على البنك أن يقبل وينفذ كافة الطلبات لفتح الحسابات الجديدة وخاصة عقب قيام العميل بإتمام كافة الإجراءات المتعلقة والايفاء بكل ما يلزم لفتح الحساب ويستثنى من ذلك الحالات التي تقرها مؤسسة النقد العربي. ويسمح للبنك بقفل حسابك، إن لم تودع أي مبلغ في الحساب لمدة ٩٠ يوم[١].

(١) راجع، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد٤٢٢، بيروت، لبنان، يناير٢٠١٦، ص٦٥.

الفصل الثالث

ذاتية الشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

تتجه مصر نحو التحول الاقتصادي وتعزيز الاصلاح الرقمي والاتجاه نحو القضاء على المشكلات الاقتصادية وذلك لمساندة مسار الاصلاح الاقتصادي عند الشمول المالي وذلـك بمحاولة دمج الاقتصاد غير الرسمي للإفراد محدودي الدخل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد الرسمي للدولة وذلك لمحاولة انخفاض معدلات الفقر وارتفاع نمو الاقتصاد.

ويتطلب تنفيذ برنامج الشمول المالي العديد من المجهودات التي تتم بمعرفة الدولة عن طريق اتباع سياسات تساهم في تسهيل التعامل مع الجهاز المصرفي لكل فرد او مؤسسة في المجتمع وتوفير الخدمات المصرفية والمالية بكل انواعها وذلك عن طريق سن التشريعات التي تستلزم اتباع ذلك.

والمشاركة في المؤتمرات الدولية التي تساهم فى نشر الفكر عن طريق الخبرات المختلفة والتعليم والتثقيف للوصول الى نظام تعليمى مالم متكامل حتى نصل الى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعى وذلك عن طريق الربط بين البنك المركزي المصري ووزارة التعليم العالي وعدد من الجامعات والجهات ذات الاختصاص.

وتشير الدراسات إلى أن ٣٨٪ من البالغين حول العالم خارج الأنظمة المصرفية، وغالبيتهم موجودون في دول جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١].

(١) انظر مقال بعنوان، «كيف تري الشمول المالي في أفريقيا؟»، منشور بالموقع الالكتروني التالي: https://www.findevgateway.org/ar/blog /

وتبيّن أن ٧٥٪ من الفقراء لا يتعاملون مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف وبُعد المسافات والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي. وأن ٢,٥ مليار نسمة حول العالم لا يحصلون على خدمات مالية رسمية. ولا يدخر سوى ٢٥٪ من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية.

وتظهر البحوث أن الحصول على منتجات الادخار، ولا سيما حسابات الادخار «التعاقدية» التي لا يحق فيها للعملاء السحب من أموالهم حتى يصلوا إلى هدف حددوه هم بأنفسهم، قد تكون له منافع ملموسة غير مجرد زيادة مدخرات العملاء، فقد تساعد أيضا على تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية.

وحرصت البنوك المصرية على تطبيق مبادرة البنك المركزي في إرساء مفهوم الشمول المالي بهدف ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي، بتشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية خلال أسبوع الشمول المالي.

نوضح الفصل الثالث من خلال التقسيم التالي:-

المبحث الأول: آليات تحقيق الشمول المالي ومعوقاتها.

المبحث الثاني: خصوصية تأصيل منظومة الشمول المالي.

المبحث الأول
آليات تحقيق الشمول المالي ومعوقاتها

أولاً: آليات تطبيق الشمول المالي:-

أصبح للشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، التي اهتمت بتعزيز الشمول المالي وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية. ولإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية، استحدث البنك المركزي المصري الإدارة المركزية للشمول المالي في نوفمبر ٢٠١٦ لقيادة ورصد عملية الشمول المالي وتعزيز التنسيق والتعاون مع الأطراف المعنية.

وتم صياغة سياسات إصلاحية ترمي إلى النهوض بالشمول المالي بوجه عام والشمول المالي للمرأة بوجه خاص، وأدت هذه الجهود إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي خلال العامين الماضيين كما هو موضح في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي فيندكس «Global Findex»، الصادرة من البنك الدولي عام ٢٠١٧، التي كشفت عن زيادة نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي في مصر لتصل إلى ٣٣٪ في عام ٢٠١٧، بعد أن كانت ١٤٪ في عام ٢٠١٤، و١٠٪ في عام ٢٠١١[(١)].

عشان اي دولة تحقق الشمول المالي، لازم أولا: يتعمل دراسة عشان نعرف الخدمات المالية الموجودة مناسبة ولا غير مناسبة له والمستهلك عايز اية من الخدمات المالية المختلفة. ودي أول خطوة عشان الدولة تقدر تحط أهداف ترفع بيها مستوي الشمول المالي وده هيتطلب مشاركة جهات كتير في الدولة.

(١) انظر مقال بعنوان» الاتحاد الأوروبي يدعم جهود المركزي في تعزيز الشمول المالي، ٢٠١٨، منشور بالموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/١:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1345104

فالشمول المالي هو أن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا:

- حسابات توفير.
- حسابات جارية.
- خدمات الدفع والتحويل.
- التأمين.
- التمويل والائتمان.
- وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.

المصدر: البنك الدولي.

رسم بياني لخدمات مالية للأفراد[1]

(١) يوفر البنك الدولي، بالاعتماد على المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب، مجموعة من

(١) كيف تحقق الشمول المالي:

من خلال تطبيق القوانين المنظمة لحماية المستهلك[١] مهمة جدا في الحالة دي عشان نزود ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي، وده بيتم عن طريق:-

- حصول العميل علي معاملة عادلة وشفافة وعلي الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة.

- تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.

- توفير خدمات استشارية اذا احتاج العميل.

- الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية ومهم أوى برضه تطوير خدمات ومنتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع مش بس على الاقراض والتمويل لتلبية احتياجات كل فئات المجتمع.

لازم الدولة كمان تهتم بموضوع التثقيف والتوعية المالية وده مش هيتحقق الا بالتعاون مع جهات حكومية، عشان نفيد الفئات المستهدفة اللي بتحتاج لزيادة الوعي المالي زي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء وده بيساعدهم في اتخاذ قرارات سليمة.

كل ده عشان نضمن ان كل فئات المجتمع يبقي عندهم فرص

المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي على الموقع التالي: http://www.worldbank.org/globalfindex

(١) انظر في نفس المعنى المستشار/ محمد المصطفي موسي: الحماية القانونية للمستهلك، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، جامعة الدول العربية، يونيه ٢٠١٤.

مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة واشراف، اللي ممكن تعرضهم لحالات نصب او تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها.

(٢) كيف يمكن تطبيق الشمول المالي على أرض الواقع؟

يحتاج تطبيق «الشمول المالى» توجه عام من الدولة للوصول إلى هذا الهدف، ويستلزم ذلك إجراء دراسات حول الخدمات المالية المتاحة فعليا ومدى تناسبها مع احتياجات مختلف فئات المجتمع، كذلك الخدمات التي يجب تطبيقها مستقبلا.

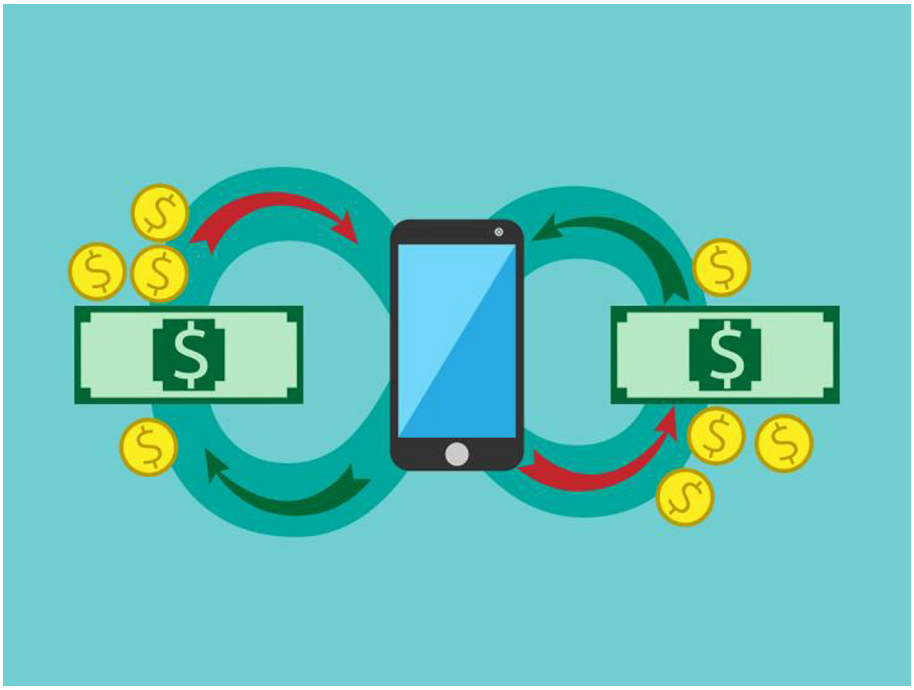

صورة تعبر عن تعامل الأفراد من خلال الهاتف المحمول

من خلال الاعتماد على المتغيرات التالية[1]:

- المؤشر المركب للشمول المالي.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر التركز المصرفي.
- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- الإنفاق الحكومي.
- النمو الاقتصادي يعتبر من محددات الشمول المالي.

تجدر الاشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، بالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي، لكنها لا تمكن من احتساب الشمول المالي حسب الفئات الاجتماعية ولاقتصادية وذلك بسبب الضعف البنية التحتية.

إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لا تمكن الدول من الوقوف على معوقات النفاذ إلى الخدمات المالية، كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول[2].

(٣) ما هى الجهات المنوط بها تطبيق «الشمول المالى»؟

تعد البنوك المركزية للدول هي الداعم الرئيسي لتطبيق مبدأ «الشمول المالي»، عن طريق وضع قواعد وتشريعات لتيسير إجـراءات المعاملات

(١) راجع:

The World Bank « Global Financial Development: Financial Inclusion». 2014

(٢) انظر أ.د. جلال الدين بن رجب: دراسة احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو٢٠١٨، ص١٣.

المصرفية بكافة أشكالها، والموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول فى عمليات الدفع الإلكترونية، وإنشاء البنك الالكتروني الذي تم داخل البنك الأهلي المصري، وغيرها من وسائل تعطي أفضلية ووسيلة لتطبيق الشمول المالي على جميع فئات المجتمع المختلفة سواء شباب أو نساء فقراء أو أغنياء.

برغم من ذلك، يمكننا تطبيق أداة الوكيل التجاري من خلال التعاقد مع البعض منهم لتنفيذ منظومة الشمول المالي.

(٤)كيف يمكن جذب الفئات المستهدفة للتعاملات البنكية؟

المؤكد للبنوك دورا هاما فى تحقيق مبدأ الشمول المالى، عن طريق جذب الفئات التى لا يوجد لديها تعاملات بنكية، وذلك من خلال ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء والخدمات المالية غير المناسبة التى تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات، كذلك مراعاة ظروف العملاء وعدم إثقالهم بالقروض.

إضافة إلى أن المنتجات دي لازم تتقدم من خلال القنوات الشرعية، مثل هيئة البريد والجمعيات الاهلية وغيرهم، وكمان لازم تبقى أسعارها مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها وتراعي حماية حقوق المستهلك.

(٥)هل يحمى تطبيق «الشمول المالى» من التعرض لحالات نصب أو استغلال؟

يساهم «الشمول المالى» فى حماية المتعاملين مع البنوك والمصارف بمختلف فئاتهم، عن طريق حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وعلى

الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة، وتزويد العميل بكل المعلومات اللازمة فى كل مراحل تعامله مع مقدمى الخدمات المالية، وتوفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل، والاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بكل حيادية، بما يحمى العملاء من التعرض لحالات نصب أو استغلال من الجهات المالية غير الرسمية.

(٦) كيف يمكن توعية الفئات المستهدفة بنظام «الشمول المالى»؟

يجب وضع استراتيجية وطنية لرفع مستويات التعليم والتثقيف المالى للفئات المستهدفة، ورفع الوعى المالى لدى مالكى ومديرى المشروعات المتوسطة والصغيرة، ومراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية، كذلك إطلاق برامج لتوعية المستهلك المالى بكيفية اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

(٧) ما هى خطوات التوسع فى تطبيق «الشمول المالى»؟

يحتاج التوسع فى تطبيق خدمات الشمول المالى لإنشاء شبكة تضم فروع مقدمى الخدمات المالية والاهتمام، وإنشاء مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، بجانب زيادة عدد الصرافات الآلية وتطوير نظم الدفع، كذلك التوسع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية، عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

(٨) إلى أى مدى يساهم «الشمول المالى» فى النهوض بالاقتصاد الوطني؟

توجد علاقة وثيقة بين «الشمول المالي» وبين النمو الاقتصادي، فمثلا عند توفير وإتاحة تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل ذلك على دعم النمو الاقتصادى، كما يؤثر الشمول المالى على الجانب الاجتماعى من حيث الاهتمام

الأكبر بالفقراء ومحدودى الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مما دفع الدول إلى السعى لتحقيق الشمول المالي.

أخيراً الشمول المالي بالمعني السابق يكون من خلال؛ هو إتاحة فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع، سواء المؤسسات أو الأفراد، لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال القنوات الشرعية (المصارف والبنوك)، بأسعار مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها، بما يضمن عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التى لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتى من الممكن أن تعرضهم لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوما مبالغا فيها.

آليات لتطبيق الشمول المالي	
وسائل التطبيق	**كيفية التطبيق**
تعزيز تنوع المؤسسات المالية	لدى القطاعات المالية الشاملة العديد من المؤسسات المالية التي تتجاوز البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر والتعاونيات الائتمانية. تطبق هذه المؤسسات نماذج أعمال مختلفة وتعمل في مناطق جغرافية متنوعة، لخدمة فئات متميزة من العملاء. من الضروري وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول هذه المؤسسات المتنوعة، لضمان الوصول إلى العملاء الذين لا تخدمهم البنوك التجارية بشكل كامل. كما يجب وضع سياسات تشجع على توفير بيئة تنافسية وفرص متكافئة بين جميع مقدمي الخدمات المالية.

آليات لتطبيق الشمول المالي	
وسائل التطبيق	**كيفية التطبيق**
تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة	هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح للسماح بوجود التكنولوجيات الجديدة والمؤسسات المبتكرة مثل شركة التجارة الإلكترونية «علي بابا». ويستفيد مقدمو الخدمات المبتكرة في العديد من البلدان من التكنولوجيا وشبكات العملاء الموجودة ومن البنية التحتية والبيانات الكبيرة، من أجل خفض تكاليف المعاملات، وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء من ذوي الدخل المنخفض.
التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة	يمثل الاعتماد على الفروع الرئيسية للمصارف عقبة أمام الشمول المالي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال السماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة مثل متاجر البيع بالتجزئة. ويمكن بذلك زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.
الاستثمار في الإشراف واستخدام التكنولوجيا لتحسين الموارد المحدودة	من الصعب إدماج أي قطاع مالي لا يخضع للإشراف، لذلك يجب الاستثمار واستخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية الرقابة والإشراف. استخدم المشرفون في النمسا ورواندا وأماكن أخرى التكنولوجيا لأتمتة إعداد التقارير وإجراء الممارسات الإشرافية والتحليل، وهو ما يعرف باسم «Regtech».

آليات لتطبيق الشمول المالي	
وسائل التطبيق	كيفية التطبيق
مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال	وفقًا لمؤشر «جلوبال فيندكس» الذي يصدره البنك الدولي فهناك أكثر من ٣٠٠ مليون بالغ في العالم يرون أن كثرة الأوراق والوثائق المطلوبة تمثل عقبة أمام فتح حساب. ومن أجل التغلب على هذه العقبة يجب وجود نظام قائم على مكافحة الإرهاب وغسل الأموال وسهولة التعرف على الهوية من خلال استخدام الهوية الرقمية وتقنيات القياسات الحيوية. فتبسيط الوثائق المطلوبة لفتح حساب، وتقديم استثناءات للبعض من ذوي الدخل المنخفض أو للمعاملات ذات القيمة الصغيرة والمخاطر المنخفضة، يمكن أن تسمح بإدماج المستحقين في النظام المالي وإخراج المحتالين.
تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة ومنخفضة التكلفة	على واضعي السياسات إنشاء أطر تنظيمية تشجع على تطوير المنتجات المالية المناسبة مثل الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين متناهي الصغر، والتي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض.
تعزيز البنية التحتية المالية	تضارب المعلومات وعدم وجود ضمانات من بين التحديات التي تواجه الشمول المالي. يمكن التغلب على ذلك من خلال التوسع في نظم إعداد التقارير الائتمانية وسجلات الضمان، وتحسين كفاءة وسهولة الوصول إلى نظم مدفوعات التجزئة.

آليات لتطبيق الشمول المالي	
وسائل التطبيق	كيفية التطبيق
حماية المستهلكين	من الضروري حماية المستهلكين من التعرض للضرر من مقدمي الخدمات المالية، وأن يتم التعامل معهم بشكل عادل، مع تزويدهم بمعلومات واضحة تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

إذا من خلال تطبيق هذه الوسائل والأدوات بطريقة سليمة وصحيحة لأى دولة، من هنا يمكننا القول بتطبيق منظومة الشمول المالي؛ وتبنى الحكومة لاستراتيجية وطنية لرفع مستويات التعليم والتثقيف المالي للفئات المستهدفة، ورفع الوعى المالي لدى مالكي ومديري المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية.

وإطلاق برامج وحملات إعلامية لتوعية المستهلك المالي بكيفية اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاته، بما يضمن تحقيق الرشادة الاقتصادية.

وإنشاء شبكة إلكترونية تضم فروع مقدمي الخدمات المالية، وإنشاء مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.

وزيادة عدد ماكينات الصرف الآلي، وتطوير نظم الدفع، والتوسع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويترتب على تفعيل آليات وتطبيق الشمول المالي financial inclusion ج nclusion لشمول المالى المالىمجتمع اء ت الصغيره و المتوسطه جُمله من الاثار الايجابية، ومن بينها:

(أ) تعزيز الاستقرار المالي **financial stability.**

(ب) المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) جذب المنشآت غير الرسمية الى القطاع الرسمي.

(د) وهناك اثار ايجابيه للقطاع المصرفي تتمثل فى تنويع الاصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد و تحقيق الاستقرار فى الودائع و الحد من مخاطر السيولة، بالاضافة الى جانب توفير قاعده بيانات ضخمه للبنوك **Huge data** مما يساهم بشكل اساسي فى امكانيه طرح منتجات جديده لاستقطاب العملاء، وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل[1].

ثانياً: المعوقات التي تواجه آليات تطبيق الشمول المالي:-

برغم أن الشمول المالي بما يستهدفه من توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك مفيد للطرفين: البنوك والعملاء، إلا أن عوائق عديدة تحول دون انتشاره، منها أن الاقتصاد الموازي يمثل نسبة كبيرة غير معروف حجمها من الاقتصاد.

وهؤلاء لا يفضلون التعامل مع الحكومة بأي شكل، ويعتبرون البنك جزءا من الحكومة ويمكن في اعتقادهم أن ينقل بيانات عن تعاملاتهم المالية للضرائب وغيرها من الأجهزة الحكومية.

قطاع آخر لا يفضل التعامل مع البنوك باعتبارها في تصورهم تتعامل بالربا، ورغم وجود عدد من البنوك الإسلامية ونوافذ إسلامية للعديد من البنوك التقليدية، إلا أن جانبا من هؤلاء يرى أن البنوك الإسلامية تتعامل في أذون وسندات الخزانة ذات الفائدة الثابتة.

---

(١) راجع في ذلك ليلى حسن: الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، مارس ٢٠١٨، ص٥.

وبعض المتعاملين مع البنوك لديهم تجربة سلبية تتمثل في ضياع وقت طويل لمجرد صرف شيك أو حوالة، ويتساءل هؤلاء إذا كان هذا الزحام الشديد بصالات فروع البنوك حاليا، فكيف سيكون الأمر لو استجاب الناس لدعوة الشمول المالي، والبعض يشكو ارتفاع قيمة العمولات والرسوم التي تحصل عليها البنوك[١].

وتتمثل أيضا، أبرز المعوقات التى تقلل من سرعة انتشار الشمول المالي، فى غياب الوعى الكافى لدى المواطنين بأهمية تلك الخطوة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

كما تمثل الإجـراءات المتشددة في البنوك الوطنية والأجنبية على حد السواء، عقبة أمام تطبيق الشمول المالي، حيث تتشدد البنوك في معرفة مصادر الأموال، وفى إجراءات فتح الحسابات البنكية. وكحال معظم الدول النامية تعانى مصر من ارتفاع نسبة الأمية، والتي تقف حجر عثرة في طريق تطبيق سياسات الشمول المالي، خاصة أن نسبة الأمية الكتابية في مصر تصل إلى نحو ٢٦ ٪، فضلًا عن الأمية الاقتصادية والثقافية[٢].

حيث لا يجيد عدد كبير من المواطنين، حتى المتعلمين منهم، التعامل مع الكروت الذكية، وماكينات الصرف الآلي. كما تعانى المناطق الفقيرة، والأشد فقرًا، والعشوائيات، من عدم وجود فروع للبنوك والمصارف فى محيطهم.

---

(١) ممدوح الولي: معوقات الشمول المالي، جريدة لوسيل، منشور بالموقع بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٨، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/٢٥:

https://lusailnews.qa/opinion/18/09/2017

(٢) تقرير بعنوان «الطريق نحو الشمول المالي» يتحدى المفاهيم السابقة حول محدودي الخدمات البنكية والغير متعاملين مع البنوك في مصر، متاح بالموقع الالكتروني التالي:

http://bit.ly/1qnusTs

ويكمن الحل للتغلب على تلك النقطة بالتحديد في استغلال انتشار مكاتب البريد فى كافة أنحاء الجمهورية.

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أدت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول إلى تعزيز الشمول المالي. ورغم أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية ظلت ثابتة، فإن نسبة من لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول زادت بواقع الضعف تقريباً إلى ٢١٪. ومنذ عام ٢٠١٤، انتشرت الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول من شرق أفريقيا إلى غرب أفريقيا وما وراءها. وتضم هذه المنطقة جميع البلدان الثمانية التي يستخدم ٢٠٪ أو أكثر من البالغين فيها هذه الحسابات فقط: بوركينا فاصو، وكوت ديفوار، وغابون، وكينيا، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي. وتوجد فرص كثيرة متاحة لزيادة ملكية الحسابات: هناك نحو ٩٥ مليون بالغ ليست لديهم حسابات مصرفية في المنطقة يتلقون المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية نقداً، ويقوم قرابة ٦٥ مليونا بالادخار باستخدام وسائل شبه رسمية[١].

في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: نما استخدام المعاملات المالية الرقمية حتى مع ثبات ملكية الحسابات. وحالياً، يمتلك ٧١٪ من البالغين حسابات، وهي نسبة لم تتغيَّر كثيراً منذ عام ٢٠١٤. ويُستثنى من ذلك إندونيسيا حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات بواقع ١٣ نقطة مئوية إلى ٤٩٪. كما أن مستوى التفاوت بين الجنسين منخفضاً: يتساوى الرجال مع النساء في احتمال امتلاك الحسابات في كمبوديا وإندونيسيا وميانمار وفييتنام. وقد تسارعت وتيرة إجراء المعاملات المالية الرقمية خاصةً في الصين، حيث زادت نسبة

(١) راجع الموقع الالكتروني التالي:

http://documents.worldbank.org/curated/en/936861468051895341/Enhancing-financial-capability-and-inclusion-in-Morocco-a-demand-side-assessment

مالكي الحسابات الذين يستخدمون الإنترنت في دفع الفواتير أو الشراء بأكثر من الضعف إلى ٥٧٪. ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق زيادة أكبر في استخدام الحسابات: يدفع ٤٠٥ ملايين من مالكي الحسابات في المنطقة فواتير المرافق نقداً رغم أن ٩٥٪ منهم يمتلكون هواتف محمولة[١].

في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بين البالغين من ٥٨٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٦٥٪ في عام ٢٠١٧. وساعدت أنظمة الدفع الحكومية الرقمية للأجور والمعاشات والإعانات الاجتماعية في دفع تلك الزيادة. ومن بين مالكي الحسابات، قام ١٧٪ بفتح أول حسابات لهم لتلقي المدفوعات الحكومية. وارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية بواقع ١٤ نقطة مئوية إلى ٦٠٪. ومن خلال صرف جميع مدفوعات المعاشات العامة رقمياً، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بما يصل إلى ٢٠ مليونا[٢].

في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يمكن تحقيق نمو سريع في استخدام التكنولوجيا المالية من خلال توسيع سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية: ٥٥٪ من البالغين يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالإنترنت، وهي نسبة تزيد عن المتوسط في العالم النامي بواقع ١٥ نقطة مئوية. ومنذ عام ٢٠١٤، ارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية

(١) راجع في ذلك:

Yoshino, N., and Morgan,«Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education,» ADBI Working Paper 591.Tokyo: Asian Development Bank Institute ,2016,p.89.

(٢) انظر منال المصري: مقال بعنوان» المركزي يطلق برنامج تعزيز الشمول المالي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2018/11/22/1466839/-

بحوالي ٨ نقاط مئوية أو أكثر في بلدان مثل بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وهايتي وبيرو. ويقوم نحو ٢٠٪ من البالغين الذين لديهم حسابات باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لإجراء معاملات من خلال الحسابات في الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا. ومن خلال سداد مدفوعات الأجور النقدية رقمياً، يمكن لمؤسسات الأعمال توسيع نطاق ملكية الحسابات لإدخال ما يصل إلى ٣٠ مليونا من البالغين ممن ليست لديهم حسابات-يمتلك حوالي ٩٠٪ منهم هواتف محمولة[١].

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصةً بين النساء. وحالياً، يمتلك ٥٢٪ من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز ٣٥٪ من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك ٨٦٪ من الرجال و٧٥٪ من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي ٢٠ مليونا من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، من بينهم ٧ ملايين في مصر[٢].

في **منطقة جنوب آسيا**، ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات بواقع ٢٣ نقطة مئوية إلى ٧٠٪. وقادت الهند هذا التقدُّم، حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات إلى نحو ٨٠٪ مدفوعةً باعتماد الحكومة سياسة لزيادة الشمول

(١) راجع في ذلك:

http://www.adb.org/publications/overview-financial-inclusion-regulation-and-education.

(٢) انظر شركة ماستر كارد؛ تقرير بعنوان» الطريق نحو الشمول المالي»، متاح بالموقع الالكتروني التالي: https://newsroom.mastercard.com/mea/ar/press-

المالي من خلال تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية، مع تحقيق مكاسب كبيرة بين النساء والبالغين الأشد فقراً.

وباستثناء الهند، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات في المنطقة بواقع ١٢ نقطة مئوية، لكن الرجال استفادوا في الغالب بدرجة أكبر من النساء. وفي بنغلاديش، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بواقع ١٠ نقاط مئوية بين النساء، فيما زادت بواقع الضعف تقريبا بين الرجال. ومن خلال رقمنة المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بحوالي ٤٠ مليونا على مستوى المنطقة[١].

برغم من تسارع بعض الدول الى توفير الحسابات المصرفية ممن لا يتعاملون مع البنوك لكن ما زال في غياب اللوائح التنظيمية الفعالة وغياب المنافسة يتم تقديم الائتمان الى الافراد الغير مستحقه الحصول عليه.

من جهة أخرى اشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢ الى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول النامية التي تعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية؛ و تتمثل هذه التحديات في التالي[٢]:-

(١) عدم تطور البنيه التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذى يكفل زياد فرص النفاذ للتمويل.

(٢) ضعف المستويات التنافسية بين المؤسسات المالية وارتفاع نسب التركيز الائتماني.

---

(١) انظر في نفس المعنى مقال بعنوان» المؤشر العالمي للشمول المالي»، منشور بالموقع التالي، تاريخ الدخول٢٠١٩/٤/١: rhahn@worldbank.org

(٢) انظر د.عصام رمضان محمد: استراتيجية الشمول المالي من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل كفاءة القطاع المصرفي، مرجع سابق، ص٧٠٠.

(٣) بطئ تطور المؤسسات المالية الغير مصرفيه و خاصه في مجال اسواق السندات و الصكوك.

(٤) غياب مستوى الوعى و التثقيف المالي بين افراد المجتمع.

(٥) الافتقار الى الاهتمام بالبحث و التطوير في مجال المعاملات المالية.

(٦) عدم تهيئه البيئة التنظيمية والقانونية والرقابة المواتية لذلك.

(٧) المخاطر المتغيرة للشمول المالي.

(٨) عدم توافر البنيه التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي.

(٩) عدم تطوير المنتجات و الخدمات المالية للعملاء.

(١٠) هناك مخاطر خاصه بالبنوك تتمثل في احتماليه اختلاف خصائص «العملاء المستبعدين» من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين وكذلك امكانيه تخلى البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان و ما يترتب عليه من زياده المخاطر الائتمانية.

المبحث الثاني
خصوصية تأصيل منظومة الشمول المالي

الشمول المالي فكرة بسيطة وهي أن يتوفر للأفراد والشركات خدمات الدفع وغيرها من الخدمات المالية التي تجمع بين الأمان والراحة والتكلفة الميسورة، وأن يستطيعوا استخدامها لتلبية احتياجاتهم اليومية وتحقيق أهدافهم على المدى البعيد.

والفكرة رغم بساطتها إلا أنها ليست سهلة. فنصف عدد البالغين في العالم اليوم يعيشون في ظل الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يتعامل إلا بالنقود. وكل واحد من هؤلاء، يصل عددهم إلى ملياري فرد، يواجه حواجز مالية تجعل حياتهم محفوفة بالمخاطر ومكلفة وتفتقد إلى الكفاءة.

ويساعد الشمول المالي على وضع هؤلاء على طريق الخروج من الفقر وجعلهم مواطنين منتجين يتمتعون بالتمكين بالإضافة إلى تنمية فرص الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي. وتُعدّ خدمات الدفع الرقمي مدخلاً إلى أسرع الطرق للشمول المالي، وكثيراً ما تكون مثل هذه الخدمات أول منتج مالي رسمي يستخدمه الإنسان[1].

عرضنا لعدد من التعريفات التي وردت للشمول المالي، ومن بينها: أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة».

وهذا المفهوم يشتمل على صورتين هم:

الصورة الأولي: نشر الخدمات المصرفية بين الأفراد بحيث يتاح للجميع الاستفادة منه؛ هذه الصورة تشمل جانب مادي يعتمد على وسائل التكنولوجيا الحديثة كالهواتف المحمولة، وكروت الائتمان والتحويلات الالكترونية وغيرها من هذه الأدوات، وكلها تعتبر مظهر من مظاهر التقدم التكنولوجي الحديث التي لحقت بكثير من مجالات الحياة المختلفة.

فالمفترض أن البنوك هيئات ترجع نشأته وتطورها لقرون فائت، أوجدتها الحاجة إلى ما تؤديه من وظيفة، وقد بدأت البنوك بمهمة تقليدية وهي قبول أموال المودعين بغرض المحافظة عليها من الضياع والسرقة مقابل إيصال بمقدار الوديعة على أن يقوم المودع بدفع رسم لقاء ذلك الخدمة.

ومع الوقت بدأت تتطور تلك الخدمات التي يؤديها البنك للمتعاملين معه من

(١) راجع الموقع الالكتروني مقال بعنوان « نظرة عامة عن الشمول المالي»، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://sa.visamiddleeast.com/ar_SA/about-visa/financial-inclusion.html

خدمات الايداع والاقتراض وغيرها إلى أن تأثرت بوسائل التكنولوجيا الحديثة حتى تمكنت البنوك عن طريقها من احتكارها لمعظم المعاملات المالية للأفراد.

وتسعي البنوك حالياً جاهدة لتصل خدماتها إلى كافة الأماكن وتستفيد منها كافة الفئات، وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة وسكان المناطق النائية عن أماكن تواجد البنوك الرئيسة أو فروعها المنتشرة على مستوى المحافظات؛ ومن ثم فإن هذه الصورة من الشمول المالي يمثل أقصى مراحل تطور دور البنوك في المجتمع.

الصورة الثانية: تطبيق الوصول للفئات المهمشة ذات الدخل المحدود بتقديم هذه الخدمات المصرفية لهام؛ وتكون على مستوى عال من الجودة التي تناسب احتياجاتهم، وهذا الصورة تتفق مع ما يتضمن كل من، التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

فالتكافل الاجتماعي؛ الذي يعني تكاتف أفراد المجتمع لعمل الخير والحفاظ على مصالح الأفراد ودفع الضرر عنهم حفاظاً على المجتمع كله، ودائما ما تكون الفئات ذات الدخل المحدود، هي أول من تستفيد بفعل الخير الذي يقوم به الأخرون إعمالاً لمبدأ العدالة الاجتماعية.

أما بالنسبة للضمان الاجتماعي؛ الذي يعني مسئولية الدولة عن تقديم الاعانات بكافة أنواعها وصورها، سواء نقدية أو عينية وتصرف لمستحقيها ضماناً لهم من الفقر والمرض والعجز والبطالة وغيرها.

للشمول المالي أهمية كبيرة ومؤثرة على جوانب وأنظمة للاقتصاد التقليدي أو الاقتصاد الرقمي، بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع لهم الحق في التعامل بالخدمات المصرفية الرقمية[1].

(١) د. فاطمة محمد عبد العليم عبد الوهاب: الأصول التاريخية والفلسفية للشمول المالي، مرجع سابق، ص١٣٠٠.

أما بالنسبة للتكافل الاجتماعي والشمول المالي، فكل منهما يهتم بالوصول إلى تلك الفئة الفقيرة والمهمشة من الأفراد لتقديم خدمات لها تتعلق بضمان حد أدنى من المعيشة والرعاية لهم، مما يحفظ لهم حياتهم الكريمة، وكلاهما يؤدي إعماله إلى خلق شعور بداخل هذه الفئات يفضي إلى تنمية روح الاخاء والتعاون والترابط داخل المجتمع.

وإذا نظرنا للضمان الاجتماعي والشمول المالي؛ فكلاهما يمثل حائط أمان لفئات عريضة من المجتمع من حيث العدد والاحتياج لدى جميع فئات المجتمع، أما لكونهم ذات دخل منخفض ومحدود لا يكفي للأسرة، أو لكون العمالة المنتجة والكادحة في المجتمع، أو لكونها غير قادرة على العمل والكسب كالمرض والعجزة وكبار السن.

كما يقوم كلاهما بدور فعال في التنمية المستدامة بطريق مباشر بالنسبة لشمول المالي لما يقدمه من خدمات القروض، وتقليل البطالة بإيجاد فرص عمل للشباب ودمج الفقراء في السوق من خلال الشركات متناهية الصغر، وغير مباشر بالنسبة للضمان الاجتماعي إذ تحفز الحماية الاجتماعية مشاركة الفقراء في التنمية الاقتصادية وتساعد في بناء رأس المال البشري وتوفر لتنظيم المشروعات مما يعزز الاستثمار الرقمي.

منظومة الشمول المالي هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، ونري أنه من هذه الناحية يتفق مع تلك الأهداف التي تسعي الأنظمة التالية إلى تحقيقها:

التكافل الاجتماعي؛ فكل منهما الشمول المالي والتكافل الاجتماعي يهف لخفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لجميع الفئات، وهو ما يتحقق بتعزيز تلك الفئة المهمشة ومحدودة الدخل

ومساعدتها مما يحقق لها الأمان المعنوي في المجتمع، ويقوي من ارتباطها وصلاتها واندماجها في المجتمع.

أما الضمان الاجتماعي؛ يسعي لتحقيق نفس الأهداف التي يستهدفها الشمول المالي، وهو القضاء على الفقر وتحسين الحصول على الخدمات مما يحد من ظاهرة عدم المساواة بين طوائف المجتمع وخصة الطبقات العاملة والكادحة، أو تلك التي نزلت بها الكوارث أو النكبات، كما يساهم في إشاعة الأمن والاطمئنان في نفوس تلك الفئات.

ومن الطبيعي عند تطبيق الشمول المالي على الفئات المستهدفة يكون الوصول للفقراء ومحدودي الدخل ذات الفئات التي تستهدفها كل من النظم الأتية:

التكافل الاجتماعي؛ فكلا النظامين يستهدفان رعاية فئات متعددة تتفق في حاجتها إلى المساعدة إما لأنها لا تجد من يعولها، أو لأن دخلها محدود لا يكاد يكفي احتياجاتها الضرورية. فمثلاً المرأة إحدى تلك الفئات المستهدفة لهذين النظامين لحاجتها إلى المساعدة في بعض المجتمعات وغير ذلك.

أما الضمان الاجتماعي؛ أيضا يستهدف كل من الشمول المالي والضمان الاجتماعي فئات معينة يلزمها المساعدة والدعم، أما لانخفاض دخلها فلا يكفي احتياجاتها أو لعجزها عن العمل والكسب لسبب خارج عن إرادتها كالعجز والمرض.

نظراً لأن ما يقدمه الشمول المالي وكل أنظمة التكافل والضمان للفئات المستحقة هي مساعدات مادية تتمثل في مبالغ نقدية أو خدمات عينية، فإن الوسائل التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها هي الأموال، ويساهم في تقديمها كل من الدولة بصفتها مسئولة عن إعالة من لا عائل له وغير قادر على الكسب، والقادرون من أفراد الشعب.

كما يلزم أيضا لتحقيق الشمول المالي وهذه الأنظمة وسيلة تقنية للوصول إلى الفئات المستحقة لهذا الدعم، وترتيبها بحسب الحاجة، وتحديد نوع وقيمة المساعدة والخدمة المطلوبة.

وبذلك يمكن القول أن كلا من الشمول المالي والتكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي أنظمة يجمع بينها التقارب في المضمون والأهمية والهدف والفئات المستحقة لكل منها.

فيمكننا تأصيل مفهوم الشمول المالي برده إلى نظم التكافل والضمان وهي نظم رئيسة في المجتمع بحيث تمثل النظم المناظرة في مجتمعنا للشمول المالي العالمي.

لما كان الأخذ بأسباب التقدم والتطور يفرض علينا الاندماج في النظم العالمية الجديدة فإنه يمكن النظر إلى الشمول المالي بأنه وسيلة من وسائل تطبيق نظمنا القديمة الحديثة من التكافل والضمان وغيرها من الأنظمة الأخرى.

إذا خصوصية منظومة الشمول المالي تكون من خلال؛ تقديم المساعدة والدعم المادي لفئات خاصة في المجتمع هي الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود.

وأيضا تظهر خصوصية الشمول المالي، في نشر الخدمات المصرفية بين الأفراد بحيث يتاح للجميع الاستفادة منها، فهو لا يعدو أن يكون مرحلة من مراحل تطور الخدمات التي تقدمها البنوك وهي منشآت قديمة في المجتمع. ونظم التكافل والضمان الموجودة في تراثنا هي المناظرة للشمول المالي الذي انتجته ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

إذا الشمول المالي هو أن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلاً:

- حسابات توفير.
- حسابات جارية.
- خدمات الدفع والتحويل.
- التأمين.
- التمويل والائتمان.
- وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.

هذا المنتجات دي لازم تتقدم من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الاهلية وغيرهم، وكمان لازم تبقى أسعارها مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها وتراعي حماية حقوق المستهلك.

كل ده عشان نضمن ان كل فئات المجتمع يبقي عندهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة واشراف، اللي ممكن تعرضهم لحالات نصب او تفرض عليهم رسوم مُبالغ فيها.

وأخير الشمول المالي يحقق من تطبيقه التالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (Financial & Social Stability).

- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

إذن الغرض الجوهري من الشمول المالي والتكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي، هو التأكيد على أن جميع أعضاء المجتمع سوف يكونون في مأمن من التعرض للضيق والحرمان وذلك عن طريق عمل جماعي.

ولا يوجد شك في اتساع مدى الرأي فيما يتعلق بدرجة المسئولية التي تجب على الدولة ان تتحملها لتصل هذه الخدمات الى الافراد، فالدولة وجب عليها ان تقوم بهذه الامور التي لا يستطيع الافراد القيام بها بأنفسهم حتى تقوم الدولة بها فتكون اكثر مرونة وذلك كله حتى نصل الى ارتفاع مستوى المعيشة.

كما أن شمول المشروعات الصحية من أهم السبل لتحقيق شمول الفئات محدودي الدخل حيث أن الصحة الجسمية والعقلية والروحية من أهم النعم للإنسان فهي عامل اساسي في تقدم العلوم الطبية والقيام بمساهمة حيوية في الرعاية والكفاية، فالأمراض تسبب ضعفاً للمجتمع والالام كبيرة وبؤس وشقاء فيجب ان يكون هناك حملات ضد الامـراض تشمل جميع طوائف الشعب، فالمرض في كثير من الدول يمثل عبأ ثقيل يتسبب في ضعف الانتاج وفقر الدخل نظرا للنفقات الطبية المرتفعة.

كما أن الشباب لا يكون لديه قدرات مالية لتوفير مبالغ مالية كافية لدفعها للغلاء، وعلاوة على ذلك فإن الرعاية الطبية تضمن من المجتمع بأكمله الوقاية من جميع مخاطر المرض ويكون طرق العلاج تنظيم العلاج لتعويض نقص الدخل ورفع خدمات التكاليف العلاجية، فالمساهمة في نظم التأمين الصحي في كثير من الدول تستعمل تمويل الاعلانات النقدية وتوفير خدمات طبية مجانية ام بمعدلات منخفضة.

وفى مصر اعلنت وزارة الصحة والاسكان عن اطلاق مبادرة رئيس الجمهورية للكشف عن الامراض غير السارية بعنوان الف مليون صحة والتي تستهدف المسح الطبي لحوالي ١٠٠ مليون مصري وهذا يوضح تقدم التكافل الاجتماعي فى كثير من الدول فى اعلانات الدخل النقدية والرعاية الطبية اصبحت متوفرة لجميع السكان أو لنسبة كبيرة من اللذين يقل دخلهم عن مستوى محدود وعلى كل دولة ان تقرر الأولويات لدى مواطنيها حتى تصل إلى الدقة المطلوبة لتحديد نظم الرعاية الصحية وتعطى الاولوية للإشخاص الذين لا يمكنهم دفع اجر العلاج لسبب الفقر، ولذلك فأن لهم رعاية طبية واقامة بالمستشفى بالمجان[١].

(١) راجع مقال بعنوان مبادرة مليون صحة، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
gate.ahram.org.eg/News/2017575.aspx

الباب الثاني

الإطار القانوني للشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

اطلق رئيس مجموعة البنك الدولي دعوة للعمل بغرض توسيع نشر فكرة الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية لجميع الدول عام ٢٠٢٠، ويعنى ذلك اتاحة الفرصة للحصول على الخدمات المالية الاساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي للجميع، ويكون ذلك باستخراج سياسات إصلاح ووضع اهداف تضعها الحكومات من خلال الجهات المختصة لديها باستخدام الطرق التكنولوجية ومن خلال المبادرات بين القطاعين العام والخاص والتي تهدف إلى الحصول على الخدمات المالية في اوسع نطاق ممكن[١].

وتقوم مجموعة البنك الدولي بتوسيع ذلك النقاط وتقديم الدعم الفني للمساعدة في الوصول والتقدم لتعميم فكرة الخدمات المالية، وأيضا تعمل مجموعة البنك الدولي على نهج التعامل مع الجهات المسئولة للحصول على التمويل وتعميم الخدمات المالية للحصول على الاصلاحات الضرورية لتهيئة المجال وتشجيع الاستثمار، وذلك بالتعامل مع الجهات المسئولة فى ٢٥ دولة لها الاولوية فى التعامل ويرجع اختيار هذه الدول الى عدد السكان الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية.

وتشترط الإصلاحات فتح حسابات مصرفية للفقراء والذين لا يتعاملون مع

(١) تضم عبارة «مجموعة البنك الدولي» خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء، وتتمثل في: البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)،مؤسسة التنمية الدولية.

راجع الشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

النظام المالي وبشروط معينة تعتمد على قلة تكاليف تقسيم الحساب وتسهيل الاشتراكات وكذلك تسهيل الخدمات وتقديم المنتجات والخدمات المالية، وتساند مجموعة البنك الدولي البلاد على وضع خطط وطنية لتعميم الخدمات المالية وتطبيقاً لإصلاحات اللازمة وضمان تنفيذها.

وفى عام ٢٠١٣ اطلقت مجموعة البنك الدولي مساندة تعميم الخدمات المالية عن طريق تحقيق الاهداف والالتزامات الوطنية وذلك بمساندة ما لا يقل عن عشرة بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية لبلوغ الاهداف المعلقة تعميم الخدمات المالية وكذلك بتقديم مساعدات مالية عن طريق البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتقديم حزم المساعدات وكذلك تمويل منشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة وتمويل الانشطة الزراعية وتقديم التمويل للمشاريع الصغيرة عن طريق المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء.

على هذا الأساس، سوف نقسم الباب الثاني كالتالي:

الفصل الأول: الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي.

الفصل الثاني: تطبيقات منظومة الشمول المالي.

الفصل الثالث: تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

الشمول المالي هو أحد مساعي التحول الرقمي من الوسائل التقليدية للوسائل الالكترونية عن طريق دمج الفئات المهمشة مالياً وذوى الدخل المالي المنخفضة الذى لا يسمح لها بالانخراط في العملية المصرفية بالتفاعل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام المحمول بمعنى اتمام جميع التفاعلات المالية بطريقة الكترونية أو غيرها من وسائل الخدمات المصرفية الرقمية.

ويلعب الشمول المالي دوراً اجتماعيا مهما على الشريحة الاكبر لمحدودي الدخل ومتوسطي الدخل وكذلك المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم مع عرض جميع منتجات البنوك لشرائح المجتمع المختلفة ونشرها داخل الجامعات والمعاهد لضم أكبر شريحة ممكنة.

واثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مثل اتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي، وتقوم البنوك المركزية بدور مهم في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع قواعد تشريعات هدفها تسهيل اجراءات المعاملات المصرفية[1].

(١) راجع في ذلك تقرير عن الاستقرار المالي منشور بالموقع الالكتروني التالي:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/..

ويمكن أن يكون فتح حساب جار أو ايداع نقطة انطلاق نحو تقسيم الخدمات المالية المسئولة المقدمة من خلال مؤسسات مالية، فتحرص البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي خصوصا البنوك العامة والخاصة على نشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي فى اطار التوسع فى شبكة فروع مقدمي الخدمة المالية والاهتمام بإنشاء فروع مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.

ويعمل المصرفيون على الاهتمام الكبير بالعامل الاجتماعي وخصوصا الفقراء ومحدودي الدخل بالإضافة الى المرأة والوصول الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].

إذا أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل, وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي والتي تتمثل في تعزيز وصول كافة فئات المجتمع لأي الخدمات والمنتجات وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين وكذلك تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وتعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي وتمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتحسن والتوسع وخفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء الاجتماعي ويصب كل هذا في مصلحة التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وتم تطبيق الشمول المالي في العديد من دول العالم.

ويمكننا تقسيم الفصل الأول، على النحو التالي:

المبحث الأول: سياسة البنك المركزي في إدارة الجهاز المصرفي.

(١) انظر مجلة المصرفيون، مجلة اقتصادية ربع سنوية، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، صادرة عن البنك المركزي المصري، والمعهد المصرفي المصري.

المبحث الثاني: سبل تعزيز البنوك لمنظومة الشمول المالي.

المبحث الثالث: الخدمات المصرفية الالكترونية في ضوء الشمول المالي.

المبحث الأول
سياسة البنك المركزي في إدارة الجهاز المصرفي

إن البنك المركزي هو سلطة تملك أدوات واليات تؤدى ممارستها إلى التأثير على الإنتاج، والاستهلاك، والاستيراد، والتصدير، وتوزيع الثروة، وتوزيع الدخل، وإدارة ديون الدولة.

فالدولة المعاصرة لا يمكنها الاستغناء عن البنك المركزي، ولا عن النقود الإلزامية، ولا عن البنوك على اختلاف وظائفها ومواصفاته التقنية؛ العملية التي تقوم البنوك من خلالها بخلق النقود هي عملية بسيطة جدا لدرجة لا يصدقها العقل.

البنك المركزي مؤسسة لها تنظيم محدد، يهدف إلى تحقيق فكرة وهو مؤسسة حكومية، فصدرت عدة قوانين تنظيم الائتمان والجهاز المصرفي والبنك المركزي؛ من بينها:

١-القانون رقم (٧) لسنة ١٩٥١م الخاصة بتمويل البنك الأهلي إلى البنك المركزي.

٢-القانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٧م الخاصة بالبنوك والائتمان.

٣-القانون رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٦٠م الخاصة بإنشاء البنك المركزي.

٤-القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥م الخاصة بالبنك المركزي المصري والجهاز المصرفي.

٥-القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٤م في شأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.

٦-القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣م الخاصة بالبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، والمعدل بالقانون رقم(١٦٢)لسنة٢٠٠٤م، وأيضا المعدل بالقانون رقم(٩٢)لسنة٢٠٠٥م.

فمن يتحكم في القوة الاقتصادية متعددة الأبعاد، ومتنوعة الأهداف؟ هل يتحكم فيها مجلس إدارة البنك المركزي، أما أن البنك المركزي ليس حرا ويتعين عليه إتباع توجيهات سياسية لا تحترم قواعد الاقتصاد ومبادئ الائتمان الكفيلة بتقدم المجتمع اقتصاديا؟

أولاً: البنك المركزي عصب الجهاز المصرفي:

الجهاز المصرفي يتكون من أجهزة وأدوات تخلق الثروة وتعيد توزيعها، أما الأجهزة التي يتكون منها الجهاز المصرفي فهي مجموع البنوك والمؤسسات المالية، ويتربع البنك المركزي على قمة هذه الأجهزة ويلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في عمليات الائتمان وتوجيهها.

وأما الأدوات فهي القواعد المنظمة لعملية خلق صور الائتمان المختلفة وكيفية توزيع الائتمان بين الاستثمار والاستهلاك وبين صور الاستثمار في مجال الزراعة أو الصناعة أو الخدمات وبين التوجيه نحو الاستيراد أو التصدير, وانتقاء نوعية السلع والخدمات المستوردة، وغير ذلك.

وفى هذا المجال يقوم البنك المركزي بدور المايسترو في عملية خلق الائتمان وعملية توزيعه على المجالات المختلفة بآليات عديدة..... تجعل منه الأداة السحرية فى مجال الجهاز المصرفي.

ولقد أدى تطور النقود وظهور النقود الائتمانية بصورها المتعددة إلى تعاظم دور البنك المركزي، حيث أنه يستطيع توجيه نشاط البنوك التجارية والاستثمارية عن طريق التحكم في سعر الفائدة, وسياسية السوق المفتوح (أي

شراء وبيع أوراق الخزانة).

ولما كانت البنوك التجارية تساهم في عملية خلق الثروة عن طريق خلق أدوات مالية جديدة ونقود ائتمانية، فقد أدى هذا إلى وجود علاقات متنوعة بين المركزي والبنوك.

وتساهم البنوك التجارية في خلق النقود بناء على فرضية أساسية ظهرت مع بداية البنوك التجارية وهى أن سحب الودائع لدى البنك لن تكون في أي لحظة شاملة لكل الاحتياطي المودع لديه[١].

ويتضافر النظام المصرفي في سد أي عجز أو نقص لدى أي بنك بتسهيل الاقتراض بين البنوك، كما أن البنك المركزي بما لديه من احتياطات لكل البنك يقف حارسا على النظام المصرفي عندما يلعب دور مقرض الملاذ الأخير Lender of Last resort.

ثانياً: دور البنك المركزي في الجهاز المصرفي:

إن دور البنك المركزي في الجهاز المصرفي متعدد الأبعاد ونقتصر هنا على ذكر أهم الأبعاد التي تثبت أن البنك المركزي أصبح سلطة متعددة الأبعاد أزداد دورها بعد سنة ١٩٧١ في العالم بعد أن تم استبعاد قاعدة الذهب, وإقرار النقود الورقية الإلزامية دون غطاء ذهبي[٢].

---

(١) راجع في ذلك محمد سمير أحمد: الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية، ط١، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص٦٧.

(٢) إذن لماذا تم تصدير ذهب منجم السكرى وبيعه في بورصة الذهب العالمية ؟

لأن البنك المركزي المصري رفض في ٢٠٠٩/٩/١٠ شراء حصة مصر من ذهب السكرى، موضحاً أن الذهب المتواجد لدى البنك المركزي المصري. وإن مصلحة الاقتصاد القومي أن يتم تصدير هذا الذهب للحصول على العملات الاجنبية.

فيكفي لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني وعدة حاجة البنك لزيادة رصيده من الذهب – وعده نقاء

(١) البنوك تخلق الائتمان ومن ثم النقود:

تتميز البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى بقدرتها على خلق النقود. والنقود التي تخلقها البنوك التجارية هي نقود ائتمانية مقابل ودائع العملاء لديها. وهذه النقود الائتمانية تختلف عن النقود الورقية الالزامية التي يصدرها البنك المركزي.

حيث أن النقود التي يخلقها البنوك التجارية ليس الزامية إذ لا يوجد التزام على الأشخاص بقبول الشيكات أو شهادات الادخار أو شهادات الاستثمار أو بطاقات الائتمان.

(٢) البنك المركزي يتحكم في خلق النقود الائتمانية بواسطة البنوك التجارية:

يعتبر معدل الفائدة الذى يحدده البنك المركزي أداة قوية للتحكم في الائتمان وفى توزيع الائتمان بين الاستثمار والاستهلاك من ناحية أولى، وفى توجيه الاقتصاد نحو التصدير أو الاستيراد من ناحية أخرى.

ويؤدى تزايد المعروض من النقود بكل أشكالها الزامية وائتمانية إلى زيادة

ذهب السكرى بالدرجة المطلوبة حسب المواصفات العالمية وهى(٩٩٩٥) درجة نقاء الذهب. وبلغت كمية الذهب المستخرج من السكرى الذى تم بيعه في السوق العالمية حتى فبراير ٢٠١٢م، بلغت حوالى (١٣ طناً وربع الطن) وتقدر بنمو (٣٠٢مليار جنيه) تحصل مصر منها على(٣٪) من إجمالي المبلغ, و(٥٠٪) من قيمة الربح بعد خصم جزء من التكلفة.

إذن أين رقابة الهيئة الثروة المعدنية , ومصلحة والموازين؟ وهل نسبة غطاء الذهب إلى النقد المصدر في مصر بلغ (٥٪) ؟

وهنا كنت في لحظة تذهب لأن أصدرت محكمة القضاء الاداري حكمها ببطلان عقد استغلال منجم السكرى للذهب والمقطع بين الحكومة المصرية وشركة سنتامين مصر فى ٢٠١٢/١٠/٣٠، فكانت ٨٧٥مليون دولار حصيلة بيع الذهب ومصر حصتها ١٩ مليون دولار فقط.

فى أسعار الأصول, وزيادة فى خلق الائتمان وزيادة فى الأرباح. وتؤدى كل هذه الزيادة إلى رد فعل الاقتصاد الحقيقى؛ في مجال الزراعة والصناعة والخدمات الأخري، لتطبيق الشمول المالي.

والمؤشر الأساسي الذى يمكن به قياس قوة الاقتصاد هو الانفاق فى مجال الاستثمار, ويترتب على زيادة الانفاق فى مجال الاستثمار الاقتصادي, خلق وظائف, وثقة المستهلك, وزيادة فى مبيعات التجزئة.

إن نقص الانفاق الاستثماري يرتد على الاقتصاد الفعلي, فهو يؤدى إلى تقليل الأرباح, وضعف معدل التوظيف وخلق فرص عمل, وتراجع الاستهلاك.... أى أنه يؤدى إلى خلق ظروف تؤدى إلى الانكماش.

غير أن الاقتصاديين انتهوا إلى أن التوسع الائتماني غير المحدود يمكن أن يؤدى إلى زعزعة الاستقرار, خاصة إذا لم يتجه جزء منهم من المدخرات إلى القطاعات الإنتاجية١[1].

(٣) دور البنك المركزي في توزيع الائتمان:

تقوم البنوك التجارية والاستثمارية بدور رئيس في مجال الوساطة المالية، من بين تلك الاختصاصات:

- المساهمة في إنشاء الشركات المساهمة في رأسمالها.
- تغطية الاكتئاب فى الأوراق المالية.
- إنشاء صناديق استثمار فى صورة شركات مساهمة.
- إدارة المحافظ المالية والتوسط بين البائعين والمشترين للأوراق المالية.

(١) انظر د.جودة عبد الخالق، ود.كريمة كريم: أساسيات النقود والبنوك مع التطبيق على مصر، ط٢، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص١٥ وما بعدها.

ويقوم البنك المركزي بدور هام فى مجال توزيع الائتمان يمكن تقسيمه إلى رقابة نوعية على توزيع الائتمان, واقناع معنوى للبنوك من خلال موقع البنك المركزى، على النحو التالي:-

● الرقابة النوعية على توزيع الائتمان:

رقابة البنك المركزى على توزيع الائتمان بين الاستثمار فى الزراعة أو الصناعة مثلا, وتشجيع المشروعات الصغيرة أو الاستثمار فى المدن الجديدة تتم عن طريق التحكم فى سعر الفائدة, وتطبيق سعر الفائدة متفاوت.

فإذا أراد البنك المركزى توجيه الائتمان إلى الزراعة أو الصناعة جعل سعر فائدة الإقراض فى الحالتين منخفضاً عن سعر الفائدة فى المجالات الأقل أهمية مثل الخدمات أو الاستهلاك الترفى أو استهلاك سلع مستوردة.

● الإقناع المعنوى لتوجيه الائتمان:

يستغل البنك المركزى موقعه باعتباره عصب الجهاز المصرفي فى الضغط المعنوى على البنوك التجارية والاستثمارية لتوجيه الائتمان إلى مجالات معينة.

وتتم ممارسة الضغط المعنوى عن طريق التهديد المستتر للبنوك بعدم الاستجابة لطلباتها فى حال خروجها عن الأهداف التى حددها البنك المركزى.

● الإفراط فى التسهيلات الائتمانية للاستهلاك على حساب الاستثمار:

لاحظ المحللون أن أهم أسباب الأزمات المالية المتتالية هو الإفراط فى التسهيلات من أجل الاستهلاك, والتوسع فى استخدام بطاقات الائتمان بكل صورها, وتمكين المواطن من الاقتراض لشراء احتياجاته: منزل, سيارة, خدمات وسلع ذات رفاهية تفوق قدرته الحالية والمستقبلية؛ مما يعتبر سحباً على المكشوف من حساب الأجيال القادمة[1].

(١) انظر إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد

ولعل أفضل مثال يمكن أن يدلل على صحة هذا الترف غير المغطى هو أزمة الديون العقارية فى الولايات المتحدة ٢٠٠٧. كما أن من الأمثلة ذات الأهمية : الإفراط فى الإقراض من أجل شراء السيارات فى مصر؛ مما جعل مبيعات السيارات فى مصر خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٧ ,٢٠٠٨ ,٢٠٠٩ تصل إلى ١٠٠ألف سيارة فى العام, بينما تجاوز عدد السيارات المبيعة فى مصر فى سنة ٢٠١٠, ٢٥٠ألف سيارة.

ويمثل هذا زيادة فى الائتمان من أجل الاستهلاك على حساب الائتمان من أجل الاستثمار مما يؤدى إلى تقليل خلق فرص العمل , وتقليل الأرباح , كما أن أغلب السيارات مستوردة بالكامل (بسبب الاقتصار على التجميع فى مجال السيارات) مما تتم ترجمته بالأرقام إلى عجز فى الميزان التجارى وصل سنة٢٠٠٩ حسب بيانات البنك المركزى إلى ١٩ مليار دولار تقريبا[١] (١).

(٤) دور البنك المركزى فى مجال المعاملات الخارجية:

يشرف البنك المركزي على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية , وقد يحرص على تحقيق ارتباط بين العملة المحلية وسلة من العملات الأجنبية.

المصري، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، بعنوان «الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية»، في الفترة من ١-٢ أبريل ٢٠٠٩، ص٧٠٤ وما بعدها.

(١) حيث أننا لا نقوم بتقديم دراسات اقتصادية فإننا نورد فقط بعض الأرقام التقريبية حيث أن التفاصيل وردت فى المجلة الاقتصادية المجلد الخمسون ٢٠١٠/٢٠٠٩ الصادرة عن البنك المركزى. وتحتاج إلى دراسة متأنية من المتخصصين فى مجال الاقتصاد والتحليل المالى والتجارة الخارجية وسعر صرف الجنيه بالنسبة للعملات الرئيسية الأجنبية. راجع بالتفصيل د. سعاد الشرقاوي: البنك المركزي» اليد الخفية»، سلطة متعددة الأبعاد، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١١، ص٥١.

ويؤدى البنك المركزى دوره فى هذا المجال عن طريق الاحتفاظ باحتياطي من العملات الأجنبية يضخها فى السوق عند الحاجة لتحقيق استقرار قيمة العملة المحلية.

للبنك دور أساسي في تحقيق التوازن المنشود بين الصادرات والواردات، ويلعب دورا مهماً عن طريق وضع قيود شديدة على ما يرغب فى وقف استيراده, أو منح تسهيلات لما يرغب فى تصديره أو استيراده.

فأصبح البنك المركزي يقوم بدور هام في إدارة ديون الدولة الداخلية والخارجية. وإدارة ديون الدولة الخارجية تنعكس بالضرورة على قيمة العملة المحلية وعلى مستوى معيشة المواطن وعلى معدل التنمية.

فالمواطن لا يهمه الاحصاءات المعقدة التي يصعب قراءتها وتحليلها... والتي يبذل القائمون على إعدادها مجهودات في مجال الرياضة والاحصاء... المواطن يهمه الأداء الاقتصادي المتمثل في توافر السلع والخدمات بأسعار فى متناول الجميع.

ونرى بالنسبة لأداء الجهاز المصرفي: الترحيب بإيداع المدخرات من الجميع, فالبنك المركزي يرحب بجميع المودعين حتى ولو كانت الإيداعات قيمتها ليست كبيرة. **ف**الجهاز المصرفي يعتمد على توازن نظري مؤداه أن السحب من بنك سيؤدى إلى إيداع فى بنك أخر مما يحقق على المستوى الكلى التوازن المطلوب.

فالإقراض... يكون لطبقة محدودة أى أن سياسة البنك المركزي السائدة في مجال الإيداع...يقابلها انتقائية شديدة عند قيام البنوك بالإقراض، فالبعض لا يقدم ضمانات أو يقدم ضمانات غير مؤكدة ومن هنا تبدأ الازمات المالية.

ويحمل الجهاز المصرفي الطبقات الأقل حظا ثمن الأزمة المالية..وغالباً

ما يصاحب الأزمة المالية... تضخم... وارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يشتد عليها الطلب.

وتتضافر البنوك لحماية الجهاز المصرفي وتقترض عند اللزوم من بعضها بسعر يحدده البنك المركزى فيما يعرف بالإقراض بين البنوك Interbank ويحرص البنك المركزى على أن تكون الفائدة على Interbank أقل من سعر الخصم أى الفائدة على القرض من البنك المركزي, حتى لا تلجأ البنوك إلى البنك المركزى إلا كملاذ أخير.

وأخيراً قد يبدو الجهاز المصرفي متماسكاً غير أن تأجيل تسديد الديون أو عدم الشفافية يعنى أن المستقبل يحمل ديونا كثيرة لم يتم الكشف عنها مما يعنى تعرض الاقتصاد فى المستقبل لأعباء يعجز الجهاز المصرفي عن تسديدها.

ثالثاً: اختصاصات البنك المركزي المصري:

١. البنك المركزي هو بنك البنوك: حيث تحتفظ البنوك التجارية والاستثمارية والمتخصصة بودائع لديه. ومن حقه إصدار البنكنوت أيضا كاختصاص أصيل.

٢. الحفاظ على نسبة غطاء الذهب إلى النقد المصدر؛ نسبة احتياطي الذهب الذى يغطى الإصدار أصبحت منخفضة في أغلب الدول.

فقد فضلت الدول التي تعتمد النقود الإلزامية عدم تجميد كميات كبيرة من الذهب كغطاء للإصدار الجديد, حتى لا تحرم من الاستفادة من استثمار الذهب, وللحصول على عائد من الذهب بدلا من تجميده.

كما أن النظم الحديثة تبتعد عن وضع علاقة ثابتة بين نسبة إصدار العملة والغطاء من الذهب, حيث لوحظ أن تحديد نسبة بين غطاء الذهب إلى الإصدار

الجديد كان يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الإصدار عند زيادة الغطاء الذهبي, وهى زيادة أحياناً قد تكون ذات تأثير اقتصادي متمثل فى ارتفاع الأسعار دون مبرر[1].

٣. الحفاظ على نسبة الغطاء من الأوراق المالية المصرية أو النقد الأجنبي أو الأوراق التي تضمنها الحكومة المصرية.

٤. البنك المركزي هو مقرض الملاذ الأخير للبنوك التجارية.

٥. البنك المركزي هو مقرض الحكومة.

٦. ويقوم البنك المركزي بوضع القواعد المنظمة للجهاز المصرفي مثل احتياطي البنوك القانوني, ونسبة السيولة, وسعر الفائدة للأفراد وبين البنوك وسعر إعادة الخصم.

٧. ويقوم البنك المركزي بإعادة جدولة ديون الحكومة فهو بذلك يقوم بإدارة الدين الداخلي والدين الخارجي للدولة.

إذا حرص المشرع على تطوير النظام المصرفي وتشجيع الادخار فصدرت عدة تشريعات لتعبئة المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المختلفة بكفاءة وبأقل تكلفة.

فالبنك المركزي مؤسسة حكومية لأنه يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة هي الحفاظ على قيمة العملة, ومعالجة البطالة, ورفع معدل نمو الناتج القومي؛ هذه أمور لا خلاف عليها.

أما ما يهمنا هو معرفة إلى أي مدى يمكن اعتبار البنك المركزي سلطة عامة مستقلة، وبالتالي يجب مراقبتها ومحاسبتها على أدائها, أم أن البنك المركزي

(١) انظر د. جودة عبد الخالق، ود. كريمة كريم: أساسيات النقود والبنوك مع التطبيق على مصر، مرجع سابق، ص٤٥.

هو اليد الخفية التي تحرك كل السلطات الأخرى, وبالتالي فإن له موضع متميز في النظام السياسي، وهل هو أداة في يد السياسيين أم أن الاعتبارات المهنية البحتة هي التي تتحكم في أدائه.

لقد أدخل القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ مجموعة من التعديلات التي أدت إلى تحول في مكانه البنك المركزي وكذلك في أدائه. وهذا التحول سيتضح من معالجة الموضوعات الآتية:

● تحول البنك المركزي من مؤسسة مستقلة إلى مؤسسة تابعة لرئيس الجمهورية.

وكان القانون المنشئ للبنك المركزي المصري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ينص على أن البنك المركزي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة.

ثم جاء قانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بحكم جديد إذ نصت المادة الأولى منه على أن البنك المركزي شخص اعتباري عام يتبع رئيس الجمهورية ويصدر بنظامه الأساسي قرار من رئيس الجمهورية.

أن البنوك المركزية هي مؤسسات مستقلة؛ ويبقى تساؤل مطروح من قبل الفقهاء، هل أدى إلغاء استقلال البنك المركزي في مصر إلى نتائج إيجابية أم سلبية؟

إن رصد النتائج المترتبة على إلغاء استقلال البنك المركزي يحتاج إلى دراسة تلك الأرقام والأداء والإنتاج ومعدل البطالة وقيمة العملة[١].

ولعل أهم مؤشرات في هذا المحور هي مقدار خلق النقود وطريقة توزيعها, وأثر هذا على التضخم واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء, وتراجع الناتج

(١) انظر د. سعاد الشرقاوي: البنك المركزي، مرجع سابق، ص٤٥.

الإجمالي القومي في مجال الزراعة والصناعة وهما مجال الاقتصاد الحقيقي.

واكب هذه الآثار الاقتصادية المباشرة والواضحة على سطح المجتمع تغيرات غير مباشرة وعميقة؛ منها على سبيل المثال لا الحصر: بيع كثير من شركات القطاع العام لأشخاص قريبين من السلطة بأثمان رمزية وبقروض من البنوك, بناء مؤسسات ضخمة إنتاجية وتعليمية وجامعية وإعلامية يملكها القطاع الخاص بينما هي ممولة بالكامل من البنوك وتحقق أرباحاً خيالية, تدهور كل مرافق الدولة بحجة عدم وجود رصيد في الموازنة العامة لتحسين أدائها وإعادة أعمارها وتجهيزها.

وتراجع الإنتاج الإجمالي وتراجع إنتاجية الفرد، وزيادة الدين العام الداخلي والخارجي. وزيادة العجز في الموازنة حتى أصبح ٩٠٪ من الناتج الإجمالي القومي.

إن الاستقلال الذى يتمتع به الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأوربية والبنك المركزي الأوربي موجود في أغلب الاقتصادات الناجحة مثل بنك اليابان, والبنك المركزي الصيني.

- **البنك المركزي الأمريكي**: المسمى الاحتياطي الفيدرالي فإن نظامه قائم على استغلال مجلس إدارته عن الحكومة بمعنى أن قراراته لا يجب التصديق عليها من الرئيس الأمريكي أو من الكونجرس الأمريكي[١].

(١) انظر الموقع الالكتروني التالي:

https://www.occ.treas.gov/topics/licensing/national-banks-fed-savings-assoc-lists/index-active-bank-lists.html

The Federal Reserve System`s structure is composed of the Residentially appointed Board of Governors (or Federal Reserve Board).The Federal Open Market committee (FOMC),twelve regional Federal Reserve Bank located in major cities throughout the

هذا مع ملاحظة أن سلطاته نابعة من الكونجرس وتخضع لرقابة من برلمان الولايات المتحدة. فضلا عن أن تعيين مجلس إدارة البنك بما فيها رئيس البنك ونائبه يتم بواسطة الرئيس الأمريكي. ويحتاج قرار الرئيس على تصديق الكونجرس، كما أن الحكومة الأمريكية تمارس رقابة مهمة عن تحديد مكافأة وأجور الموظفين الكبار بالبنك. وتتلقى الحكومة الفيدرالية الأمريكية كل فوائد الاحتياطي الفيدرالي، بعد خصم ٦٪ من الفوائد لحساب البنوك.

وهذا الاستقلال لاشك أنه أحد دعائم نجاح السياسية النقدية ومراقبة البنوك ومن ثم زيادة معدل الناتج الاجمالي القومي.. وهذا الاستقلال مفتقد في النظام المصري، حيث جعل قانون ٨٨ لسنة٢٠٠٣ البنك المركزي تابعا

nation, numerous other private U.S. member banks and various advisory councils. The FOMC is the committee responsible for setting monetary policy and consists of all seven members of the Boards of Governors and the twelve regional bank presidents, though only five bank presidents vote at any given time.

The division of responsibilities of the central bank falls into several separate and independent parts, some private and some public. The result is a structure that is considered unique among central bank. It is also unusual in that an entity (the United States Department of the Treasury) outside of the central bank creates the currency used.

According to the Board of Governors, the Federal Reserve is independent within government in the sense that

''its decisions do not have to be ratified by the president or anyone else in the executive or legislative branch of government.'' However, its authority is derived from the U.S. congress and is subject to congressional oversight. Additionally, the members of the Board of Governors, including its chairman and vice-chairman, are chosen by the president and confirmed by congress. The government also exercises some control over the Federal Reserve by appointing and setting the salaries of the system's highest-level employees. Thus the Federal Reserve has both private and public aspects.

لرئيس الجمهورية, كما أن مجلس إدارة البنك معين بواسطة رئيس الجمهورية مما يفقده الاستقلال العضوي.

رابعاً: دور وسلطات البنك المركزي في ظل القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ المنظم للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد:

حل القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ محل كل من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المنظم للبنوك والائتمان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي وكل التعديلات التي أدخلت عليها، وكان الهدف معه وضع نظام البنك المركزي والنظام المصرفي في وثيقة واحدة[١].

وحدد القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ أهداف وآليات واختصاصات البنك المركزي في المادة (٦) من القانون التي تنص على التالي: « يتخذ البنك المركزي الوسائل التي تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته، وله على الأخص ما يأتي:

(أ) إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها.

(ب) إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي، وله أن يصدر الأوراق المالية بما يتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه والدخول في عمليات السوق المفتوح.

(جـ) التأثير في الائتمان المصرفي بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي.

(د) الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.

---

(١) راجع د.محي الدين إسماعيل علم الدين: شرح قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣, د.ن، ٢٠٠٤، ص٣٤.

(هـ) إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.

(و) تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبي.

(ز) الإشراف على نظام المدفوعات القومي.

(ح) حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وذلك طبقا للنماذج التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي.

وللبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفي»[1].

أخيراً وليس أخر البنك المركزي هو بنك البنوك يمثل شبكة أمان حيث يودع كل بنك نسبة من أصوله لدى البنك المركزي، وتعتبر هذه الوديعة عنصر أمان لعملاء البنوك التجارية بحيث لا يحدث ذعر وتدافع على البنوك في حالة الأزمات.

إذا تضع الدولة حالياً الشمول المالي على رأس أولوياتها لما له من دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ومن ثم دعم معدلات نمو البلاد خاصة وأن ٨٠٪ تقريباً من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاع المالي غير الرسمي، كما يدعم الشمول المالي التوجه للاقتصاد غير النقدي الذي يتيح مزايا عديدة، أهمها خفض التكاليف والأعباء المالية.

(١) راجع نص المادة (٦) من قانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣، متاح بالموقع الالكتروني التالي:
http://qadaya.net/?p=6661

ولا تقتصر أهمية الشمول المالي على الجانب الاقتصادي فقط، بل له أثر إيجابي في تنمية المجتمع من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل وكذلك العناية بتمكين المرأة اقتصادياً عن طريق تذليل كافة العقبات من أجل تمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية بعدالة وشفافية وأسعار مقبولة تحقيقاً لمبدأ المساواة.

للبنوك المركزية على مستوى العالم دور رائد في تحقيق مبدأ الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي، حيث يقوم البنك المركزي بقيادة عملية تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة لتلبية متطلبات الشمول المالي، وتحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية.

وأصدر البنك المركزي العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتي صدرت في ديسمبر ٢٠١٤ للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية وبالتالي تحقيق البنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة. بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وإمكانية تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول،

مثل صرف الرواتب، وتحصيل الفواتير، وأيضاً المدفوعات الحكومية.

إلى جانب إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والتي قامت بوضع إطار عمل للبنوك للتحكم في تقديم الخدمات المصرفية عَبر الإنترنت حيث تطرقت التعليمات إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الإنترنت وسبل الحد منها، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك الخدمات وأمن المعلومات، أخذاً في الاعتبار أن إصدار تلك التعليمات يسهم بشكل كبير في الوصول لعدد أكبر من العملاء من مستخدمي الوسائل التكنولوجية الحديثة.

وقام البنك المركزي المصري بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المصرفي خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨، والتي استهدفت تعزيز سلامة وقوة الجهاز المصرفي بحيث يكون قادرا على المنافسة وتأدية الدور المنوط به على أكمل وجه، وتم تأسيس إدارة التعليمات الرقابية خلال تلك الفترة كما تم وضع أسس علمية لمنهجية إصدار تلك التعليمات.

وخلال تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي اعتبارًا من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢ انصب التركيز على إصدار تعليمات رقابية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية على رأسها تعليمات حوكمة البنوك التي صدرت فى أغسطس ٢٠١١ بغرض ضمان استمرار سلامة واستقرار القطاع المصرفي والتأكد من قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن في ضوء ما أظهرته الأزمات المتتالية من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك وتعزيز دور الجهات الرقابية.

وخلال تلك الفترة صدرت التعليمات الخاصة بتطوير نظم الرقابة الداخلية بالبنوك بهدف تطوير نظم الرقابة الداخلية وإرساء مفهوم الحوكمة بالجهاز

المصرفي، بالإضافة إلى إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في نوفمبر ٢٠١٤ وذلك بهدف توصيل المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية بشكل آلي ومميكن عن طريق قنوات اتصال إلكترونية وتفاعلية.

وفي مايو ٢٠١٧ تم إصدار التعليمات الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ويعني مفهوم «البنوك ذات الأهمية النظامية» البنوك التي قد تؤثر سلباً على النظام المالي ككل حال إخفاقها.

وتتضمن التعليمات المنهجية المحددة من قبل البنك المركزي لتحديد تلك البنوك باستخدام معايير خاصة، وتفرض عليها متطلبات إضافية لرأس المال بغرض امتصاص خسائرها المحتملة[١].

المبحث الثاني
سبل تعزيز البنوك لمنظومة الشمول المالي

لعل البنوك منذ نشأتها تلعب دورا محوريا كوسيط مالي بين العملاء ذوى الفائض من الأموال والذين يحتاجون إلي استثمارها ولكنهم لا يملكون الوقت، وبين العملاء الذين يحتاجون إلي تلك الأموال بغرض استثمارها وتشغيلها في المشروعات المختلفة.

ومن الطبيعي أن ذلك الدور الذي كانت تلعبه البنوك لم يعد يتلاءم مع مستجدات العصر وما شهده العالم من متغيرات جعلت البنوك تتخذ العديد من الخطوات المحورية الفعالة لتطوير خدماتها ومنتجاتها المصرفية بما يتناسب وطبيعة العصر.

(١) راجع مقال بعنوان» البنك المركزي المصري يقود الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي»، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.findevgateway.org/ar/library

فقد أصبح الشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي اهتمت بتعزيز الشمول المالي وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها والتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية، ولقد لعب البنك المركزي دورا أساسيا في تعزيز الشمول المالي من خلال قيامه بالعديد من المبادرات والتعليمات الداعمة للشمول المالي، من بينها التالي:-

أولاً: مبادرات البنك المركزي لدعم الشمول المالي:

١) مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل:

يُعد القطاع العقاري من أهم مؤشرات تقدم ونمو الدول نظراً لدوره في دعم الاقتصاد ودفع عجلة الإنتاج، حيث أن النهوض به ينعكس إيجابياً على الناتج القومي من خلال تشغيل العديد من الصناعات والقطاعات المختلفة وأهمها قطاع المقاولات والتشييد والبناء وغيرها من الأنشطة المكملة.

ذلك بالإضافة إلى مردوده الإيجابي على الجانب الاجتماعي من خلال خلق فرص عمل بالمشروعات والصناعات المختلفة إلى جانب توفير إسكان مناسب وفقاً لاحتياجات المواطنين ومراعاة البعد الاجتماعي لهم.

ونظرا للدور الهام الذي يقوم به القطاع المصرفي المصري في دعم التمويل العقاري، قد طرح البنك المركزي المصري مبادرة التمويل العقاري في فبراير ٢٠١٤م، التي تم بموجبها يتم توجيها للتمويل العقاري الخاص بمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب لهذه الفئة، ووفقا لشروط محددة بالتعليمات بالنسبة للمستفيدين من المبادرة والوحدات الممولة وتهدف التعليمات إلي حث البنوك علي زيادة نشاط التمويل العقاري بالإضافة إلي الاتجاه إلي تمويل شرائح محدودي ومتوسطي الدخل من يدعم مبدأ الشمول المالي[١].

(١) انظر مبادرات البنك المركزي المصري، منشور بالموقع الالكتروني التالي:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx

٢) مبادرة اليوم العربي للشمول المالي:

حيث تم تخصيص يوم ٢٧ أبريل من كل عام يوما عربيا للشمول المالي من قبل مجلس محافظة المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية، وهدفها هو السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها مثل المناطق النائية والمهمشة في أقاليم مصر المختلفة والنوادي والجامعات وغير ذلك لعرض المنتجات المصرفية الملائمة لهذه الشريحة من المتعاملين شريطة إبلاغ قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي بأماكن التواجد بشكل مسبق، وأن يتم فتح حسابات العملاء الجدد بدون مصاريف وبدون حد أدني لفتح الحساب.

مع الالتزام بالقواعد الصادرة من البنك المركزي، بخصوص مباشرة أنشطة تسويق المنتجات المصرفية بالإضافة لذلك توزيع نشرة تعريفية بالشمول المالي علي العامة والعاملين بالقطاع المالي، مع عمل تغطية إعلامية للحدث والإعلان عن الفعليات من خلال كل بنك، وإرسال رسالة نصية تعريفية لعملاء شركات الاتصالات للتعرف بالحدث والإعلان عن قيام البنوك يفتح حسابات للعملاء بدون مصاريف١[١].

٣) تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

حيث تعفي البنوك التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة الاحتياطي البالغة ١٠٪ في حدود ما يتم منحه اعتبارا من ٢٠٠٩/١/١ لتشجيع البنوك علي من الائتمان لتلك الشركات والمنشآت، ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال والمبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها

(١) راجع فادي لبيب: مقال بعنوان» البنك الأهلي المصري يُدعم مبادرة اليوم العربي للشمول المالي»، متاح بالموقع الالكتروني التالي: https://www.wataninet.com/2019

المدفوع٢[١].

إذا على جميع البنوك اقتحام سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل قوة بالنظر إلى ضآلة حجم المخاطر المفروضة على التمويل، والاستفادة من التسهيلات التي قدمها البنك المركزي ممثلة في تقديم ضمانات لمخاطر الائتمان وإعفاء البنوك من تكوين مخصصات.

وبالفعل تكاد تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة منفذا حيويا لزيادة التصدير مقابل تقليل الاستيراد، ولا سيما أن كثيرا من العملاء قاموا بتحويل رخصهم من القطاع التجاري إلى الصناعي. وأيضا المشروعات الصغيرة لها دور كبير في مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل.

٤) نشاط التأمين المصرفي:

أن تنويع الخدمات والمنتجات المقدمة لعملاء البنوك، وتيسير وصول التغطية التأمينية لقطاع مهم من المواطنين، نظرا لاختلاف طبيعة التأمين التكافلي عن التأمين التجاري من وجهة نظر شريحة من المواطنين من طالبي التأمين.

ويحق للبنوك إبرام اتفاقيات مع شركة تأمينات ممتلكات تجاري، أو شركة تأمينات ممتلكات – تكافلي، أو شركة تأمينات أشخاص (حياة) – تجاري، أو شركة تأمينات أشخاص (حياة) – تكافلي، مع عدم جواز الجمع بين الصيغتين التجارية والتكافلية لنفس النشاط في نفس الفرع١[٢].

(١) انظر آيات البطاوي: مقال بعنوان بعد مرور عامين على إطلاق مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، متاح عبر الموقع الالكتروني التالي: http://ik.ahram.org.eg/News/٥٦٥٧٤.aspx

(٢) راجع شيماء مصطفى: مقال بعنوان البنك المركزي يصدر ضوابط جديدة لمزاولة البنوك نشاط التأمين المصرفي، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/93803/1

وتهدف التعليمات إلي تفعيل التعاون بين القطاع المصري وقطاع التأمين وذلك من خلال وضع إطار عام للبنوك لمزاولة التأمين المصرفي يتضمن:-

- أسلوب مزاولة النشاط.
- الأحكام العامة للمتعاقدين للبنك وشركة التأمين.
- الضوابط التي يتعين مراعاتها لمزاولة النشاط.

ثانياً: تعليمات البنك المركزي لخلق بيئة ملائمة لتعزيز الشمول المالي:

تلعب البنوك المركزية دورا رئيسيا في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي وقد أظهر تحليل للبنك الدولي، شمل ٥٦ دوله يفيد تولى البنوك المركزية قياده استراتيجيات الشمول المالي في ٧١٪ من تلك الدول، ومن خلال التجارب الدولية، لذلك تلعب البنوك المركزية دورا هاما في تنفيذ استراتيجية الشمول المالي من خلال ما يلى:-

(١) الاطار التشريعي والقانوني للشمول المالي:

- اصدار عدد من التعليمات الرقابية والقواعد المنظمة للعمل المصرفي.

- انشاء اداره مركزيه بالبنك المركزي المصري تهدف الى ترسيخ و تحسين مستوى الشمول المالي.

- اتاحه التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطور محفظة القروض للشركات المتوسطة والصغيرة.

- اتاحه التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل.

- اصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول بتاريخ ديسمبر ٢٠١٦.

(٢) القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المالية عن طريق الانترنت:

لقد تم وضع إطار عمل للبنوك لتقديم الخدمات المالية عبر الانترنت حيث تطرقت القواعد إلي المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الانترنت وسبل الحد منها بالإضافة إلي الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك الخدمات وأمن المعلومات أخذا في الاعتبار أن إصدار تلك القواعد يسهم بشكل كبير في تطبيق الشمول المالي، حيث تضع تلك القواعد إطار للبنوك التي تقوت بتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت مع الأخذ في اعتبار أهمية توافر البنية التحتية الإلكترونية الآمنة والسليمة من طرف البنوك التي تقوم بالتطبيق[١].

ويقع عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا الرقابة الفعالة علي المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية عبر الانترنت. كما أنهم مسئولون عن وضع استراتيجية البنك في هـذا الشأن، وتحديد سبل المساءلة والسياسات والضوابط لإدارة المخاطر المصاحبة لهذا النشاط، كما تشمل القواعد إجراءات الترخيص لممارسة البنوك لهذا النشاط وإدارة الحسابات المصرفية عبر الانترنت وتأمينها واستمرارية الأعمال.

(٣) قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول:

حيث صدرت تعليمات بتطبيق أوامر الدفع الالكتروني من خلال وسيلة الهاتف النقال في فبراير ٢٠١٠، والتي تعتبر حجر الأساس في تحقيق الشمول المالي بهدف تنظيم عمليات التحويل النقدي من خلال الهاتف المحمول.

والتي تركز علي توافر البنية التحتية بما في ذلك ضمانات الحماية الواجبة

(١) انظر كتاب دوري بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٤ بشأن القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Circular9November.aspx

لدي تشغيل تلك النظم، تشغيل تلك النظم، حيث تتيح هذه القواعد للبنوك إلي جانب مشغلي شيكات الهواتف المحمولة الفرصة للأفراد غير المتعاملين مع البنوك من خلال مقدمي الخدمة، وقد بدأت هذه الخدمة في بداية عام ٢٠١٤ من قبل ثلاثة بنوك جزيت حوالي ١.٥مليون مستخدم عن طريق طرح خدمات مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير والسلع والخدمات[١].

(٤) التعليمات المنظمة للبنوك من أجل فتح فروع صغيرة لها:

من أجل تشجيع البنوك للتوسع في فتح وكالات أو فروع صغيرة وتقديم خدماتها للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية وبالتالي تحقيق اتساع في دائرة نشاطها ليشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها، وتتضمن هذه التعليمات تخفيض قيمة رأس المال المطلوب لدي فتح فروع جديدة أخذا في الاعتبار المناطق الجغرافية المختلفة.

وقد صدرت التعليمات الخاصة بفتح الفروع الصغيرة في ديسمبر ٢٠١٤ والتي كانت بمثابة إضافة إيجابية لشبكة الفروع المتواجدة مما يزيد من دعم مبدأ الشمول المالي. بالإضافة للمنتجات الإلكترونية Ebanking فقد قام البنك المركزي المصري بتعزيز أجهزة نقاط البيع لتصل إلي ٥٠.٨ ألف جهاز في ٢٠١٤ مقابل ٢٠.٢ألف جهاز في ٢٠٠٤، وزيادة شبكات الصرف الآلي من أجل تعزيز الشمول المالي[٢].

---

(١) راجع في ذلك يسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطية: الشمول المالي في الدول العربية» الجهود والسياسات والتجارب»، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص٣٤.

(٢) راجع في ذلك د. السيد عبد الله أبو الفتوح عزب: سبل تعزيز البنوك للشمول المالي في مصر، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٣٧٨ وما بعدها.

(٥) الاهتمام بالبيانات والمعلومات والدراسات السوقية:

من أجل فهم الوضع الحالي للشمول المالي ومعرفة المعوقات الحقيقية التي تحول دون وصول المنتجات المالية لأكبر من المتعاملين من خلال ما يلي:-

- تقيم حجم ونوع الطلب علي المنتجات المالية.

- تقسيم حجم ونوع العرض علي المنتجات والخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية ومدي كفايته.

- الوصول إلي المعوقات التي تحول دون وصول الخدمات المالية الرسمية إلي شرائح مختلفة من المجتمع.

- إجراءات عملية تقييم لتحليل النتائج والمقارنات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفق خطة زمنية محددة.

- تطوير الخدمات المالية والرقمية والمصرفية الالكترونية.

باعتبارها أحد الوسائل الهامة لدعم مفهوم الشمول المالي من خلال تيسير الوصول إلي الخدمات المالية للشرائح المستخدمة لتلك الخدمة، وهذا من خلال وضع إطار عمل يتم من خلاله توجيه البنوك بشأن تنفيذ الضوابط المبنية علي المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الإدارة العامة للمخاطر المرتبطة بذلك ضمن إطار سليم من الحكومة ووضع قواعد لمختلف المنتجات المصرفية الإلكترونية مثل الخدمات المصرفية باستخدام المحمول وماكينة الصرافة الآلية ATM والخدمات المصرفية باستخدام الهاتف كجزء من الإطار العام.

ونافلة القول لقد عمد المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي علي تحسين

محو الأمية المالية، وهذا يعد ركنا مهما من الشمول المالي بتنفيذ مبادرة وطنية للتعليم والخدمات المالية؛ مبادرة علشان بكرة منذ عام ٢٠١٢م في المجال المالي التعليمي وتطوير المنتجات المالية التي تتناسب مع الأطفال والشباب في مصر

ومبادرة أخري من المؤسسات البنكية تحت رعاية البنك المركزي بإطلاق مبادرات حملت شعارات عدة منها لازم يكون لك بنك برعاية اتحاد بنوك مصر، التثقيف والخدمات المالية للشباب برعاية المعهد المصرفي المصري والذي شن خطة لنشر الوعي بين الشباب، إلي جانب مبادرة حط فلوسك في البنوك وإطلاق أول نموذج لمحاكاة النظام المصرفي في الجامعات المصرية

(٥) إنشاء البنك المركزي الإدارة المركزية للشمول المالي:

من أجل إضفاء الطابع المؤسسي علي الشمول المالي، لقد استحدث البنك المركزي لما له من دور محوري في ريادة الجهاز المصرفي والتي تمثل حجر الزاوية للاقتصاد المصري الإدارة المركزية للشمول المالي في مايو ٢٠١٦، لقيادة الشمول المالي وتعزيز التنسيق والتعاون مع الأطراف المعنية، وتم صياغة سياسات إصلاحية ترمي إلي النهوض بالشمول المالي بوجه عام، والشمول المالي للمرأة بوجه خاص، وقد أدت هذه الجهود إلي تحسين ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي فينكس الصادر في ٢٠١٧م إلي ٣٣٪ عام ٢٠١٧ بعد أن كان ١٤٪ عام ٢٠١٤، ١٠٪ عام ٢٠١١م.

أما بالنسبة لدور البنوك بصفة عامة على مستوي القطاع المصرفي والمالي، وبصفة خاصة على مستوى تحقيق الشمول المالي، بأن البنوك المركزية له دوراً رئيسياً في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي، وقد أظهر تحليل للبنك الدولي شمل ٥٦ دولة يفيد تولي البنوك المركزية، دور القيادة في استراتيجيات

الشمول المالي في ٧١ في المئة من تلك الدول، **ومن خلال التجارب الدولية يمكن عرض ما يمكن أن تقوم به البنوك المركزية من أدوار:-**

رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول المالي.وتشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحوُّل إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي الودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تحوطية محددة.

والموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أو بدون فروع بنكية.وتحسين البنية المالية الأساسية من خلال إنشاء مكاتب ائتمانية وتوسيع نطاق انتشارها وتحسين أنظمة المدفوعات١[١].

بالإضافة لذلك لقد استمرت إدارة الشمول المالي بالبنك المركزي في استكمال المسيرة التي بدأتها مع المعهد المعرفي المصرفي في نشر الثقافة المالية من خلال التركيز علي محورين هامين الأول هو الاستمرارية في نشر الثقافة المالية، والمحور الثاني والذي تبناه المعهد المصرفي هو مشروع school bank وهي مبادرة دولية قامت بإطلاقها المنظمة الدولية المالية للأطفال والشباب GYFI وتقوم علي عنصر أساسي هو التعليم المالي وليس التثقيف المالي لنشر ثقافة الادخار والاستثمار والتخطيط المالي وريادة الأعمال والتطبيق علي أرض الواقع، وبناء علي ذلك قام العهد المصرفي المصري بالتعاون مع بنك مصر ومدارس التربية الحديثة بإطلاق مشروع school bank، الذي يستهدف نشر الوعي المالي لدي الطلاب حول التعامل بالبطاقات الإلكترونية الprepaid

(١) انظر مقال للدكتور/ أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.uabonline.org/ar/magazine

card مسبقة الدفع في عمليات الادخار والسحب النقدي والشراء عبر الATM وال P.O.S تحت إشراف أولياء أمورهم.

ولابد من معرفة أن هناك فرق بين التثقيف المالي والتعليم المالي في التطبيق، فالثقافة تركز علي رفع الوعي لدي الأفراد دون النظر إلي النتائج أو القدرة الاستيعابية لهم.

أم التعليم فيهدف إلي تحويل الثقافة المالية إلي منهج علمي ضمن المناهج التعليمية والتي يخضع أفرادها إلي اختيارات للتأكد من قدرتهم علي تنفيذ ما تم من اكتسابه خلال العملية التعليمية، الأمر الذي يتبعه حتمية وجود ممارسات عملية من الجهاز المصرفي بطرح منتجات تتلاءم مع هذه الشرائح، وقد أسفر ذلك علي حصول مصر خمس جوائز دولية للتثقيف المالي علي مدار أربع سنوات متواصلة لتصبح الدولة الوحيدة علي مستوى العالم التي تحصد هذا الكم من الجوائز خلال تلك الفترة، وهذا يدل علي جهودها في التثقيف والتعليم المالي وهما من ركائز الشمول المالي.

وما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بجانبيه، ويتمثل الجانب الأول في عرض الخدمات المالية ويتم تعزيزه من خلال التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وجذب المزيد من التحويلات المالية والتي تساهم في تعزيز الشمول المالي.

كما يتمثل الجانب الثاني في الطلب على الخدمات المالية ويتم تعزيزه من خلال تبني استراتيجيات قومية للتثقيف المالي، وبما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل العديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص- وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر- وما له من أثر إيجابي في دمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وتيسير الحصول على التمويل.

إلا أن الأمر يتطلب تضافر العديد من الجهود على مستوى الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال تبني استراتيجيات متكاملة وفاعلة للشمول المالي ودعم عملية التثقيف والتعليم المالي، مع تهيئة البيئة السليمة لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع الضوابط اللازمة لحماية المستهلك المالي، وبما يساهم في تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

المبحث الثالث
الخدمات المصرفية الالكترونية في ضوء الشمول المالي

أولاً: أسباب ظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية وأهميتها:

لقد جاء انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية وليدا لما يشهده العالم من تطور مذهل في الآونة الأخيرة في مختلف المجالات حيث ظهر دوافع أدت إلي ظهورها؛ تذكر منها ما يلي:-

- وجود منافسة شرسة أمام البنوك من العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات الأموال المالية حيث تقدم تلك المؤسسات مجموعة وثيقة الصلة بعمل البنوك.

- انتشار التجارة الإلكترونية التي تعتمد علي الوسائل الإلكترونية المختلفة والتي تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت البنوك في التعامل معها، وهو الأمر الذي جعل تطوير أساليب واستراتيجيات البنوك ضرورة حتمية وليس ترفا أو إهدارا للأموال١[١].

(١) انظر د عبد الفتاح بيومي حجازي: مقدمة في حقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية، ط١، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١.

- ضرورة تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك لرفع مستوي الجودة للخدمات المتقدمة للعملاء في ظل تغير احتياجات ورغبات الأفراد من قدرة لأخرى ومن ثم الرغبة في الحصول علي خدمات مميزة ولكن بتكلفة تنافسية مناسبة.

- كان لازما علي البنوك من مواكبة العصر وملاحقة التقدم التكنولوجي وتحويلها من خدمات مصرفية تقليدية إلي خدمات مصرفية إلكترونية.

إيمانا من البنوك بأن الخدمات المصرفية الإلكترونية بمثابة الجيل الذي يربط بينها وبين عملائها، فإذا انقطع الحبل أو ضعف كان بمثابة انتقال العميل إلي بنوك أخري وكلما قوي واشتد كلما زاد من ولاء العميل للبنك فالخدمات المصرفية تمكن البنوك من الوصول إلي العملاء.

في أي مكان، مما يكسر الحاجز المكاني لتقديم الخدمات، ومما يساعد علي الوصول إلي عملاء جدد من خلال وسيلة تفاعلية منخفضة التكلفة، وقد مكنت هذه الميزة بعض المؤسسات المالية من الوصول للعملاء من خلال الانترنت أو بأقل عدد ممكن من الفروع التقليدية، وذلك ما يسمي بالبنوك الافتراضية Virtual Bank وتوجد أنواع عديدة من الخدمات الإلكترونية:-

- ماكينة الصرف الآلي (ATM)
- خدمات الصرف الآلي المتنقل (Mobile ATM)
- خدمة نقاط البيع (Pos)
- مركز خدمة العملاء (Call Center)
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking)
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت (Internet Banking)

- خدمات الرسائل البنكية.

ولابد من معرفه أن هذه الخدمات تخضع لضوابط رقابية من البنك المركزي لإلزام البنوك الراعية من تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية١[١].

مثلا: الضوابط الرقابية لخدمة الدفع عبر الهاتف المحمول:

- احتفاظ البنك بالإيداعات النقدية المتعلقة بالعمليات الخاصة بإصدار وحدات النقود الإلكترونية، والتأكد من اتفاق هذه العمليات مع الضوابط الرقابية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الصدارة علي البنك المركزي، ووضع إطار لإدارة المخاطر المرتبطة بهذه الخدمة، وتشغيل نظم الحاسبات وإدارة التسويات علي حسابات مستخدمي النظم ومقدمي الخدمة، وبإمكان البنك التعاقد مع إحدى الشركات مشغلة نظم الدفع التي يوافق عليها البنك المركزي لتشغيل نظم الحاسبات.

- أن يتم اقتصار الخدمات المقدمة من خلال النظام علي الخدمات التي تم الموافقة عليها فقط من قبل البنك المركزي المصري.

- أن تقتصر هذه الخدمة علي العملاء من الأشخاص الطبيعيين.

- أن يكون لكافة مقدمي الخدمة من العملين بالبنك اسم مستخدم وكلمة سر.

- يجب وضع حدود قصوى لعمليات دفع الفواتير.

- أما في حالة استقبال تحويلات خارجية، يسمح لمستخدمي النظام يتلقي التحويلات من الخارج بالعملات الأجنبية وإضافتها إلي حساب الهاتف المحمول بالجنية المصري وفقا للضوابط الآتية:-

(١) راجع روب سميث/ ومارك سبيكر/ ومارك تومسن: التجارة الالكترونية، ترجمة/ د.خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص٨٥.

١. الالتزام بالتعرف علي هوية العملاء.

٢. اختصار خدمة علي العملاء من الأشخاص الطبيعيين.

٣. وجود حد أقصى للتحويل من الخارج طبقا لتقييم المخاطر والقواعد المقررة لذلك.

٤. أن يتحقق البنك من أن التحويل يخطي ذات العميل وأن القيمة قد تم إضافتها لحساب الهاتف المحمول الخاص بالعميل.

- مسئولية البنك مراجعة كافة الإجراءات الخاصة بالخدمة للتحقق من توافقها مع القواعد الرقابية الصادرة من البنك المركزي.

-قيام لجنة المخاطر بالبنك بوضع الآلية اللازمة لإدارة المخاطر المرتبطة بتلك العمليات للتأكد من تدريب وتخصيص فريق عمل الرد علي استفسارات العملاء لدي استخدام الخدمة الجديدة والتعريف بها.

- وفي حالة الاستعانة بمقدم للخدمة لتقديم خدمات الإيداع والسحب النقدي، فعلي البنك أن يقوم بفحص ناف للجهالة يشمل مقدم الخدمة والعاملين لديه مما لهم صلة بتقديم الخدمة.

- يقوم البنك بوضع حد أقصي لعدد محاولات الدخول الخاطئ في حال إنشاء عملية سحب جديدة أو القيام فعليا بالسحب (ثلاث مرات) يتم بعدها تغيير الرقم السري للهاتف المحمول.

- التزام البنك عن كافة المنازعات الناشئة عن تقديم هذه الخدمة مع وضع قواعد لحل هذه المنازعات معتمدة من مجلس إدارة البنك.

وفيما يخص مؤشرات الخدمات المالية الرقمية، فقد تحسنت بشكل طفيف خلال عامي٢٠١٤و٢٠١٧، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر

الهاتف المحمول، من ٤٣٪ على التوالي في عام ٢٠١٤، لتصل إلى ٤٧٪ في عام ٢٠١٧، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة المواطنين البالغين ممن قاموا بإجراء مدفوعات نقدية من ٥٢٪ في عام ٢٠١٤، إلى ٤٥٪ في عام٢٠١٧ [١].

وفيما يتعلق بكيفية إجراء التحويلات المتعلقة باستلام الأجور، واستلام التحويلات الحكومية، ودفع الفواتير، وإرسال او استلام الحوالات المحلية والدولية، يُلاحظ حدوث تغيرات إيجابية في هذا المجال، حيث تحسنت نسبة من يقومون باستخدام قنوات الدفع عبر الهاتف المحمول لجميع التحويلات في عام ٢٠١٧ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٤، وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام الحسابات المصرفية الرسمية.

في المقابل تراجعت عمليات التحويلات التي تتم نقداً بشكل واضح، وهذا يُعزى خاصة إلى تنامي دور القنوات الأخرى في المدفوعات(الحسابات المصرفية، والهاتف المحمول)، بما يعكس جهود المصاريف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تعزيز الشمول المالي بما في ذلك تعزيز الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية ورفع مستوى التثقيف المالي للمواطنين٢ [٢].

---

(١) انظر يسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطية: الشمول المالي في الدول العربية» الجهود والسياسات والتجارب»، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) يعد الوصول إلى الخدمات المالية أمرًا هامًا للتنمية العالمية، مما يسهل الاستثمار في الصحة والتعليم والعمل. تساعد الحسابات المصرفية أو خدمات المال المحمول العائلات على إدارة حالات الطوارئ الاقتصادية التي يمكن أن تدفعهم إلى الفقر.

ووفقًا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧، يتزايد تحقيق الشمول المالي عالمياً، ولكن التقدم غير متكافئ، مازال هناك ١,٧ مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية. كما تظهر البيانات أن الهواتف المحمولة والإنترنت تفتح المجال للوصول إلى الخدمات المالية لملايين الأشخاص لأول مرة. انظر في ذلك تقرير عن مؤشر الشمول المالي، متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.albankaldawli.org/.../financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-glo

وفي الواقع هناك العديد من الطرق والمحاور التي يجب علي البنوك إتباعها من أجل تحقيق الشمول المالي وحشد أكبر عدد من المجتمع المصري للمنظومة البنكية تعرض لها علي النحو التالي:

(١) توعية وتثقيف المواطنين والعملاء لاسيما الفئات المهمشة:

وهذا من خلال العاملين بالفروع المختلفة للبنك من أجل معرفة العملاء والمواطنين لحقوقهم ومسئولياتهم وكيفية الوفاء بالتزاماتهم، من خلال معرفة المواطن بفوائد ومزايا المدفوعات الرقمية والذي تمكنه من إتمام معاملاته المالية بأمان وسهولة وراحة بما يوفر وقته وجهده وبمنحه مميزات متماثلة في التخفيضات والخصومات.

ومن الطبيعي أن نشر ثقافة الوعي المالي بين المواطنين يتطلب المزيد من الجهود للبنوك العاملة في السوق المحلية لتكثيف الجهود حول تقليل الكاش المتداول والتوعية بالمنتجات المصرفية المتطورة وطرق استخدامها خاصة في خدمة الدفع المقدمة والتحول إلي المدفوعات الإلكترونية لأغلب التعاملات، والمدفوعات، وبهدف التثقيف المالي للمواطنين علي تعزيز الوعي والمعرفة المالية لديهم وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج في ذلك مثل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء علي اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، والوصول إلي إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلي مجتمع مثقف ماليا بعمل علي تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدي كافة شرائح المجتمع لتمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة.

لذا يجب توفر برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تهدف إلي تمكين المستهلك ن اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاته وتحقيق

التوازن بين المعلومات المتاحة لدي المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة جبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم علي إدراك حقوقهم ومسئولياتهم[1].

(٢) توفير الحماية للعملاء وضمان الشفافية:

أحيانا يوجد تعقيد في الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة للعملاء، لذلك لابد من التحقق من أن المستهلكين علي دراية وفهم لحقوقهم لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي والاستقرار المالي وذلك من خلال:-

أ. توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل إطلاعهم علي المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء علي علم بكافة التحديات التي تطرأ علي المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

ب. يجب علي البنوك الإفصاح عن أحكام الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها.

ج. شمول المعلومات المقدمة للعملاء لكيفية التعامل مع المنتج، وتجنب المخاطر، ونصائح فنية لمواجهة أي تحديات أثناء استخدام هذه التقنية، وكذلك كيفية التعامل مع المشاكل التي قد تحدث، وكيفية استخدام الأسماء والأرقام السرية.

د. ضرورة تبني البنوك وخاصة الكبرى لدورها الريادي تجاه المبادرات

(١) انظر د. اسامة احمد بدر: حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٥، ص٦٧.

التي أطلقها البنك المركزي المصري نظرا لأهميتها الاقتصادية، ومساهماتها في إدخال مزيد من العملاء في المنظومة المصرفية، **مع ضرورة تضمين استراتيجيات وخطط البنوك لمفهوم الشمول المالي كهدف رئيسي من أهداف البنك من خلال:-**

- توافر فرق عمل تسويقية بالبنوك تدرس احتياجات المواطنين والشركات الصغيرة.

- توافر مراكز وإدارات للبحوث لمتابعة تجارب الدول في تنمية وتدعيم الشمول المالي.

- إنشاء إدارات بالبنوك هدفها كشف أي معوقات لتطبيق الشمول المالي وإيجاد الحلول والبدائل.

ه. حماية بيانات العملاء ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم عن طريف إنشاء إدارة لدي البنك المركزي والبنوك لحماية العملاء والمواطنين لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي.

و. اهتمام البنوك بتفعيل دور قطاع الرقابة الداخلية لديه للتحقق من متابعة ورقابة الفروع المختلفة للتحقق من جودة الخدمات المصرفية المقدمة، والتعامل الجيد مع العملاء.

ز. التحقق من التطبيق السليم لمبادرات البنك المركزي خاصة مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع السياحي، وتنشيط التمويل العقاري.

(٣) استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات فئات المجتمع:-

يعتبر ذلك أحد أهم الركائز لتحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول علي الخدمات المالية والوصول لها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، **وبالتالي تقع علي عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية من خلال**:-

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها.

- ابتكار منتجات مالية جديدة معتمدة علي الادخار والتأمين ووسائل الدفع.

- التشجيع علي المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ علي الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار، بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

- طرح المنتجات البنكية التي توسع من مفهوم التداول الإلكتروني بدلا من الكاش.

- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة علي العملاء.

- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

ثانياً: الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية التي حدثت وتطورت:-

(أ) قروض التجزئة المصرفية:

وهي عديدة منها:

١. تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٢. قروض التجزئة المصرفية (قروض السيارات، قروض السلع المعمرة،

القروض الشخصية، قروض اشتراكات الأندية، وقرض لأداء العمرة والحج وغيرها)

٣. التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل.

(ب) البطاقات:

ومنها علي سبيل المثال: البطاقات الائتمانية Credit cards وهذا النوع يخول حامله فعلا الحق في الحصول علي تسهيل ائتماني من مصدر البطاقة، لأن فكرتها تقوم علي عدم الدفع المسبق للبنك المصدر، فحامل البطاقة حين يقدمها إلي التاجر للحصول بموجبها علي سلع وخدمات، فإن سداد القيمة يتم من قبل الجهة مصدر البطاقة، ثم علي حامل البطاقة بعد ذلك أن القيام بسداد هذه القيمة إلي هذه الجهة، وذلك من خلال أجل معين يتم الاتفاق عليه١[١].

مؤدي ذلك أن الفترة ما بين استخدام حامل البطاقة في السداد وما بين رده لقيمة المبلغ الذي دفعه بموجب البطاقة للبنك الذي أصدرها له هي فترة ائتمان حقيقي يتمتع بها حامل البطاقة وذلك لأنه لا يكون قد قام بأي سداد مسبق لمصدر البطاقة كما في حالة بطاقة الوفاء، ولعل هذا هو ما يدفع البنوك دائما إلي عدم إصدار مثل هذا النوع من البطاقات إلا بعد أن تتوافر لها الضمانات الشخصية والعينية الكافية الدالة علي ملائمة العميل، وقدرته علي رد ما سيقوم بالحصول عليه من خلال البطاقة والبنوك وفي ذلك لا تترد في القيام بالدراسات الائتمانية التي يمكن أن تصل بها إلي بر الأمان.

ولعل ما يدفع البنوك إلي إصدار بطاقات ائتمان من هذا النوع مثل Master card،visa وبطاقة access هو ما يعود عليها فائدة من جراء توفير الائتمان

(١) انظر كيلاتي عبد الراضي محمود: النظام القانوني لبطاقات الوفاء والضمان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٦، ص١٢٠.

لحامليها، فحامل البطاقة يلتزم بسداد المبالغ المقررة عليه في صورة أقساط دورية تتناسب مع دخله، أما فيما يتعلق بالمبالغ التي لا يستطيع الحامل ردها في الوقت المقرر لها، فإنها تعد قرضا في ذمته ويتم احتساب فائدة عليها في حدود المعدلات المذكورة علي المبلغ المقسط.

ويشبه هذا النوع من البطاقات نوعا آخر يطلق عليها بطاقة الدفع الشهري Charge card وفي هذه البطاقة لا يقوم الحامل بالدفع المسبق للبنك في صورة حساب جاري كما هو الحال في بطاقة الوفاء، وهي بذلك تقترب من بطاقة الائتمان، إلا أن الفرق يظل بينهما في أن محاسبة حامل بطاقة الدفع الشهري تتم بصورة شهرية، وذلك عن طريق إرسال البنك المصدر للبطاقة لحاملها كشفا شهريا يشتمل علي تفاصيل المبالغ المستحقة عليه سواء من مسحوباته النقدية من آلات السحب النقدي أو البنوك، أو المبالغ التي دفعها بهذه البطاقة لشراء سلع وخدمات خاصة به من تجار يقبلون التعامل بها.

ويطلب البنك من الحامل أن يقوم بسداد ما عليه من المبالغ خلال المدة المحددة في كشف الحسابات التي تتراوح ما بين ٢٥ يوما و ٤٠ يوما، فإذا لم يقم الحامل بالسداد خلال هذه المدة فإن البنك يفرض عليه فائدة نتيجة التأخر في السداد، ويمكن القول بأن هذا النوع يمنح حامله ائتمانا، ولكنه ائتمان قصير الأجل، تمتد في الفترة ما بين الشراء خلال الشهر وفي نهاية الشهر.

(ج) الأوعية الادخارية:

ومن أهم المنتجات المصرفية والتي حدثتها البنوك الحسابات الادخارية للأفراد حيث تحولت من حساب ادخاري إلي مجموعة متنوعة من الأوعية الادخارية تناسب احتياجات ورغبات العملاء ومن أهم تلك الأوعية:

- شهادات تصدر من أجل التبرع بقيمتها والعائد منها (شهادات تحيا مصر).

- شهادات متعددة الآجال من عام حتى عشرة أعوام.

- شهادات تصدر ذات عائد يدفع مقدما أو يدفع في نهاية المدة.

- شهادات تصدر التأمين شراء مسكن.

- شهادات مخصصة لأفراد أو لأصحاب المعاشات أو رجال الأعمال أو الشركات.

وهذه الشهادات عادة يسمح باستردادها قبل مرور فترة ٦ أشهر من تاريخ إصدار الشهادة، بعد هذه المدة يتم خصم نسبة من العائد المتفق عليه مع العميل، بالإضافة إلي إمكانية الحصول علي قروض بضمان الشهادة بنسبة من قيمة الشهادة.

ثالثاً: الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك:-

وهي عملية الحصول علي الخدمات المصرفية بشكل ممكن عبر الوسائل الإلكترونية والاتصالات التفاعلية، فهذه العملية تمكن العملاء سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات الحصول علي الخدمات المصرفية كالاطلاع علي أرصدة وحركة حساباتهم، والتحويل فيما بينهما، بالإضافة إلي تنفيذ مجموعة طلبات منها طلب دفتر شيكات، شراء شهادات استثمارية، إصدار بطاقات الصرف الآلي، وغيرها من الخدمات عبر وسائل الاتصال المختلفة١[١].

ولعل من أهم ملامح منظومة التطوير التكنولوجي الذي تشهده البنوك ما يلي:

- بدأ بعض البنوك في تقديم الخدمات المصرفية عن بعد Remote

(١) انظر د. عدنان الهندي: التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٠، ص١١.

Banking Services مثل تشغيل مراكز للاتصالات وخدمة العملاء Call Center، فضلا عن تقديم خدمات البنك المحمول Mobile Banking وتقديم خدمات مصرفية عبر شبكة الانترنت.

- التوسع في إصدار بطاقات الدفع باختلاف أنواعها، مع نشر قنوات التوزيع الإلكترونية لتهيئة السوق المصرفي للتعامل مع هذه البطاقات مثل نشر ماكينات الصرف الآلي ATMS داخل وخارج فروع البنوك ونشر شبكة من نقاط البيع الإلكتروني (E.P.O.S Electronic Point of sale)، وهو ما ساهم في نشر بطاقات الدفع المتداولة في السوق المصري من خلال الماستر كارد والفيزا كارد.

- تطوير البنية التحتية لشبكة ربط البنك الواحد وكذلك الربط بينها وبين المرسلين فضلا عن الربط بينهما وبين البنك المركزي، مما ساهم في توفير الوقت والجهد لإنجاز الأعمال وتعزيز سلامة ودقة اتخاذ القرار.

- القيام بتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للشيكات، والتحصيل الالكتروني الميداني.

- تبني حزمة برامج أساسية ومتكاملة ذات تقنية عالية قادرة علي تغطية احتياجات الخدمات المصرفية القائمة، واستيعاب ما يتم استحداثه منها إما من خلال إنشاء البنوك للبرامج الخاصة بها أو شراء البرامج الجاهزة Core Banking systems من الشركات المتخصصة تبعا لسياسة كل بنك وملاءمته المالية١[١].

(١) انظر د. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٤.

أما بالنسبة لأهم الخدمات المصرفية الإلكترونية:

أولاً: بطاقات الائتمان:

انتشر في الآونة الأخيرة استخدام البطاقات البلاستيكية كبديل عن حمل النقود، لما لها من مزايا أمنية للتعامل، إضافة إلى سهولة استخدامها وقبولها دوليا من كافة المؤسسات التجارية والخدماتية، وتستخدم هذه البطاقات في سداد قيمة المشتريات والخدمات المقدمة من المؤسسات لحاملي هذه البطاقات، وتعتبر بطاقات الائتمان آمنة إلى حد ما للاستخدام محليا ودولياً.

ومن أكثر البطاقات الإلكترونية شيوعاً ما يلي:

- **البطاقة الدائنة Credit Card**

تعتبر البطاقة الدائنة قرض يستطيع العميل سحبه نقداً أو استغلاله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقاً، بحيث يستطيع العميل القيام بتسديد كامل المبلغ الذي قام باستغلاله أو تأجيل جزء منه إلى الشهر التالي، ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين (المستغل)، حيث تحتسب الفائدة على الرصيد المستغل بشكل شهري وتضاف قيمة الفائدة إلى قيمة الرصيد المستغل ليقوم العميل بعملية السداد لاحقاً، ومن أشهر أنواع البطاقات المعروفة Visa Card، Master Card.

- **البطاقة مسبقة الدفع Prepaid Card**

بطاقة تصدرها المصارف لعملائها تقوم على أساس شحن البطاقة بمبلغ معين من قبل العميل واستهلاك الرصيد على فترات أو دفعة واحدة بدلاً من حمل النقد (الكاش)، ويكون الرصيد المتاح استخدامه مرتبط بحساب خاص وليس بالحساب الجاري الخاص بالعميل.

● **بطاقة الصراف الآلي ATM**

بطاقة تصدرها المصارف وتسمح بموجبها لحامليها بالسحب على حساباتهم لدى المصرف مباشرة أو تسديد مشترياتهم من خلالها وتمكنهم من الولوج إلى أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصرف أو المصارف الأخرى، ويستطيع العميل عند استعماله لهذه البطاقة إجراء العديد من المعاملات المصرفية على حسابه لدى المصرف مثل تحويل الأموال بين الحسابات المختلفة والإيداع والسحب النقدي بالإضافة إلى تسديد الفواتير.

ثانياً: الإنترنت البنكي:

يمكن لعملاء المصارف الاشتراك بهذه الخدمة من خلال التوجه إلى فرع المصرف الذي يتعاملون معه وتقديم طلب الاشتراك في الخدمة[1]، حيث يتم منح العميل رقم مستخدم ورقم سري ليتمكن من الولوج إلى الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمصرف ليستطيع إجراء العديد من المعاملات من خلال استخدامه الإنترنت البنكي، وأهمها:

(١) إن أول بنك افتراضي على شبكة الانترنت بنك (نت بانك) www.netbank.com نمت أعماله من عام ١٩٩٥ حتى الآن، وبلغت الزيادة خلال السنة الماضية ٧١٧٪ (١١). والبنوك الإلكترونية ليست حكرا على المؤسسات المصرفية بل ربما تكون الريادة في مشروعاتها راجعة إلى تدخل جهات غير مصرفية لتلبية احتياجات التسويق الإلكتروني التي تمارسها عبر مواقعها، والمتتبع لوضع سوق الانترنت يجد أن قطاعات غير بنكية قد دخلت بقوة سوق الاستثمار في البنوك الإلكترونية، على سبيل المثال شركة سوني www.sony.com حيث أنشأت بنك افتراضي يقدم خدمات الإقراض والائتمان، وشركة سوفت بنك www.softbanck.com التي تملك كل من www.yahoo.com وتملك Zdnet www.zdnet.com و E-trade ، وليس لها علاقة بالعمل البنكي الفعلي وقد اشترت بنك ياباني مفلس (نيبون كريدت بانك). راجع مقال يوسف مسعداوي: بعنوان «البنوك الالكترونية»، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://islamfin.yoo7.com/t1021-topic

- الاستعلام عن أرصدة وتفاصيل الحسابات والعمليات.
- التحويل لعملاء البنك.
- أوامر الدفع والتحويل المنتظمة وتسديد الفواتير.
- طلب بطاقة ائتمان ودفتر شيكات وكشف حساب.
- الاستعلام عن نشرة أسعار العملات وأسعار الفوائد.

ثالثاً: خدمات الرسائل المصرفية القصيرة (SMS):

تعمل الرسائل المصرفية القصيرة SMS على توفير مجموعة من المعلومات لعملاء المصارف ترسل من قبل المصرف إلى الجهاز الخلوي للعميل مباشرة، وأهم تلك المعلومات: (إشعار كشف أو تجاوز حساب عن الحد المقرر، صرف شيك معين، الحركات الدائنة والمدينة التي تتم على الحساب الجاري، إعادة شيكات مسحوبة على الحساب، تذكير لمراجعة الفرع لاستلام دفتر شيكات، تذكير لتسديد أية أقساط مستحقة، إشعار بقيد راتب محول في الحساب)، ويمكن للعملاء الاشتراك بهذه الخدمة من خلال التوجه إلى فرع المصرف الذي يتعاملون معه وتقديم طلب الاشتراك في الخدمة.

رابعاً: البنك الناطق:

يوفر البنك الناطق مجموعة من الخدمات الإلكترونية بهدف توفير الراحة والسرعة في إدارة الحساب، أهمها (الاستفسار عن الرصيد وآخر الحركات الدائنة والمدينة، طلب دفتر شيكات، طلب كشف حساب، خدمة الاستعلام)[1].

وتعتبر **العملات الرقمية** واحدة من أكثر الوسائل التكنولوجية، إثارة للجدل

(١) راجع د. علاء التميمي: التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص٣٤.

في القرن الـ٢١، فهي عملة مشفرة ولم تتجاوز قيمة البيتكوين سنتا واحدا في البداية، لكنها سجلت في ديسمبر ٢٠١٧ إلى نحو ٢٠ ألف دولار للبيتكوين الواحدة.

والبتكوين نظام عملات رقمي لا تتحكم فيه البنوك المركزية، مثل العملات التقليدية، وهي وهمية فتعاملاتها تتم في الإنترنت ولا يوجد لها وجود مادي. وهناك أكثر من ١٠٠ عملة رقمية في مجال الإنترنت على الأقل، إلا أن البيتكوين تسيطر على ٦٠ في المئة من سوق هذه العملات.

ومن أهم فوائد الخدمات المصرفية الإلكترونية:

- سهولة إجراء العمليات المالية دون الحاجة إلى زيارة فروع المصرف مثل دفع الفواتير وتحويل الأموال وشراء المنتجات وغيرها.
- إتمام المعاملات المصرفية عبر الأجهزة المتاحة لذلك دون الحاجة إلى التعامل مع الموظفين في فروع المصرف.
- الراحة التامة في استخدام الخدمات الإلكترونية والولوج إليها في أي وقت كان ومن أي مكان.
- السرية التامة والأمان في استخدام الخدمات الإلكترونية الحديثة.
- خفض التكاليف المترتبة على العميل والمصرف في إجراء المعاملات المصرفية إلى الحد الأدنى.

على البنوك ان تدرك ان التقييم لمدى نجاح ومكانة البنك لا يقوم على ذات المعايير المعهودة في البيئة السابقة على التواجد على الانترنت، ذلك ان تقييم مواقع البنوك يخضع ايضا لاعتبارات اخرى غير اعتبارات نطاق الخدمة وحجم البنك والمعايير التقييمية التقليدية الاخرى، ومرد ذلك الطبيعة الخاصة لبنوك

الانترنت وحاجتها الى استراتيجيات امنية وتسويقية وتصميمية تختلف عن البنوك العادية، لها اثر في مستوى نجاح البنك ومستوى الموثوقية بخدماته، لهذا اعتمدت معايير مختلفة، منها على سبيل المثال المعايير التالية[1] :-

- نطاق تقديم البنك للخدمة وشمولها خدمات اضافية لخدمات البنوك الالكترونية التفاعلية.
- مدة عمل البنك في البيئة الافتراضية.
- عدد وانماط ونوعية الخدمات الالكترونية المقدمة.
- مستوى الامن والموثوقية من خلال الوسائل المتبعة.
- آليات العمل والمعايير المتبعة.
- بساطة الاجراءات التقنية وفعالية الوثيقة القانونية.
- حجم الروابط التي يوفرها موقع البنك الالكتروني وجهات خدمة الدعم والخدمات الوسيطة او الاضافية.
- مستويات النماء وتطوير الاعمال باتجاهات النماء في بيئة الانترنت.
- مقاربة المعايير المتقدمة مع حجم المؤسسة المصرفية وسوقها البشري والانمائي والفئة التي تصنف ضمنها.
- الاطار والمحتوى المعلوماتي المقدم على موقع البنك.
- الاطار التفاعلي مع الزبون.
- الوجود الاضافي والفعلي لموقع البنك على الارض وقدرة الوصل الى مواقع خدماته الفعلية.

---

(١) انظر يونس عرب: البنوك الالكترونية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.abhatoo.net.ma

وبتدقيق هذه المعايير وغيرها يلاحظ ان جهة التقييم لم تعد بالضرورة جهة مصرفية بل ان غالبية هذه المعايير يقوم بها مستشارون تقنيون او امنيون او قانونيون او نحو ذلك وخلاصة التقييم تكون محلا للمواد الاعلامية المختلفة مما يضع البنك في تحد التأثير بالرأي العام أو تأثر الرأي العام بأية إخفاقات.

ونري من جانبا التالي: أن تلك التقنيات المالية المتقدمة تتضمن على سبيل المثال استخدام الذكاء الصناعي في إصدار التوصيات الاستثمارية (الروبو أدفيس) وإدارة سجلات الكترونية موزعة ومؤمنة لتسوية المعاملات (البلوك تشين) وكذا استخدام البرامج اللوغاريتمية والتقنيات عالية السرعة في إصدار أوامر بيع وشراء الأوراق المالية (هاى فريكونسى تريدينج) إضافة إلى برامج التمويل والإقراض.

وتطبيق قواعد منظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، بما ييسر الإصدار والتوزيع الالكتروني لوثائق التأمين ويتيح للجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر التعامل من خلال تلك الآلية مع عملائها في تحويل قيمة القرض أو تلقى أقساط السداد منهم بصورة دورية.

وهو ما يوفر من مشقة الانتقال وييسر عليهم الانتظام في السداد كما أن يمثل سجلاً الكترونياً لإثبات السداد أكثر أمناً من الإيصالات الورقية التي يتم الاعتماد عليها حالياً.

فالتقنية المالية أتاحت ظهور ما يعرف بالاقتصاد التشاركي، على غرار شركة أوبر، وكذا منصات التمويل الجماعي (crowdfunding)، الذى يوفر من خلال منصات الكترونية إمكان التقاء مقدم منتج أو خدمة مع طالبها بصورة يسيرة ومبسطة.

إذا الترابط بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مع الخدمات المالية أو ما يعرف بالتقنية المالية (FinTech) أحدث طفرة عالمية في تقديم المنتجات المالية المصرفية والتأمينية والاستثمارية والتمويلية.

أن الكثير من الدول تعتمد في تحقيق الشمول المالي وزيادة استفادة شرائح أكبر من المجتمع من خدمات المؤسسات المالية على ما تتيحها التقنية المالية من سهولة الوصول للخدمة في كافة أنحاء البلاد ومن انخفاض نسبى في تكلفة تقديمها إضافة إلى اتاحتها على مدى ٢٤ ساعة فى اليوم، وهو ما لا تتيحه قنوات توزيع المنتجات التقليدية من فروع ومقرات شركات.

الفصل الثاني

تطبيقات منظومة الشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

شهد العالم في العقود الماضية زيادة هائلة في المعاملات والتسويات المالية بسبب تصاعد حركة التجارة الدولية. وهو ما صاحبه قلق متزايد من أن يؤدي تضخم حجم التعاملات المالية – إذا ما استمرت في الاعتماد على السداد النقدي – إلى ارتفاع معدلات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والجرائم المالية بشكل عام[١].

ومع تصاعد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتلالها أهمية بالغة في تنفيذ أهداف وخطط التنمية المستدامة لأغلب دول العالم، اتجهت النظم المالية الرقابية في معظم أنحاء العالم إلى الأخذ بسياسات وقوانين وبرامج للحد من التعاملات المالية النقدية، والانتقال تدريجيًا إلى الاعتماد على نظم المدفوعات الإلكترونية.

وبات هناك اتجاه عالمي لتحقيق الحكومة الإلكترونية؛ بدءًا من توفير معلومات عن الخدمات الحكومية، وانتهاءً بإمكانية الحصول على تلك الخدمات من خلال شبكات الاتصال المختلفة بدون انتقال المواطن من منزله أو موقع عمله، وقد ساعد على ذلك التطور التكنولوجي الهائل في السنوات الأخيرة، مما

(١) راجع في ذلك بسمة حلاوة : منظومة التحصيل الإلكتروني: تحديات التطبيق في مصر، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.ida2at.com/electronic-collection-challenge-applying-egypt/

جعل استخدام التكنولوجيا لتسيير الأداء الحكومي ضرورة ملحة.

وهناك اولويات لدي البنك المركزي والحكومة المصرية لتوسيع دائرة العملاء الجدد وشمولهم بمظلة الشمول المالي، إذ أن تعزيز تلك الأدوات سيسهل علي الدولة دمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي وتحقيق عوائد اقتصادية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لاستفادة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الدعم المصرفي.

وحقيقة الأمر فيوجد بعض الإجراءات التي قامت بها مجموعة من البنوك من بينها (الأهلي، القاهرة، مصر، قناة السويس، المصرف المتحد، الإمارات دبي الوطني، التعمير والاسكان) لتعزيز الخدمات الرقمية والانترنت البنكي واستخدامات تطبيقات المحمول كالمحفظة الإلكترونية لعمليات السحب والإيداع والمشتريات الالكترونية، وغير ذلك.

إذا توجد منظومة الدفع الالكتروني باعتباره أحد آليات تطبيق منظومة الشمول المالي بغرض تعظيم سبل الاستفادة العظمة للمواطنين من الخدمات البنكية ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

من خلال ذلك، يمكننا تقسيم الفصل الثاني كالتالي:-

المبحث الأول: الدور المؤسسي للشمول المالي للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.

المبحث الثاني: الدور التقني للشمول المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبحث الثالث: أثر الشمول المالي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول
الدور المؤسسي للشمول المالي
للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

الشمول المالي ببساطة هو الاتجاه لجعل الخدمات المالية والمصرفية متاحة لأكبر عدد ممكن من المواطنين والحد من القيود القانونية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون الاستفادة من تلك الخدمات على نطاق واسع في المجتمع[١].

وراء هذا الاتجاه العالمي الاعتقاد بأن تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومستدامة يتطلب فتح جميع قنوات المشاركة الاقتصادية وتمكين أصحاب الموارد والدخول المنخفضة من التمتع بما تتيحه الخدمات المالية والمصرفية من فرص للتمويل والاستثمار والتشغيل.

وفى غياب الشمول المالي، أي في ظل مناخ وقيود تعيق استفادة كل فئات الشعب من الخدمات المالية والمصرفية، فإن الاقتصاد يكون أقل كفاءة، والمنافسة مقيدة، والفرصة للحراك الاجتماعي محدودة.

ولهذا أصبح مؤشر الشمول المالي من المؤشرات المهمة لقياس التنمية الشاملة فى مختلف بلدان العالم.

وعلى ذلك دور الشمول المالي في ظل قانون التأمينات الاجتماعية، له دور هام جدا حيث يوجد صندوقان، الأول للعاملين بالحكومة والثاني للعاملين بالقطاع العام والخاص ويتولى كل صندوق بفروعه تقديم الخدمة التأمينية للفئات الخاضعة له مما ادى إلى تكرار العمليات والإجراءات التأمينية وكذلك

(١) انظر د. إيمان فؤاد محمد الشاذلي: أهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه، ط١، دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص ١٣٩.

تكرار التكلفة. إنشاء صندوق واحد لجميع فئات المؤمن عليهم يتولى إداراته الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وتقدم الخدمة التأمينية من خلال فروعه لجميع المؤمن عليهم بالمجتمع.

لا يوجد نصوص قانونية تلزم جهات الدولة المختلفة للربط الإلكتروني مع الهيئة. ووضع نص قانوني يلزم جهات الدولة المختلفة بتوفير البيانات اللازمة عن المواطنين إلكترونياً دون طلبها من أصحاب الشأن.

وأيضا يوجد خبير اكتواري لكل صندوق مما يؤدى إلى اختلال الفروض والأسس الإكتواريه التي يتم على إعداد التقييم الإكتواري لكل صندوق. تشكيل لجنة من الخبراء تتولى وضع الأسس والفروض الاكتوارية ومدي التقييم الإكتواري لنظام التأمين الاجتماعي في مصر.

أولاً: فلسفة وأهداف قانون التأمينات الاجتماعية:

١) فض التشابكات المالية بين الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي بشكل جذري ومنع ظهور تشابكات مالية في المستقبل واستيداع أموال التأمينات طرف وزارة المالية.

٢) الاستمرار في نظام المزايا المحددة طبقا للقوانين الحالية للتأمينات الاجتماعية.

٣) تغيير نظام تمويل التأمين الاجتماعي من التمويل الكلى إلى التمويل الجزئي.

٤) اتباع نظام الموازنة السنوية فى تأمين البطالة والحقوق المالية لتأمين المرض.

٥) دمج أجر الاشتراك التامينى الأساسي والمتغير في الأجر الشامل.

٦) إنشاء صندوق مستقل لاستثمار أموال التأمين الاجتماعي بإدارة محترفة.

٧) إنشاء صندوق للاستثمار العقاري تخصص له أراضي من الدولة.

٨) توحيد نسب اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لمختلف فئات المؤمن عليهم (عاملين لدى الغير - أصحاب العمال - العاملين المصريين بالخارج).

٩) تخفيض نسب اشتراكات التأمين الاجتماعي على الأخص العمالة غير المنتظمة بإعفائهم من حصه صاحب العمل.

١٠) الحفاظ على المزايا السارية في قوانين التأمين الاجتماعي الحالية وعلى الأخص حقوق المستحقين في المعاش.

١١) معالجة أجر حساب الحقوق التأمينية بمتوسط نسب التضخم خلال مدة الاشتراك.

١٢) تقرير زيادة دورية للمعاشات بالقانون يتحملها نظام التأمين الاجتماعي.

١٣) اتباع نظام الاشتراكات المحددة في نظام المكافأة.

١٤) إنشاء نظام للمعاش الإضافي يقوم على نظام الاشتراكات المحددة لأصحاب الدخول المرتفعة.

١٥) تشديد العقوبات لمنع التهرب التامينى، والمحافظة على حقوق المؤمن عليهم.

ثانياً: تحديات نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات:

- التشابك المالي لنظام التأمين الاجتماعي المصري مع الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي.

- تدنى عوائد الاستثمار على أموال التأمينات الاجتماعية.
- العجز الشديد في التوازن المالي (إكتوارى – نقدى).
- التهرب التأميني (عدم الإعلان عن الأجور الحقيقية وعدم التأمين على كامل القوى العاملة لدى صاحب العمل).
- ازدياد حالات المعاش المبكر، مما ترتب عليه أن أصبح الاستحقاق للمعاش المبكر أفضل من الاستحقاق لبلوغ السن.
- تدنى قيم المعاشات.

فالفكرة ليست جديدة، وجرى الحديث عنها فى العالم طوال العقد الماضى على الأقل، ولكن ما جعلها تتصاعد فى الأهمية أخيرا عدة عوامل، على رأسها الطفرة التى لحقت بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فصار من الممكن الاعتماد على الوسائل الحديثة لتجنب السفر والانتقال والتعاملات الورقية والسداد النقدى، والأزمات المالية العالمية المتكررة التى دفعت إلى اعادة النظر فى كثير من الأفكار التقليدية حول المصارف والتمويل والمخاطر المرتبطة بهما، والتحرك لفتح جميع مجالات المشاركة وكسر الحواجز الاجتماعية والثقافية فى المجتمع الحديث بشكل عام سواء فى مجال التمويل أو فى غيره[1].

وبهذا المعنى فإن الشمول المالى أحد أشكال الديمقراطية الاقتصادية

(١) راجع تفصيلًا د. سعيد فتوح مصطفي النجار، و د.خالد محمد نور عبد الحميد: الدور المؤسسي نحو الشمول المالي ورؤية مصر ٢٠٣٠،» دراسة تطبيقية على الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٥٧٩.

التى يكون لكل مواطن فيها جميع الحقوق والفرص المتاحة لغيره ولا يجوز معها التمييز أو الإقصاء.

ولكن يقابل ذلك عوامل أخرى تعرقل نجاح حركة الشمول المالي، وكلها مما تعانى منه مصر في الوقت الراهن.

من ذلك أن القوانين الصادرة في العقدين الماضيين كانت تميل نحو التركيز على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرهما من الجرائم المالية بما يتعارض مع الاتجاه للتبسيط والتيسير ورفع القيود، وعدم اهتمام المصارف والمؤسسات المالية بجذب صغار المدخرين والمستثمرين في ظل توافر قنوات مضمونة ومجزية لتوظيف أموالها خاصة من خلال تمويل الدين العام، وصعوبة تطويع النظم واللوائح والقوانين المنظمة للنشاط المصرفي والمالي كى تتناسب مع احتياجات وظروف قطاع كبير من الأنشطة غير الرسمية وغير المسجلة.

كذلك فإن المقصود بالشمول المالي لا ينبغي أن يقتصر على مجرد دخول فرع البنك والحصول على قرض بسهولة أو استخراج بطاقة ائتمان، بل يجب أن يمتد إلى الشمول الحقيقي الذى يتضمن الحصول على معلومات كافية عن السوق أسوة بكبار المستثمرين والمودعين، والتمتع بحماية قانونية كافية، والاستفادة بالموارد والخدمات والفرص المتاحة فى البلد عموما، لأنه بغير كل هذا فإن الشمول المالي يتحول إلى مجرد توفير للتمويل السهل دون باقي ظروف نجاح استخدامه وبالتالي الوقوع في شرك الدين والإفلاس والمزيد من الفقر.

ثالثاً: تطبيق المفتش الالكتروني من خلال منظومة الشمول المالي:

أن هذا النظام يحقق السرعة المطلوبة في ضبط المخالفات ويخفف العبء الذي يتحمله المفتش في حمله الكثير من النماذج الورقية أثناء عملية

التفتيش. ويهدف إلى سرعة إنجاز التفتيش على النشاط التجاري من موقعه، عبر إرسال إلكتروني للبيانات والموافقات والاشتراطات المطلوبة والمطابقة للقوانين واللوائح الخاصة بممارسة النشاط التجاري على مستوى الهيئة.

ويتيح نظام المفتش الإلكتروني تواصل جميع المفتشين بالمهام المسندة إليهم على مستوى الهيئة، إذ يسجل المفتش نتائج التفتيش ورصد المخالفات إلكترونياً من خلال الأجهزة المحمولة « تابلت » أو « آي باد »، إضافة الى التواصل المرئي المباشر مع الإدارة أثناء وجودهم في مواقع التفتيش، بم يسهم في الاستغناء عن جميع المعاملات الورقية بشكل نهائي.

كما يتيح النظام الفرصة للمفتشين لإعداد التقارير الإحصائية والبيانية من خلال المعلومات المُدرجة للاطلاع عليها من قبل أصحاب القرار، وتكون هذه التقارير على شكل رسوم بيانية وإحصاءات لعمليات التفتيش كافة.

أن «نظام المفتش الإلكتروني يهدف إلى تعزيز الدور الرقابي، حفاظاً على حقوق المستثمرين والمستهلكين، وعلى المظهر العام للهيئة»، ونؤكد على أن هذا النظام يسهم في رفع معدل الأداء وتحسين المظهر العام للهيئة بنسبة ٩٠٪، وتسريع نسبة إنجاز المعاملات بنسبة ٩٨٪، من خلال رصد المخالفات وتوثيقها، وتحسين الرقابة الدورية على أداء أصحاب الأعمال، وبما يسهم في رفع نسبة رضا المتعاملين وأصحاب المنشآت التجارية والمستهلكين بنسبة ٩٢٪.

أن «آلية عمل نظام المفتش الإلكتروني تبدأ من اجراء طلب المتعامل بفتح ملف تأمينى أو التفتيش الدوري المبدئي الميداني للتأمين على أصحاب الأعمال والعمال، أو أى طلب أخر، ليقوم النظام بإدخال الطلب وإبلاغ المفتش المختص الكترونياً ببيانات المنشأة والإجراء المطلوب، وذلك لتنفيذ زيارة ميدانية للموقع فوراً.

ونضيف هنا «مفتشون الهيئة يقومون على إثره، بتسجيل ملاحظاته حول موقع المنشأة وفق الاشتراطات المطلوبة مع إمكانية التصوير عن طريق جهاز (آي باد)، ليتم بعد ذلك إدخال البيانات والمعلومات عبر النظام وإرسالها إلكترونياً من موقع المنشأة، وبعد استكمال متطلبات النشاط مرفقة برسالة نصية قصيرة باللغة العربية إلى صاحب المنشأة أو المدير المسئول، تبلغه بنتيجة عملية التفتيش، إضافة إلى الخصائص الإضافية التي يوفرها النظام ومنها الخرائط وترميز المواقع».

ونلاحظ أن التوقيع التقليدي اليدوي على المستندات يساعد على إثبات هوية الشخص الموقع عليها، كذلك يستخدم التوقيع الرقمي أو الإلكتروني للتحقق من الهوية إذا كان مدعوماً بتقنيات التشفير مثل البنية التحتية للمفتاح العام PKI وتكون نتائجه أكثر فعالية من التوقيع اليدوي. ويمكن استخدام التوقيع الرقمي لإثبات هوية مرسل الرسالة أو الطرف الموقع عليها إلكترونياً ولضمان عدم تحوير محتوى الرسالة أو المستند. يسهل نقل التوقيع الرقمي لكن يصعب على أي طرف آخر تقليده، كما يتميز بإمكانية توثيق التاريخ و الوقت إلكترونياً.

ويساعد النظام المفتشين في تيسير ضبط المخالفة والاستعلام عن المخالفين عن طريق ربط التطبيق بالنظام المطبق بالهيئة، وذلك للبدء بتطبيق نظام التفتيش الإلكتروني في مجال الرقابة والتفتيش على أصحاب الأعمال، حيث يقوم المفتش من خلال النظام الإلكتروني بتحرير تقرير تفتيش ميداني لصاحب العمل إلكتروني وبعد الاستعلام عن بيانات صاحب العمل المخالف ومن ثم تحرير إنذار إلكتروني وإرسال رسالة نصية إلى كل صاحب عمل مخالف أو المدير المسئول تفيد إنذاره بإزالة المخالفات وكتابة هذه المخالفات فى الرسالة وأنه إذ لم يحضر إلى مكتب التأمينات المختص سوف يتم تحرير محضر ضده بالمخالفة خلال ٣أيام.

فإذا إرسل المستندات إلكترونياً يتم تخزينها وتحميله مباشرتاً على تطبيق المفتش الالكتروني ثم يتم تحميله إلكترونيا على نظام الهيئة تكون ظاهره لجميع المفتشين على مستوى الجمهورية فمن ثم يتم إعطاءه جواب إستيفاء إلكتروني، إما إذ لم يحضر لإستيفاء المحالفة يتم تحرير محضر ضبط بالمخالفة وإرسال المحضر إلكترونياً إلى قسم الشرطة المختص لتطبيق القانون عليه ويتم أيضا إرسال رسالة نصية إلى صاحب العمل أنه تم تحرير محضر وتم إرساله إلى قسم الشرطة المختص.

حيث يتيح النظام البحث والاستعلام في قواعد بيانات المنشآت، ليستفيد منها المفتشون في إظهار معلومات أي منشأة مخالفة، ورصد المخالفات آلياً، عبر أجهزة لوحية يزودون بها في الميدان.

وتسهيلاً لعمل المفتشين في رصد المخالفات بالميدان إلكترونياً، كما أن هذا النظام الذي يمكن المفتشين من أداء مهام التفتيش الميداني باستخدام أجهزة لوحية «ميني آيباد» او «تابلت «، سيوفر لإدارة التفتيش سهولة متابعة وقياس أداء المفتشين، واستخراج التقارير الخاصة بالزيارات وجدولة الزيارات إلكترونيا من خلال التطبيق الخاص بالتفتيش.

إن النظام يتميز بجوانب عدة، ومن أهمها الربط الإلكتروني مع قاعدة بيانات وزارة العمل أو السجل التجارى أو السجل المدنى وغير ذلك للاطلاع على تفاصيل بيانات ملف المنشأة أو السجل التجاري إلكترونياً، وكذلك الاطلاع على كافة التفاصيل التي تم ضبطها في الزيارات السابقة والحالية كإقرار المخالف وصاحب العمل بالمخالفة؛ وإمكانية إضافة الصور والمستندات لكل مخالفة يتم ضبطها بشكل إلكتروني.

والنظام يتميز بأنه آلية التواصل مع جميع مكاتب التامينات لمتابعة أي

مخالفة يتم رصدها في مكتب تامينات آخر إلكترونياً، إلى جانب الاستفادة القصوى من زيارة المفتش للمنشآت من خلال تعبئة استبيان عام لمعرفة بعض المعايير الإضافية عن المنشآت الغير مخالفة، وتفعيل التواصل بين الهيئة ومسؤولي المنشأة والعاملين؛ عبر إرسال رسائل نصية فورية تحتوي على ملخص الزيارة ورقم فاتورة سداد في حال وجود مخالفة ليتم سدادها بشكل آلي.

رابعاً: سياسة الشمول المالي في ضوء مظلة الحماية الاجتماعية:

فتم استخدام وتوظيف ثورة تكنولوجيا المعلومات والانترنت والتطور الكبير القائم في البنية التحتية لتحقيق الشمول لجميع الفئات بالخدمات المختلفة خاصة شمول الفقراء بالخدمات المختلفة وركزت والى على دور وزارة التضامن الاجتماعي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والثورة الرقمية والتطور القائم في تحقيق نقلة نوعية فيما يخص الحماية والامان الاجتماعي؛

نشير في هذا الإطار؛ إن عدد الأسر، التي تم تضمينها في شبكات الأمان الاجتماعى خلال ٣٥ سنة الماضية بلغت ١,٤ مليون أسرة؛ بينما فى آخر سنتين فقط نجحنا فى تضمين ٢,٠٤ مليون أسرة تحصل على الدعم النقدي تكافل وكرامة.

إلى أنه تم ربط ٢٦٥٠ وحدة اجتماعية كانت تعمل فى الماضي بشكل منفرد وبدون ربط على المستوى الأفقي أو الرأسي حيث نجدها اليوم تعمل بشكل تكاملي وتم ربطها بالمديريات وبقاعدة بيانات مركزي هي الأكبر والخاصة بالفقراء في مصر وتضم بيانات ما يزيد على ٢٠ مليون مواطن ممن تقدموا للحصول على برامج وخدمات تقدمها الوزارة.

أن برنامج تكافل وكرامة بلغ في المتوسط عدد المقبولين به ٥٢٪ من المتقدمين، يقابلهم ٤٨٪ تم رفضهم هذه، «النسبة الاخيرة تم العمل على البيانات الخاصة بها وتحليلها ومن خلال ذلك تم تصميم عدد من البرامج التي

عملت على توفير التنمية لها منها برنامج الألف يوم الذى يوفر التغذية والرعاية الصحية للام منذ بدء حملها حتى يتم الطفل عامين ويتم التنفيذ بعدد من المحافظات والقرى التي تعانى فيها الأمهات والأطفال من سوء التغذية».

ان استخدام الثورة المعلوماتية استطاع ان يحقق العديد من المزايا والنتائج منها تحقيق توفير حركة اسرع في العمل والحد والسيطرة على الفساد وان تمنح صورة مكبرة وواضحة بها العديد من التفاصيل الخاصة بالمجتمع الذى نعمل به ونخدمه؛ حيث يتضح لنا أن الشمول المالي لم يعد ينظر اليه على انه اداة لحماية الفقراء فحسب ولكنه أداة هامة لنمو القطاع المصرفي والمالي مقدمة فى ذلك نموذج اصحاب المعاشات والمستحقين والذى يبلغ عددهم ٩ مليون صاحب معاش ومستحق ، فقط مليون ونصف منهم من لهم حسابات بالبنوك يصرفون من خلالها المعاشات - والباقي من منافذ الصرف الاخرى؛ مشيرة الى ان توفير حسابات بنكية ومحافظ على المحمول لهذا القطاع من شانه ادماجهم في القطاع المصرفي بما يحقق الاستفادة من خدمات هذا القطاع ونجاحه فى تسويق خدماته.

وفي هذا الاطار أيضا تم إطلاق منظومة خدمات بالتعاون مع شركة اى فاينيس ومكاتب التأمينات- ٤٥٠ مكتب تأمينات بالصندوق الخاص و٩٠ فى الصندوق العام و٢٦٠٠ وحدة اجتماعية - بما يمكن صاحب المعاش من خلال كارت المعاش الخاص به من دفع فواتير الكهرباء والغاز ومصاريف تعليم ابنائه وغيرها، على أن الشمول المالي والرقمي مفيد للأفراد للحصول على خدمات وكذلك للمؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص.

خامساً: خصوصية الشمول المالي للتحصيل الالكتروني:

ترتيبًا على ما سبق، بدأت مصر سعيها في هذا الاتجاه منذ مطلع الألفية الجديدة، متخذة عددًا من الخطوات المتوالية تجاه ميكنة الخدمات الحكومية

بشكل خاص، بدءًا بإنشاء غرفة المقاصة المُميكنة بين البنوك عام ٢٠٠٢، وقانون التوقيع الإلكتروني عام ٢٠٠٤، وإنشاء منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني للمدفوعات الحكومية وإسناد أعمالها إلى شركةe-finance، ولكنها لم تؤدِ الدور المطلوب أثناء فترة إنشائها. بالإضافة إلى البطاقات المدفوعة مسبقًا لدفع المرتبات الحكومية عام ٢٠١٠، وبطاقات التموين الذكية عام ٢٠١٤، وبطاقات الوقود الذكية عام ٢٠١٥.

وقد اتخذت الدولة كل هذه الخطوات بإراداتها الحرة لتلحق بركب التطور العالمي. ولكن الملاحظ في كل هذه الخطوات أن أغلب البطاقات الإلكترونية التي قامت الدولة بإطلاقها حتى عام ٢٠١٨ هي بطاقات صرف فقط، ولا يمكن الدفع إلكترونيًا من خلالها.

إلا أنه مع بدء تنفيذ أجندة صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠١٦، كانت مصر مُضطرة إلى اتخاذ خطوات فعلية تجاه تفعيل الاقتصاد غير النقدي، وتقليل الاعتماد على النقود السائلة واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وبالأخص في المدفوعات الإلكترونية للحكومة، من خلال وجود حساب الخزانة الموحد للدولة، وتحقيق الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية للمواطنين.

وبناءً عليه، فقد تمت مناقشة قوانين جديدة للدفع عن طريق الهاتف المحمول عام ٢٠١٧، وإنشاء **المجلس القومي للمدفوعات** عام ٢٠١٧، وهو مجلس أُنشئ بقرار من رئيس الدولة يتضمن ١٦ عضوًا، ومحدد له ٥ اختصاصات، هي:

- تطوير نظم الدفع القومية.
- خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية.
- العمل على تحقيق الشمول المالي لضم أكبر عدد من المواطنين في النظام.

- حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع.
- تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها.

وأعلنت الحكومة بدء عمل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالهيئات والإدارات الحكومية، وقد سبق هذا القرار الموافقة على مشروع قانون تنظيم الدفع غير النقدي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨.

وستُسدد من خلال هذه المنظومة المستحقات المالية الحكومية، بما فيها الضرائب والرسوم الجمركية فيما يزيد عن ٥٠٠ جنيه، بإحدى الوسائل الإلكترونية، مع إتاحة سداد ما دون هذا المبلغ بوسائل الدفع الأخرى، أما فيما يزيد عن ١٠ آلاف جنيه فسيُسدد من خلال فروع البنوك العاملة بالسوق المصرفية المصرية[١].

ومع تطبيق نظام الخزانة الموحد للدولة ستُحول كل الحسابات الخاصة بالجهات الحكومية – والتي تبلغ ٦١ حسابًا – وجعلها حسابًا واحدًا، وسيتمكن المواطن من الدفع إلكترونيًا من خلال كارت يصدر من الهيئات البريدية والبنوك الحكومية، سُمي بكارت «ميزة»، ويمكن للمواطن استخراجه بمبلغ لا يزيد عن ٥٠ جنيهًا، ولا يُشترط أن يكون لديه حساب خاص في أى بنك، وسيُدفع في الجهات الحكومية من خلال ماكينات نقاط البيع، ويُمكن أيضًا أن يربط المواطن جميع حساباته بهذا الكارت، ويمكنه من خلاله صرف أي دعم يُقدم له والتعامل به في أي عمليات شراء أخرى من خلال ماكينات نقاط البيع

(١) راجع في ذلك احمد يعقوب: الدفع الإلكتروني يرفع النمو ويحقق الشمول المالي ويمنع مخاطر الكاش، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.youm7.com/story/2019/5/6/

المنتشرة في المحلات.

وعملت الحكومة المصرية على نشر ١٥ ألف ماكينة نقاط بيع، سيُتعامل من خلالها في الهيئات الحكومية للمبالغ التي تزيد عن ٥٠٠ وتقل عن ١٠ آلاف جنيه، بالإضافة إلى قيامها بتدريب العاملين من خلال ورش عمل، للتعامل مع الماكينات ونظام الدفع الجديد.

ولا شك أن تطبيق نظام الدفع الإلكتروني، والاتجاه بشكل عام إلى الاقتصاد الرقمي يحمل العديد من المزايا، من أبرزها:

- الإسهام في تعزيز عملية النمو بزيادة موارد الدولة الضريبية، والحد من عمليات التهرب الضريبي وغسل الأموال والرشوة والفساد، بالإضافة إلى المساعدة في ضم القطاع غير الرسمي لاقتصاد الدولة، حيث إن هناك علاقة تبادلية بين زيادة نسب الاقتصاد غير الرسمي والتعامل بالنظام النقدي، ناهيك عن تجنب الحكومة تكاليف اكتشاف والقضاء على منابع القطاع غير الرسمي.

- على مستوى القطاع المالي، فهو يساهم في تخفيض تكلفة طباعة النقود، وبالتالي استغلالها في تطوير القطاع وتقدمه، وإدخال التكنولوجيا المالية المتقدمة به في أغلب تعاملاته مع المواطنين.

- تسهيل عملية الدفع مقارنة بالطريقة التقليدية، وزيادة عنصر الأمان، وتجنب مخاطر سرقة النقود الورقية، وعدم التقييد بالحدود الجغرافية، فيمكن دفع الأموال لجهة خارج مصر بكل سهولة، وتوفير الوقت والمجهود.

كيف تسدد رسوم خدماتك الحكومية إلكترونيًا؟
المحافظ الإلكترونية عبر المحمول
شركات الدفع الإلكتروني مثل فوري وأمان
ماكينات التحصيل الإلكتروني
Mobile Banking
Savings
وسائل الدفع الإلكتروني أمام المواطنين للخدمات الحكومية
البريد المصري
EGYPT POST
بطاقات المرتبات
بطاقات الدفع الإلكتروني
البريد
إعداد- محمد علاء الدين

معوقات الدفع الإلكتروني:

مع التسليم بكل هذه المميزات السابقة، لا يمكن التأكد إذا ما كانت الدولة المصرية ستتمكن من حصد نتائج هذه الخطوة، أم أنها تُنفذها بشكل تقليدي مجاراةً لشروط صندوق النقد الدولي. وينبع هذا التشكك من عدة تحديات ستواجه الحكومة، أهمها:

(١) تضخم الجهاز الحكومي في مصر، وهو أبرز تحدٍّ يواجه عملية التحول الرقمي، حيث إن الميكنة وحدها ليست كافية، ولكننا نحتاج إلى نظرة متكاملة للتحول الرقمي لغلق الفجوة التي خلقها التطور التكنولوجي الهائل بين الأجيال، وبين الدول وبعضها.

(٢) يأتي ترتيب مصر في مؤشر التطور الرقمي متأخرًا للغاية، فقد حصدت المرتبة الـ ٥٤ من بين ٦٠ دولة حول العالم، وهو ترتيب متدنٍ جدًا يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا وتكنولوجيا رقمية ملائمة لتحقيق الأهداف.

(٣) البنية التحتية لشبكات الإنترنت في مصر ضعيفة للغاية، وهو ما سيصعب تطبيق هذا التحول، حيث تحتل مصر المركز ١٦٥ في مؤشر سرعة الإنترنت من بين ١٧٨ دولة، واحتلت المرتبة ٩٥ من بين ١٣٩ دولة على مستوى العالم في سرعة إنترنت الهاتف المحمول.

وقد ظهر جليًا ضعف البنية التحتية لشبكات الإنترنت في مصر أثناء تجربة إجراء امتحانات المرحلة الثانوية (أونلاين) للطلاب، حيث إنه مع بدء التطبيق والضغط على الشبكة ودخول الطلاب لأداء الامتحانات انقطعت الخدمة، وهو ما اضطر الحكومة إلى العودة لنظام الامتحان الورقي مرة أخرى بعد فشل التطبيق.

(٤) على الرغم من التغلب على مشكلة قلة الأفراد المالكين للحسابات

المصرفية في مصر (الذين قُدروا بحوالي ٣٠٪ من إجمالي عدد السكان حتى عام ٢٠١٧) بخدمة ماكينات نقاط البيع التي لا تحتاج كروت تفعيلها إلى امتلاك الأفراد لحسابات بنكية، إلا أنه عند زيادة قيمة الدفع عن ١٠ آلاف جنيه سيتعين على الفرد تسديدها في البنوك، وهنا ستظهر مشكلة انخفاض عدد الحسابات البنكية مره أخرى، وبالتالي سيحتاج الأفراد لفتح حسابات بنكية مرتفعة التكاليف لإتمام معاملاتهم، مما سيؤدي لهروبهم من تسديد أي معاملات لهم.

(٥) رغم ارتفاع نسب حاملي المحمول ومن يستخدمون الإنترنت في مصر، فإنه يقتصر التعامل فيهما على المكالمات ومواقع السوشيال ميديا، فقد بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في مواقع السوشيال ميديا حوالي ٧٠٪ مقارنة بنسبة لم تبلغ حتى ٥٪ من المستخدمين في عمليات الشراء عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى تفضيل المواطنين المصريين للتعاملات النقدية والتعامل وجهًا لوجه تبعًا للعوامل والموروثات الثقافية، حيث تصل نسبة التعاملات غير النقدية في مصر إلى ٢٪ فقط مقارنة بدولة عربية أخرى كالسعودية تبلغ نسبة المدفوعات النقدية بها ٣, ٣٢٪.

(٦) خطأ تعميم التجربة على كل المصالح في وقت واحد، خصوصًا بعد فشل تجربة وزراة التربية والتعليم مع الامتحانات، وهو ما سيؤدي إلى تكدس المواطنين على البنوك لاستخراج كروت الدفع، وبالتالي تعطيل مصالح عدد كبير من المواطنين، بالإضافة إلى ارتباك الموظفين أنفسهم في التعامل مع المواطنين بالنظام الجديد.

(٧) نظام الدفع الإلكتروني قد يواجه بعض التحديات التي تعيق انتشاره في مصر، مثل إمكانية تعرض البطاقات للسرقة أو الاختراق لعدم وجود نظام حماية قوي، كما أنه يخلق حالة من الإسراف لدى العميل، بسبب سهولة توفير

الأموال من خلال بطاقات الدفع[1].

ورغم ذلك الانتقادات إلا أن منظومة المدفوعات الإلكترونية الحكومية والتي من خلالها تم نشر ما يقرب من ١٥ ألف نقطة تحصيل إلكترونى (pos) تسهم أيضًا في رفع أداء المالية العامة من خلال الإدارة الجيدة والفعالة للتدفقات النقدية الحكومية مما يساعد على السيطرة على الفجوة التمويلية للموازنة العامة للدولة.

الأمر الذى يخفف من أعباء خدمة الدين العام بما يحقق خفضًا لأعباء هذا الدين وهو العامل الأهم في حدوث التضخم مما يزيد من فعالية جهود الدولة في السيطرة على الأسعار وهو أمر له أثار إيجابية مباشرة على المواطنين، بالإضافة إلى أن المنظومة الإلكترونية تسمح بإنشاء قاعدة بيانات مركزية للمتحصلات المالية وهو الأمر الذى سيساعد صانع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة في جميع المجالات.

حيث أن منظومة التحصيل الإلكترونية الجديدة والتحول من الدفع النقدي إلى الدفع الالكتروني تعد إنجازًا غير مسبوق، حيث إنها ستسهم في تحسين أداء الاقتصاد القومي ودعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي والذى يعد عاملا رئيسيًا للنمو الاقتصادي للدولة، وإدماج نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد القومي.

وأن منظومة المدفوعات الإلكترونية الحكومية تحقق مزايا عديدة وهي سرعة تحصيل إيرادات الدولة وزيادة العمر الافتراضي للعملات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها في الأسواق، بالإضافة إلى تقليص زمن تسوية التعاملات المالية وتخفيض تكاليف النقل والحد من مخاطر نقل الأموال

(١) راجع الموقع الالكتروني التالي: http://www.soutalomma.com/Article/

إلى جانب رفع كفاءة أداء وتنفيذ الموازنة العامة من خلال توفير الربط الإلكتروني بين أطراف القطاع الحكومي في المعاملات المالية.

المبحث الثاني
الدور التقني للشمول المالي
لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

فيما يتعلق بالشمول المالي والمعايير الدولية، فإن هذه الأخيرة تدعم من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة، بحيث يعتبر التنفيذ الغير الصحيح لتلك المعايير في أسواق المال الناشئة عامل رئيس في استبعاد من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية والمصرفية الرسمية، بالنظر لامتناع المصارف عن التعامل معهم حال عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعوق السلطات الرقابية القائمة على تطبيق القوانين من تعزيز النزاهة المالية، بالنظر لتعذر المقدرة على تتبع حركة الأموال.

كما ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، وهو ما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة والملائمة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها للفئات ذات الدخول المنخفضة[1].

وبالنظر إلى مشاركة العديد الجهات الحكومية والرقابية في تنفيذ مكافحة

(١) انظر د. عصام محمود عبد الحليم يوسف: دور الشمول المالي في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٤٩٩ وما بعدها.

غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى للشمول المالي، فإنه يتعين على الدولة وضع ضوابط لذلك.

فغسل الأموال: هي عملية تهدف الى إخفاء المصدر غير المشروع للأصول التي يجري الحصول عليها أو توليدها من النشاط الإجرامي من أجل حجب الارتباط بين الأموال وبين النشاط الإجرامي الأصلي. وهناك ثلاث مراحل لغسل الأموال هي: التوظيف والتمويه والدمج. ويشار بمصطلح التوظيف إلى أول استخدام للأموال المستمدة من أنشطة إجرامية في عملية تحويل مشروعة.

ويشار بمصطلح التمويه إلى عملية خلق سلسلة من المعاملات بهدف إخفاء المعاملة الأولى. ويشار بمصطلح الدمج إلى عودة الأموال إلى أنشطة مشروعة. وتمثل مرحلة التوظيف أكبر مصدر للمخاطر على الأعمال. وقد تحدث هيكلة للمعاملات على نحو يهدف إلى تحاشي الحاجة الموجبة لمسك الدفاتر أو إعداد التقارير وإبلاغها.

وقد يجري في هذا الصدد وضع بيان زائف أو الإدلاء بمعلومات زائفة. ويقتضي غسل الأموال وقوع جريمة أولية أساسية كمصدر للمال (كالفساد أو الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة أو التلاعب في الأسواق أو التحايل أو التهرب الضريبي،) إلى جانب وجود نية إخفاء متحصلات الجريمة من أجل دعم المسعى الإجرامي.

أما **تمويل الإرهاب** فينطوي على تدبير الأصول ومناولتها من أجل تزويد إرهابيين بموارد من أجل ممارسة انشطتهم. ومع أن هاتين الظاهرتين، أي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تختلفان من وجوه عدة، فإنهما غالبا ما تستغلان نفس مواطن الضعف في النظام المالي التي تسمح بمستوى غير ملائم من عدم

العلانية أو الشفافية في المعاملات المالية[1].

ينطوي تمويل الإرهاب على عرض أو جمع أو تقديم الأموال بقصد إمكان استخدامها في دعم أعمال إرهابية أو تنظيمات إرهابية. وقد تتأتى الأموال من مصادر مشروعة أو غير مشروعة على السواء. وعلى وجه أدق، وفقا للاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، يرتكب الشخص جريمة تمويل الإرهاب إذا قام بأيةوسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادته، بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها، أو هو يعلم أنها ستستخدم، كليا أو جزئيا، من أجل ارتكاب جريمة تقع في نطاق هذه الاتفاقية.

لذلك فالهدف الأساسي للأفراد أو الكيانات الضالعة في تمويل الإرهاب ليس بالضرورة هو إخفاء مصادر المال بل هو إخفاء كل من التمويل وطبيعة النشاط الممول.

وتؤدي ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عند تطبيقها بفعالية، إلى تجنب أو تخفيف الآثار العكسية للنشاط الإجرامي وتعزز نزاهة الأسواق المالية واستقرارها.

فعلى الدولة أن تتبنى سياسة واضحة وشاملة تلزم كافة الجهات بأدوات رقابة فعالة، تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها التالي:

١- التنسيق والتشاور بين كافة الأطراف المعنية وبصورة خاصة القطاع الخاص لتحقيق التوازن الصحيح، بين مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والهيئات القائمة على إنفاذ القانون، والجهات الرقابية على المؤسسات المالية

(١) راجع تفصيلًا: سياسة صندوق النقد العربي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منشورات صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٦، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.amf.org.ae/ar/page/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8

والمصرفية، وغيرهم من الأطـراف ذات العلاقة الضمان وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأمـوال وتمويل الإرهـاب، وعلى نحو يدعم تحقيق متطلبات الشمول المالي، كما يتعين مشاركة الخبراء المختصين بالشمول المالي والاستبعاد الاجتماعي، إلى جانب الاستفادة من الخبرات في مجال مخاطر مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، والتدابير الملائمة للرقابة في هذا الصدد[١].

٢- إجراء تقييم للمخاطر المحددة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لضمان الكشف عن نقاط الضعف في الأدوات الرقابية الحالية على المؤسسات المالية والمصرفية، كما من شأن هذا التقييم مساعدة الدولة على تحديد حجم عمليات غسل الأموال تمويل الإرهاب في أراضيها، مع ضرورة مراعاة التصدي للمخاطر الرئيسة، بحيث يتم التركيز على الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة، مع وجوب إجراء تقييم للموارد المتاحة لتنفيذ أدوات الرقابة الخاصة على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان التنفيذ الفعال لتلك الأدوات في سبيل المكافحة وساندة الشمول المالي، وهو ما يساعد الدولة على تصميم أدوات رقابة وفقا لقدرة مؤسساتها المالية والمصرفية، وكذلك وفقا للقدرات الخاصة بمقدمي الخدمات المالية.

٣- التدرج في تنفيذ الاجـراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتفادي تصميم أدوات رقابة مكلفة وذي تأثير محدود، بحيث يتعين على الدولة أن تستوفي معايير مكافحة غسل الأموال خلال فترة زمنية محددة مع مراعاة التدرج في خطوات التنفيذ بصورة سليمة.

(١) انظر: اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر: مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، برعاية: مركز المشروعات الدولية الخاصة بالقاهرة، فبراير ٢٠١٦، ص٤.

أما فيما يتعلق بالدول التي لا يتوافر لديها الموارد الكافية لتغطية كافة مجالات المخاطر المحتملة بصورة فعالة، فإنها يمكن تطبيق معيار المخاطر بموجب الأهمية النسبية لتلك المخاطر، كأن تعاني الدولة من عدم تطور قطاعها المالي بالقدر الذي يكفل له الحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[١]

٤- ضرورة تطوير السوق المالي لتشجيع الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية الرسمية، من خلال تقنين مقدمي الخدمات في القطاع غير الرسمي كما يجب تشجيع العملاء على التعامل مع مقدمي الخدمات في القطاع الرسمي للاستفادة بأكبر قدر من الحماية.

٥- ينبغي أن تتضمن السياسات التي تشجع الشمول المالي وتساند أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تيسير الإجراءات التسجيل أو الترخيص لمقدمي الخدمات المالية في القطاع المالي غير الرسمي الذي قد يلجأ إليه ذوي الدخول المنخفضة مع زيادة الخدمات المقدمة لتلك الفئة، الحد من المميزات المتاحة لاستخدام القنوات المالية غير الرسمية، كمحاولة منع وجود سوق موازي لأسعار الصرف من خلال اتباع سياسة مالية متوازنة للصرف، بالإضافة إلى تشجيع مقدمي الخدمات المالية الجدد، خاصة ذوي التكلفة الأقل والمتطلبات المالية البسيطة، على استخدام الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول[٢].

(١) انظر غسان أبو مويس: تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، يناير ٢٠١٨، ص ٤ وما بعدها.

(٢) راجع تفصيلًا د. أنس محمد احمد فكرين هلال: دور الشمول المالي في مكافحة تمويل الإرهاب، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٣٨٧.

وعلى ذلك فإن سياسات الشمول المالي فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الرشيدة، تكشف عن الأنشطة الإجرامية المالية لها تأثيرات سلبية تأخذ طابعا دوليا، وأنها تؤثر على نزاهة القطاع المالي واستقراره في الدول، حيث يستغل ممولي الإرهاب من غاسلي الأموال التشابك الكامن في صلب النظام المالي الدولي، وكذلك الاختلافات بين الأنظمة والقوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تجتذبهم بصورة خاصة النطاقات القانونية التي يسودها ضوابط غير فعالة أو ضعيفة، حيث لديهم الامكانية حينئذ على نقل أموالهم المتحصلة من مصادر غير مشروعة إليها بشكل أسهل ومن غير أن تنكشف مخططاتهم في هذا الشأن.

ولا ريب أنه كلما كان نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتوافر لديه الأدوات الرقابية والتنفيذية الفعالة التي تمكنه من تنفيذ نصوصه، فإن ذلك يعزز من نزاهة النظام المالي واستقراره، إلى جاني تيسير دمج الدولة في الجانب المالي الدولي، فالنظم القوية من شأنها تعزيز إدارة المالية العامة والحوكمة الرشيدة، فنزاهة النظام المالي الوطني لاستقرار القطاعين المالي والاقتصادي على الصعيدين الداخلي والدولي على حدا سواء.

وتشجع المعايير الدولية النزاهة المالية من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهـاب وتساند مكافحة الجريمة. وهنا، ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لأصحاب الدخول المرتفعة[1].

(١) راجع تفصيلًا: المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين(OECD)

ففي حالة عدم وجود نظام قومي لتحديد الهوية، أو إذا كان النظام يفتقر إلى النزاهة، أو كان من الصعب الوصول إلى البيانات، فإن المؤسسات المالية غالبا تتكبد تكاليف إضافية للتحقق من معلومات الفحص النافي للجهالة للعميل، مما قد يدفع المؤسسات إلى الانسحاب من المعاملات منخفضة القيمة.

وإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي لديها أنظمة قومية للتحقق من الهوية قد تخفق فيتم تغطية نسبة من أصحاب الدخول المنخفضة أو من يقطنون مناطق ريفية نائية، وتتركهم بلا مستند هوية رسمي.

هذا، ونظرا لاشتراك الكثير من الجهات الرقابية في تطبيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا جوانب أخرى للشمول المالي، فإنه يتعين على الدولة أن تتبنى سياسة واضحة تلزم كافة الجهات بأدوات رقابة فعالة، على أن تشتمل هذه السياسة تحقق عدة أهداف، منها:

١. التشاور بين كافة الأطراف ذات العلاقة وخاصة القطاع الخاص لتحقيق التوازن السليم:

فيتعين التشاور بين مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، وهيئات تنفيذ القوانين، وجهات الرقابة على المؤسسات المالية، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، لضمان وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يدعم في ذات الوقت متطلبات الشمول المالي؛ كما يتعين إشراك الخبراء بمواضيع الاستبعاد الاجتماعي، والشمول المالي، والخدمات المالية غير الرسمية، إلى جانب الاستفادة من خبرات أخرين (مثل: مقدمي الخدمات المالية غير المسجلين، ومقدمي خدمات الرعاية الاجتماعية في مجال مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مجموعة العمل المالى (FATF)، فبراير ٢٠١٢.

٢- **تقييم المخاطر المحددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة**: حيث تساعد عملية تقييم المخاطر الحكومات على تحديد نقاط الضعف في أدوات الرقابة الحالية، وبالتالي تصميمها بشكل ملائم يتناسب مع حجم المخاطر[١].

ومع ذلك تحتاج الحكومات إلى تقييم متوازن للمخاطر مع الأخذ في الاعتبار نقاط الضعف في الأنشطة والخدمات المالية المتاحة والمخاطر المرتبطة بها. وعلى الدول النامية أن تعتبر تقييم المخاطر عملية مفيدة تساعدها في استخدام مواردها المحدودة للتصدي للمخاطر الرئيسية، بحيث يتم التركيز على الأنشطة مرتفعة المخاطر.

٣- **تقييم الموارد المتاحة لتنفيذ أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومساندة الشمول المالي**: وهذا يساعد الدولة على تصميم أدوات الرقابة.

لذلك؛ فقد اتجهت النظم المالية الرقابية في العالم إلى الأخذ بسياسات وقوانين وبرامج للحد من التعامل النقدي والانتقال تدريجيا إلى الاعتماد على نظم المدفوعات المصرفية والبريدية والإلكترونية، لما تحققه من كفاءة اقتصادية تحد من الجرائم الاقتصادية.

ففي مصر، وبرغم مبادرات وبرامج طموحة تبنتها الحكومة، إلا أن الاقتصاد المصري لا يزال يعاني من طغيان التعاملات النقدية على الرغم مما يسببه من مخاطر وتشجيع على الممارسات غير المشروعة هذا، وقد شهد العالم في الأعوام الأخيرة اهتماما متزايدا بقضايا مكافحة تمويل الإرهاب والجرائم

(١) راجع د. عصام محمود عبد الحليم: دور الشمول المالي في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرجع سابق، ٥١٠.

المالية؛ حيث صدرت العديد من الضوابط والقواعد المنظمة للمعاملات المالية والمصرفية، للتأكد من سلامة ونزاهة النظام المالي والمصرفي[١].

٤- **إعداد أدوات رقابة خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع المعاملات ومقدمي الخدمة**: ففي حالة تدني مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن للدول تطبيق إجراءات مبسطة للفحص النافي للجهالة، واستخدام توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) العمل أدوات لا تعوق الشمول المالي.

٥- التدرج في تنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إن اقتضت الضرورة؛ فيتعين على الدول السعي نحو استيفاء معايير مكافحة غسل الأموال خلال فترة مقبولة مع وضع خطة زمنية محددة التواريخ لمراحل التطبيق مع مراعاة التدرج في خطوات التنفيذ بصورة سليمة، لتفادي تصميم أدوات رقابة مكلفة وذات تأثير محدود.

وفيما يتعلق بالدول التي ليس لديها موارد التغطية كافة مجالات المخاطر المحتملة على نحو فعال، فإنها تستطيع أن تتبع منهج يستند إلى المخاطر وفقا للأهمية النسبية[٢].

٦- **تطوير الأسواق لتشجيع الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية**

---

(١) انظر: البنك المركزي المصري، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول، مطابع البنك المركزي المصري، نوفمبر ٢٠١٤، ص٣.

(٢) راجع العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥:

https://www.amf.org.ae/ar/page/%D9%85%D9%83%D8%A7%

الرسمية؛ وذلك بعدة طرق[1]، منها:

- تيسير إجراءات التسجيل أو الترخيص لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي، ومن يخدمون العملاء ذوي الدخول المنخفضة.

- وضع ميثاق السلوك لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي، وزيادة مستوى الخدمات المقدمة للعملاء أصحاب الدخول المنخفضة.

- الحد من المميزات المتاحة لاستخدام القنوات غير الرسمية.

- تشجيع مقدمي الخدمات المالية الجدد، خاصة ذوى التكلفة الأقل والمتطلبات الأيسر، مثل: الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول.

المبحث الثالث
أثر الشمول المالي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وفى البداية نود الحديث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث اهميتها وخصائصها ومعوقتها ثم ننتقل الى دور الشمول المالي في المساهمة الاجتماعية لهذه المشروعات.

فمصطلح المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المصطلحات المتداولة في السنوات الاخيرة؛ لحل مشكلة البطالة التي غطت جوانب العالم وتوفير الاستثمار لتشغيل المواطنين عبر برامج حكومية او خاصة ذلك بعد الازمة المالية العالمية التي القت بظلها على الاقتصاد العالمي وادت لانهيار اسواق المال في معظم انحاء العالم بنسبة كبيرة، وتتميز تلك المشاريع بقلة إستثمارتها الرأس مالية مع ارتفاع العائد الانتاج والتكيف مع المتغيرات والظروف الاقتصادية.

(١) انظر: فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٠، ص١.

أولاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يتضح لنا وتتجلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حجم المساهمة الكبيرة التي تقوم بها فى اجمالي الناتج المحلى والصادرات؛ حيث تساهم في اجمالي الناتج المحلى للدول الصناعية بنسبة ٢٧٪ في اليابان، و ٦٢٪ في فرنسا، أما مساهمتها في الصادرات يصل ال ١٤٪ في اليابان، و ٥٣٪ في ايطاليا، اما في الدول الصناعية الاسيوية تشهد مساهمة انتاجية بنسبة ٤٠٪ في كوريا الجنوبية، و٦٠٪ في الصين، هذه بالإضافة الى دور تلك المشاريع في اقتصاد الدول النامية[١].

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على النحو التالي:

١. تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة ذات الكثافة الأعلى، وتميل الى توزيع الدخل بصورة اكثر عدالة، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة فهي تلعب دوراً مهماً في خلق قرص العمل بما يخفف من حدة الفقر اذ انها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل اجور معقولة للعمال من الاسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن الى المصادر البديلة للدخل.

٢. تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الانتاجية الشاملة فهي تساعد على استيعاب الموارد الانتاجية على مستويات الاقتصاد كافة وتسهم في ارساء انظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة وهى تنتشر في حيز جغرافي موسع من المشاريع

(١) د. أحمد السيد محمد رمضان: التمويل كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص١٧٦.

الكبيرة وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهارتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحضر والريف.

٣. تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية فهي تميل الى تبنى اساليب الانتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الاسواق غير الرسمية اصبحت اسعار عوامل الانتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة افضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالإسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

٤. كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت الى زيادة معدلات التقنية الانتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات وبانتشار طريقة الانتاج على دفعات، اصبح من الاهمية اقامة مصانع اصغر حجماً واقل تكلفة استثمارية على ان يركز كل مصنع في انتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

٥. تساهم كذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والحد من مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً اذا ما قورنت بتكلفة فرص العمل بالمؤسسات الكبرى.

٦. تعد المشروعات المتوسطة في الدول النامية نواه بزوغ نشأة القطاع الخاص وتساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لاسيما التي تحجم المنشآت الكبيرة عن انتاجها[١].

(١) انظر السيد أحمد عبدالخالق: المشروعات الصغيرة في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٢٤، ١٩٩٨، ص١٧٩.

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

١) انخفاض الطاقة الانتاجية ساعد التطوير التكنولوجي على امكانية تجزئة العمليات الانتاجية، ومن ثم قد اتاح للدول النامية الدخول في مجالات انتاجية ومنها مجال الصناعات الكيميائية على سبيل المثال والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.

٢) انخفاض الحجم المطلق لرأس المال: تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال وهو ما يتلائم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية.

٣) انخفاض الاجور: تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الاجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدى الى ارتفاع الاجور في المشروعات الكبيرة.

٤) مراكز تدريب: تعتبر المشروعات الصغيرة مراكز لتدريب العمالة من ثم امداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

٥) الاعتماد على الخامات المحلية: تعتمد غالبية المشروعات الصغيرة على الخامات المحلية ومن ثم تقل الحاجة الى الاستيراد وما لذلك من اثر ايجابي على الميزان التجاري.

٦) القدرة على الانتشار الجغرافي: حيث يساعد ذلك على اقامة المشروعات الصغيرة في اماكن متفرقة بالبلاد مما يساعد على التخفيف من حدة التركيز الصناعي، وأثر ذلك ايضاً على تخفيف الهجرة من الريف الى الحضر.

٧) تؤدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلاً من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.

ثالثاً: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يواجه نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم مجموعة من المعوقات، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لأخر، ولكن هناك بعض المعوقات التي تعتبر معوقات موحده أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم؛ من بينها التالي:

١. صعوبات تمويلية يوجد العديد من الصعوبات التمويلية التي تعوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها:

اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الاحيان على التمويل الذاتي، وبالتالي فهي تعمل في حدود الامكانيات المالية المتاحة لها من خلال الاوراق المالية او اصدار سندات للاقتراض. فالتمويل المتاح في بعض الاحيان لهذه المؤسسات يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها نظراً لانخفاض مدة الائتمان او لعدم كفايته فتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلات تمويلية ترجع الى تردد بعض البنوك التجارية في منح هذه المؤسسات قروض ائتمانية ما لم تكن تلك المؤسسات مشهورة أو لها ضمان[١].

وفى حالة توفير الضمان المناسب فإنها تتحمل تكلفة مرتفعة نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة، وهو ما يسقط جزأ كبيراً من ارباح هذه المشروعات ويؤثر ذلك على قدرتها الانتاجية وتحسين خدمتها.

٢. صعوبات تسويقية وادارية: تعد الصعوبات التسويقية؛ من أهم الصعوبات

(١) راجع عبد الحميد صديق عبد البر: تجربة المشروعات الصغيرة في مصر المعوقات والتحديات وأساليب العلاج – دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٥١٠، السنة مائة وأربعة، أبريل ٢٠١٣، ص٥ وما بعدها.

التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدى الى ضعف الكفاءة ويرجع ذلك الى انخفاض الامكانيات المالية وكذلك لعدم وجود منافذ تسويقية منتظمة للوصول الى المستهلك المحلى والخارجي[١].

٣. صعوبات فنية: تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خبرات اصحابها في العمل وتستخدم أجهزة ومعدات بدائية وأقل تطوراً عن المستعملة في المؤسسات الكبيرة، ولا تتبع اساليب الصيانة المتطورة وذلك بحسب امكانيتها المادية، كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الانتاج لا يخضع لمعايير فنية٣[٢].

ومن ثم يمثل هذا تحدي كبير للنمو وتحسن في الجانب الاقتصادي، بحيث تتحقق عملية تخطيط متكاملة ومتناسقة ومتوازنة لتنمية كافة القطاعات الاقتصادية في مجتمع معين.

رابعاً: تأثير الشمول المالي على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

(١) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات ضخمة في عصر نظام اقتصادي حر ونظم السوق المتاحة، لأنها المحرك الرئيسي في تطور الاقتصاد واهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاد الدول بشكل عام ولذلك ينصب عليها محور الدراسات كونها العمود الفقري لاقتصاد اي دولة.

---

(١) هالة محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٠.

(٢) انظر تفصيلًا اشرف عبد العليم أبو المعاطي: دور الصناعات الصغيرة في علاج بعض مشكلات القطاع الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٩٢، ص٣٣.

ويدل على ذلك اتساع حجم المشروعات الصغيرة في الدول سواء المتقدمة أو النامية؛ وتشير الدراسات أنها تساهم بحوالي ٤٦٪ من الناتج المحلى العالمي. ولذلك نجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر اهمية لاقتصادنا لتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني والدولي.

ويتضح ذلك من عدة امور اولها: في زيادة دخل الفرد، والتغيير في هيكل المجتمع، وزيادة ثروة الافراد، وكذلك المعرفة الفعلية بين متطلبات المجتمع الاقتصادية وسد حاجة السوق فتعتبر من وسائل التجديد والابتكار في المجتمع- واكثر من ذلك- فأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توجيه الانشطة للمناطق الاكثر احتياجاً في مجالات معينة واقامة المشروعات في تلك الاماكن، ويؤدى ذلك الى التكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الاعمال التجارية فضلاً عن العمل على تطور الاقتصاد من خلال تحويلها فيما بعد الى مشروعات كبيرة، اضافة الى تنمية الصادرات سواء من خلال الانتاج المباشر أو غير المباشر من خلال الترابط والتنسيق بين المشروعات المتوسطة والصغيرة وشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود١[١].

(٢) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة؛ ويرى الكثير من الخبراء[٢] ضرورة الاهتمام بالمشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد ما حققت هذه المشروعات نجاحات في مجال الاقتصاد لعدة دول حيث انها تساهم بدور كبير في توفير فرص عمل، وتساهم في ارتفاع مستوى الفرد وتوفير

(١) انظر تفصيلًا د. صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص١١.

(٢) راجع تفصيلًا ماجدة أحمد شلبي: ندوة حول مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧، ص٧٠.

السلع بأسعار في متناول محدودي الدخل.

ويشار الى أن هذه المشروعات تساهم بنسبة كبيرة من الناتج الاجمالي وهذه المؤشرات تتطلب اعطاء هذا القطاع اهمية كبرى ليكون محركا للاقتصاد وتشغيل العدد الاكبر من المواطنين؛ وتشير الحقائق الى ان الولايات المتحدة الامريكية اعتمدت خطة لمعالجة البطالة وذلك بالتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم الكافي لها وكان نتيجة ذلك توفير اكثر من خمسة عشر مليون فرصة عمل٢[١].

كما توجهت كل من اليابان والصين وايطاليا لمعالجة مشكلة البطالة بحلول ابتكارية تتجه صوب المشروعات الفردية الصغيرة والمتوسطة ذات المنتجات المطلوبة والبسيطة والغير معقدة تكنولوجيا والتي لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة أو ضخمة ولا تحتاج لنظام ادارى ومحاسبي معقد.

ويمكن تأسيسها برأس مال قليل مثل صناعة الملابس والمنتجات ذات الاحتياجات البسيطة وتستوعب عمالة كبيرة ومطلوبة لدى السوق المحلى والدولي فتوجد العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحتل أهمية كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة.

فالتجربة الايطالية سالفة الذكر من اهم التجارب العالمية التي اكدت ان تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة ولكن من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي اصبحت من كبرى الشركات

(١) انظر أشرف محمد دوابه: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلم الإدارية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠٦، ص١٨.

العالمية والمصدرة للعديد من السلع ذات الجودة العالية، واعتمدت ايطاليا في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التعريف المعمول به من الاتحاد الاوروبي والقائم على معيار الحجم وطبيعة العلاقات مع المؤسسات الاخرى.

كما أن اليابان له دوراً كبيراً في ازدهار الاقتصاد عن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتمدت الدولة على توفير الايدي العاملة المدربة والمؤهلة في عملية التجديد والتطوير، وذلك باهتمام الدولة لهذه المشروعات ورعايتها واسهام هذه الصناعات في تحقيق التنمية الاقتصادية وقامت دولة اليابان بالقضاء على جميع العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة ،واهتمت بوضع القوانين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نمو في الاقتصاد؛ فالتجربة اليابانية تعد من اهم التجارب العالمية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].

كما كان للتجربة الهندية دور كبير في فلسفة الاعتماد على الذات وزيادة فرص العمل من خلال تبنى الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويرجع اهتمام الدولة بهذه المشروعات لتشجيع هذه النوعية واعتبارها احد الوسائل لمواجهة البطالة والفقر، واستطاعت الهند ان تحدث طفرة كبيرة في التنمية الاقتصادية على الرغم من ارتفاع نسبة الفقر بها ولكن قامت الحكومة الهندية بتشجيع دور القطاع الخاص والمشاركة في العملية التنموية.

(١) عرض عام عن الشمول المالي، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي على الرابط التالي:
http://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

الفصل الثالث

تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

يقوم نظام الشمول المالي على ركائز أساسية تعتمد على دعم البنية التحتية المالية: مثل تطوير نظام الدفع، وتوفير قاعدة بيانات شاملة، تعزيز الانتشار الجغرافي، والحماية المالية للمستهلك، وتطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.

وتشمل آليات الشمول المالي – أيضاً - التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع ومكاتب صغيرة لتمويل المشروعات متناهية الصغر، وزيادة عدد الماكينات الآلية، وتطوير نظام الدفع الحكومي، والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والعمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.

كل هذه الآليات مع تعزيزها بعملية التثقيف المالي للوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، والعمل على تطوير مستويات الوعي لكل فئات المجتمع ومساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة فيما يتعلق بمعاملاتهم المالية المختلفة وتوقي المخاطر المتوقعة؛ بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما في محاورها الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن آليات هذا النظام موجهة لتحقيق خليط من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجملها[1].

(١) راجع د.أحمد بغدادى رشدي: الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.elzmannews.com/٢١٥٧٩١

نوضح الفصل الثالث من خلال التقسيم التالي:-

المبحث الأول: تكريس الارتباط بين التنمية المستدامة والشمول المالي.

المبحث الثاني: واقعية شمولية تطبيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول
تكريس الارتباط بين التنمية المستدامة والشمول المالي

ربما يبدو الشمول المالي وكأنه مفهوم يقتصر على فئة معينة، غير أن معناه حقيقي فيما يخص ١,٢ مليار شخص ممن أصبح لهم حسابات مالية منذ عام ٢٠١١، بما في ذلك ما يتجاوز نصف مليار شخص في السنوات الثلاث الأخيرة.

ومع الحصول على حساب مالي، لم يعد الناس بحاجة إلى الاعتماد على النقود أو التعامل النقدي وحده، أو الاحتفاظ بمدخراتهم في بيوتهم. ويربط الحصول على الخدمات المالية الناس بالنظام المالي الرسمي، مما يجعل حياتهم اليومية أسهل ويتيح لهم بناء الأصول، وتخفيف حدة الصدمات المتعلقة بحالات الطوارئ، أو المرض، أو الإصابة، وضخ استثمارات منتجة.

وتقود التغيرات والابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا، ولاسيما انتشار استخدام الهواتف المحمولة، إلى الحصول على الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي. وتوضح الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول أن صناعة خدمات النقود عبر الهاتف المحمول تدير مليار دولار يومياً عبر ٢٧٦ عملية توزيع للنقود عبر الهاتف المحمول في ٩٠ بلدا. وقد جلبت الهواتف المحمولة ومراكز الخدمات الأخرى الخدمات المالية إلى الناس بدلاً من اضطرارهم إلى الانتقال لمسافات طويلة للذهاب إلى البنوك[١].

(١) انظر البنك المركزي المصري، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول، مرجع سابق.

بالإضافة إلى ذلك، تحدث شركات التكنولوجيا المالية تغييرات سريعة في القطاع المالي، مما يجعل توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية أيسر من ذي قبل. على سبيل المثال، تعمل المنصات الفائقة مثل على بابا/وآنت فينانشيال على سرعة توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية من خلال أسواق الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي.

ويُعد هذا الابتكار و«الحركة» في الخدمات المالية أمران أساسيان. تزايد أهمية الخدمات المالية في حالات عدم الاستقرار والصراع. ويمكن أن تؤدي القدرة على توفير خدمات مالية جيدة قبل الأزمات الإنسانية وأثناءها وبعدها إلى تحسين قدرة الناس على الصمود والمساعدة في الحفاظ على سبل كسب العيش.

على سبيل المثال، يمكن أن تساعد التحويلات النقدية في حالات الطوارئ، وخاصة عبر الآليات الرقمية، في مواجهة الضعف المباشر والتخفيف من أثر الأزمات.

ويتحول الشمول المالي إلى العديد من الفوائد المحتملة الأخرى للتنمية- ولاسيما ما يتحقق بفضل استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية[1].

وبوصفهم أصحاب حسابات مصرفية، فمن الأرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل خدمات الائتمان والتأمين، وبدء الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، والتعامل مع الصدمات المالية، مما يمكن أن يحسن جودة حياتهم بشكل عام.

(١) راجع العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق.

مع تركيز البلدان على استخدام الحسابات المصرفية، فإنه من الضروري أيضًا أن تركز على توسيع نطاق الحصول على التمويل ليشمل الشرائح السكانية التي يتعذر الوصول إليها، مثل النساء والفقراء ومن يعيشون في مناطق ريفية. وتوضح أحدث بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن النساء يمثلن نحو نصف الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك، وأنهن يعشن في أسر فقيرة، أو أنهن خارج القوى العاملة.

وثمة حاجة إلى تصميم الخدمات المالية بحيث تناسب احتياجات المستخدمين لأول مرة، والذين قد يحتاجون إلى منتجات مخصصة وما يقترن بها من خدمات محو الأمية المالية التي توضح لهم كيفية استخدام المنتجات المالية.

والحقيقة أن القدرة المالية - معرفة كيفية استخدام الخدمات المالية وفهمها - هي ما أكسب العديد من الأفراد لفتح محلات ومشروعات، وبغية زيادة استخدام الحسابات المصرفية، يمكن للبلدان تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات رقمية – أي التحويلات والأجور الحكومية.

من ناحية أخرى، يمكنها البدء بالاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل بطاقات الهوية الرقمية والتاريخ الائتماني على الإنترنت – فإذا تمكن الأشخاص من إثبات هويتهم وتقديم سجل ائتماني، فمن الأرجح أن تسمح لهم المؤسسات المالية بفتح حساب.

مدخل إلى الشمول المالي
مجموعة البنك الدولي
كيفية الوصول إلى هناك؟
محرومون من الخدمات
لا يمتلكون حسابا مصرفيا أساسيا
لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية (أو تتوفر إمكانية مقيدة)
يعتمدون على المعاملات النقدية
حساب معاملات
بنوك
مؤسسات التمويل الأصغر
عمليات شبكات الهاتف المحمول
شركات بطاقات الائتمان
شبكات البريد
التعاونيات المالية
المدخرات
الائتمان
المدفوعات
التأمين
التمويلات المالية
يحصلون على خدمات
يمتلكون حسابا للمعاملات
يحصلون على مجموعة واسعة من الخدمات المالية
ما المطلوب للوصول إلى هناك؟
توسيع الشمول المالي
ابتكار خدمات تتركز على العملاء
قدرات مالية
حماية قوية للمستهلك
تحسين البنية التحتية المالية
مزيد من نقاط الوصول ذات التشغيل البيني
توسيع الشمول المالي
التزام القطاعين الخاص والعام
بيئة تنافس منفتحة ومتكافئة
كيف يوفر الشمول المالي الفرص
الأفراد
يمكنهم بسهولة أكبر:
إدارة المصروفات
تيسير الاستهلاك
الحد من الصدمات والمخاطر
الاستثمار في التعليم والصحة
الادخار من أجل المستقبل
إجراء مدفوعات سليمة ومأمونة
منشآت الأعمال
يمكنهم بسهولة أكبر:
الازدهار والنمو
الحد من الصدمات والمخاطر
الاستثمار في البشر والأصول
خفض تكاليف المعاملات
إجراء مدفوعات سليمة ومأمونة
الاقتصادات
يمكنهم بسهولة أكبر:
تخصيص الموارد
تنويع أنشطة المشاركة الاقتصادية
إيجاد الوظائف والابتكار
زيادة المدخرات الوطنية
زيادة الكفاءة
زيادة التنافسية
تعزيز الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية
زيادة الأرباح والتنافسية والنمو
زيادة النمو الاقتصادي، وتقليص التفاوتات (في الدخل وبين الجنسين)
www.worldbank.org/financialinclusion | @WBG_Finance #finaccess2020 | أكتوبر 2016

توضيح شكل، مدخل عن الشمول المالي[1]؛

يوضح ذلك الشكل في البداية؛ كيفية الوصول إلى على الخدمات المالية من خلال تطبيق الشمول المالي؛-

فالشريحة الأولى: محرومون من الخدمات؛ حيث لا يمتلكون حسابا مصرفيا، ولا تتوفر لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية، ويعتمدون على المعاملات النقدية.

والشريحة الثانية: يحصلون على خدمات؛ حيث أنهم يمتلكون حسابا بنكي، ويتعاملون بالخدمات الالكترونية المتوفرة.

هذه الشرائح يكون لهم عدد وسائل للوصول إلى التعاملات النقدية من بينها؛ بنوك، ومؤسسات التمويل، والهاتف المحمول، وشركات لبطاقات الائتمان، وشبكات البريد المنتشرة، وغير ذلك من الوسائل.

أيضا يوضح الشكل ما هي الضوابط للوصول إلى تطبيق الشمول المالي الأشمل والأعم، من خلال النقاط التالية؛-

- توسيع الشمول المالي، وابتكار خدمات تتركز على العملاء.
- تحسين البنية التحتية المالية، وتحقيق طموح المستهلك في الحماية والأمان.
- توسيع نقاط الوصول ذات التشغيل الواسع والمنتشر على مستوى الدول.
- وضح ضوابط للتنافس في بيئة جاذبة للاستثمار العام والخاص.
- توسيع نطاق الشمول المالي على مستوى الدول.

(١) راجع في ذلك الموقع الالكتروني التالي:

https://www.albankaldawli.org/content/dam/infographics/780xany/2016/sep-3/GatewaytoFI-AR.jpg

ونصل إلى السؤال الأهم في الشكل الا وهو، كيف يوفر الشمول المالي الطموح والفرص:-

- **بالنسبة للأفراد:**

يمكنهم بسهولة أكبر: إدارة المصروفات، وتيسير الاستهلاك، الحد من الإخلال والمخاطر المالية، الاستثمار في التعليم والصحة، الادخار من أجل المستقبل، تحقيق إجراءات سليمة ومأمونة.

بالنسبة هذا المستوي يحقق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية.

- **بالنسبة لمنشآت الأعمال:**

يمكنهم بسهولة أكبر: النمو الاقتصادي والازدهـار في الاستثمارات المستقبلية، الحد من الأزمات والمخاطر، الاستثمار في البشر والأصول، خفض تكاليف المعاملات، وإجراء مدفوعات سليمة ومأمونة.

بالنسبة لهذا المستوى يحقق زيادة الأرباح والتنافسية والنمو.

- **بالنسبة لاقتصاد الدول:**

يمكنهم بسهولة أكبر: تخصيص المـوارد، وتنويع أنشطة المشاركة الاقتصادية، إيجاد الوظائف وتحقيق الابتكار، زيادة المدخرات الوطنية، وزيادة الكفاءة والتنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

يحقق هذا المستوى زيادة النمو الاقتصادي وتقليص التفاوتات في الدخل وبين الجنسيين.

المبحث الثاني
واقعية شمولية تطبيق التنمية المستدامة

على مدى ما يقرب من عقد من الزمن، بذل المجتمع الدولي والحكومات الوطنية جهودا منسقة لتوسيع نطاق الشمول المالي – حيث أنشأ نظاما ماليا يصلح للجميع ويفتح الأبواب أمام المزيد من الاستقرار والتقدم المتكافئ[١].

وقد ساعد المؤشر المالي العالمي الحكومات الوطنية والمنظمات الإنمائية كيف استخدام الناس حساباتهم، وعلى إدراك مواطن الفجوة، وكيفية توجيه الإجراءات المعقدة. والرؤى التي يطرحها المؤشر تشكل جزءا محوريا من مبادرة الشمول المالي بحلول عام ٢٠٢٠، وهو التزام عالمي لضمان أن جميع البالغين يستطيعون الحصول على حساب بنكي بحلول عام ٢٠٢٠[٢].

لكن إمكانية الحصول على الحساب ليست كافية. فما يهم هو ما إذا كان الناس يستخدمون حساباتهم، وكيف يستخدمونها. إن معنى الشمول المالي

---

(١) راجع في ذلك: H.M. Queen Máxima: تحقيق الشمول المالي: التكنولوجيا المالية، استخدام الحسابات البنكية، والابتكار، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/achieving-financial-inclusion-fintech-account-usage-and-innovation

(٢) القصة المستخلصة من أحدث مؤشر للشمول المالي هو تأثير التكنولوجيا الرقمية على كل من الإتاحة والاستخدام. ونموذج الخدمات المالية المتنقلة في كينيا معروف اليوم جيدا حيث أن أكثر من ٧٠٪ من الكينيين يستخدمون الهاتف المحمول لإجراء معاملات من حساباتهم عبر الهاتف المحمول. وفي منغوليا، زادت نسبة امتلاك حسابات مالية من أقل من ٥٪ إلى حوالي ٢٠٪.
تألق ابتكارات التكنولوجيا المالية، لاسيما عمليات الدفع عبر الإنترنت، هي القصة التكنولوجية الكبرى الثانية. ففي الصين، قفز عدد من لديهم حسابات بنكية ويستخدمون الإنترنت لدفع فواتيرهم من ٢٤٪ إلى ٥٧٪. ويأتي مع الإنترنت والتجارة الإلكترونية البيانات الكبرى، التي تجعل حصول الشركات الصغيرة على الائتمان أكثر يسرا في عدد متزايد من الأسواق.

في النهاية ليس فقط امتلاك الأشخاص حسابات بنكية، بل أيضا استخدامها للخلاص من الفقر والتعافي من الانتكاسات وتحسين مستوى المعيشة.

رغم ما تحقق من تقدم بشكل عام، تظل الفجوة بين من لديهم حسابات مصرفية ومن ليس لديهم حسابات واسعة بقدر ما كانت عليه عندما بدأنا القياس عام ٢٠١١. الآن، بات ٦٥٪ من النساء يمتلكن حسابات بنكية، ارتفاعا من ٥٨٪ عام ٢٠١٤، بيد أن الفجوة بين النساء والرجال في البلدان النامية لم تبرح مكانها إذ استقرت عند تسع نقاط مئوية. وفي بنغلاديش، يمتلك ٣٦٪ من النساء حسابات بنكية، بالمقارنة بحوالي ٦٥٪ من الرجال، بفارق ٢٩ نقطة مئوية. وفي باكستان، تزيد احتمالات فتح الرجل لحساب بنكي خمس مرات عن المرأة.

لسد هذه الفجوات، نحتاج أن نفهم ما تحتاجه المرأة وما تريده من الخدمات المالية. نفهم أنهم يعطون الأولوية للخصوصية، ولتدني التكلفة والأمن، بيد أننا نود أن نؤدي أداء أفضل في إدراك كيفية اختلاف الأهداف المالية للرجل وللمرأة، وتحديد المنتجات والأساليب التي يمكن أن تساعد في سد هذه الفجوة بين الجنسين.

هذا التوجه المنصب على العميل يعيدنا مرة أخرى إلى تحدي الاستعمال. في الوقت الحالي، هناك حساب خامل من بين كل خمسة حسابات، أي لم يتم الإيداع فيه أو السحب منه خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وتتباين معدلات الحسابات الخاملة في شتى أنحاء المنطقة لكنها ترتفع بشكل خاص في جنوب آسيا. سيكون استيعاب نقاط الألم عند النساء والفقراء والمزارعين والفئات الأخرى المهمشة أمرا مهما لتصميم خدمات جديدة ولوائح جديدة.

وستشكل القدرة على الإيداع الرقمي المباشر للمدفوعات بالحساب البنكي

قفزة هائلة لفتح الحسابات البنكية واستخدامها. على سبيل المثال، فإن تحويل المدفوعات الحكومية إلى رقمية يمكن أن يحسن الشمول المالي بين النساء بنحو ٢٠ نقطة مئوية في الفلبين، وبحوالي ٢٨ نقطة في تشيلي. فعل الشيء ذاته بالمدفوعات الزراعية يمكن أن يقلص عدد المحرومين من المعاملات البنكية بنحو الربع في موزمبيق ونيجيريا وفيتنام. كما أن رقمنة الأجور يمكن أن يضم حوالي ٢٣٠ مليون شخص لا يمتلكون حسابات بنكية ويحصلون على أجورهم نقدا.

فالتحويلات النقدية هي منطقة أخرى واعدة: حوالي ٢٨٠ مليون شخص يمتلكون حسابات بنكية في البلدان النامية مازالوا يستخدمون الأموال النقدية أو الخدمات المباشرة لإرسال التحويلات أو لتلقيها، من بينهم ١٠ ملايين في بنغلاديش و ٦٥ مليونا في الهند.

ستؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تحسين التحول إلى المعاملات الرقمية وإلى خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية. على سبيل المثال، فإن لوائح المعاملات المالية الإلكترونية في السنغال، والمقترنة بالسياسات المنظمة للمعاملات الرقمية، فتحت السوق للمزيد من مُصْدري الأموال الإلكترونية وزادت من إمكانية الحصول على الخدمات المالية[١].

تبين بيانات المؤشر المالي أن نصيب البالغين الذين لا يملكون حسابات بنكية انخفض من ٨٥٪ عام ٢٠١٤ إلى ٥٨٪ عام ٢٠١٧ نتيجة الإصلاحات وتزايد المنافسة.

ثمة إجراءات تدخلية أخرى تضمن تحسين البنية الأساسية- على سبيل

(١) انظر د.إيمان فؤاد محمد الشاذلي: أهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه، مرجع سابق، ص١٥٠.

المثال، إصدار بطاقات الهوية الرقمية. عندما يستطيع الناس إثبات هويتهم رقميا، يصبح من الأرجح أن تفتح لهم المؤسسات المالية حسابات بنكية.

فالنظر إلى المستقبل كي نرى وقع البلوك تشين (قاعدة البيانات المتسلسلة) والذكاء الاصطناعي ومبتكرات التكنولوجيا المالية التي تتمتع بالقدرة على إعادة تصميم سلسلة القيمة برمتها للخدمات المالية.

لكننا في حاجة إلى إحداث توازن بين إطلاق العنان لمبتكرات التكنولوجيا المالية، وإدارة المخاطر والاستقرار وحماية المستهلكين- لاسيما الفقراء، بعض البلدان تسعى إلى ذلك بطريقة مثيرة. فماليزيا وكينيا تنشئان حيزا تجريبيا يسمح للمنظمين بمراقبة المبتكرات في بيئة حية خاضعة للسيطرة لفهم المخاطر والفرص المحتملة بطريقة أفضل. وتجرب المكسيك والفلبين تكنولوجيا ريغتك RegTech – حيث تطبق تكنولوجيا تعمل على ترشيد التكلفة واختصار الوقت من أجل الامتثال للوائح التنظيمية والرقابة.

«عندما تودع الحكومة مدفوعات الرعاية الاجتماعية أو غيرها من الإعانات مباشرة في الحسابات المصرفية الرقمية للنساء، يكون الأثر رائعًا. فالنساء بذلك يكتسبن سلطة اتخاذ القرار في بيوتهن، ومع توفر المزيد من الأدوات المالية لهن، فإنهن يستثمرن في رخاء عائلاتهن ويساعدن على تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق»[1].

وإدراكا منها بأن الشمول المالي يمكن أن يقوي الاقتصاد ويقلص معدلات الفقر ويساعد ملايين البشر على انتشال أنفسهم من براثن الفقر، وضعت

(١) انظر تفصيلًا حنان محمد مصطفي عصر: الشمول المالي ونصيب محدودي الدخل في اتاحة المواد المالية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩، ص٥٢٤.

العديد من البلدان استراتيجيات وطنية للشمول المالي. هذه التوجهات تحشد المنظمين الماليين معا، وجهات الاتصالات والمنافسة، ووزارات الرفاه الاجتماعي والتعليم، والقطاع الخاص لكي تنسق جهود الشمول المالي، وتسرع وتيرتها.

إذ يحظى موضوع تعزيز الوصول والاستخدام إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكاً منه للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية[١].

المبحث الثالث
دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يرتكز النظام العالمي الجديد على ثلاث مرتكزات رئيسية التكنولوجيا والاقتصاد والقانون، حيث يؤدي تكامل هذه المرتكزات الى تطور الدول وانطلاقها نحو التنمية الاقتصادية، وبذلك نجد أن الشمول لمالي هي التي تجمع هذه العناصر فهي مصطلح قانوني اقتصادي تكنولوجي في أغلب أنواعه.

لذلك فإن جوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه، وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته، فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان السوي الذي يشكل نواة مجتمع متقدم[٢] (١).

---

(١) راجع الموقع الالكتروني التالي:

https://www.ahlibank.com.qa/ar/media-center/news-press-releases/financial-inclusion-for-sustainable-development

(٢) انظر د. المرسي السيد حجازي: دراسات في النظام المالي الإسلامي، دار النشر للثقافة، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٤١.

وتتضمن التنمية المستدامة في إطارها موازنات تتم بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي[1](٢).

فالنظام البيئي يتكون من الموارد الطبيعية، ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية، كما يحافظ على التنوّع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضية.

أما النظام الاقتصادي فإنه يتجه أساساً و لتلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك.

أما النظام الاجتماعي فأنه يهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

وعلى أساس ذلك فالتنمية المستدامة المتناغمة مع الأنظمة الثلاثة، لها أربع سمات أساسية هي:

١. تداخلها وأكثر تعقيدها نظرياً وتطبيقياً، وبخاصة فيما يتعلق، بما هو طبيعي) الموارد الطبيعية(، وما هو اجتماعي في التنمية.

٢. إتجاهها أساساً إلى تلبية متطلبات وإحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع، وسعيها إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

٣. للتنمية المستدامة بعدٌ نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

٤. لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها

(١) راجع تفصيلًا عبد الخالق عبد الله: التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٩٩٣،١٦٧، ص٢٠.

لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية.[١].

أن العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؛ يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل، وبفئات محددة من المجتمع مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على دعم وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية ودمجها بالقطاع المالي الرسمي، وتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة لتعزيز الشمول المالي، ونشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي.

أن الاهتمام المتزايد الذي باتت تحظى به القضايا المتعلقة بتعزيز الشمول المالي من قبل صانعي السياسات في الدول العربية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على مواجهة تحديات الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية، حيث يبلغ معدل البطالة بين الشباب ٣٠ في المائة في الدول العربية، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي لمعدل البطالة بين الشباب البالغ ١٣ في المائة.

إن الإحصاءات الأخيرة تعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في تعزيز الوصول للخدمات المالية في الدول العربية، إذ تشير إلى أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين لا تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، قد انخفضت في المتوسط من نحو ٧١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٧، ومن نحو ٧٨ في المائة إلى ٧٤ في المائة بالنسبة للنساء، ومن ٨٤ في المائة إلى ٧٢ في المائة على صعيد الفئات محدودة الدخل.

(١) انظر في ذلك:

Saad, N., involvement of co-operate in entities in waqf management: experience of Malaysia and Singapore, Asian economic and finance review, N.6, 2013,p23.

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تخفي تفاوت في هذا الشأن بين الدول العربية، إلا انها لا تزال تبرز الفرص الكبيرة الكامنة – خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة – التي يمكن استغلالها لتعزيز الوصول للخدمات المالية في المجتمعات العربية.

أهمية دعم وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، حيث تُعد هذه المشروعات أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وكذلك أحد أهم مجالات خلق فرص العمل.

كما أن لهذه المشروعات انعكاسات إيجابية على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، حيث بيّن معاليه أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من إجمالي الشركات في أغلب دول العالم، وتعتبر أحد أهم روافد النمو الشامل والمستدام وخلق فرص العمل في الاقتصادات، حيث أشارت دراسة صدرت عن مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُساهم بحوالي ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية[١].

أن الجهود الكبيرة التي تقوم بها السلطات المالية في الدول العربية، من حيث الحرص على مواصلة إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول الى الخدمات المالية ذات الجودة والتكاليف المقبولة، ومنحها الأهمية والأولوية المناسبتين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة، ونشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في تقديم الخدمات المالية، وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي

(١) راجع الشمول المالي نحو التنمية المستدامة شعار اليوم العربي للشمول المالي لعام ٢٠١٩، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.findevgateway.org/2019

تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، إضافة لمتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية، إلى جانب تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية.

أن تحقيق التنمية المستدامة يعزز الشمول المالي في الدول العربية، والمساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة به، والارتقاء بمؤشراته من خلال المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

وأخيراً وليس أخراً فإن نظام الشمول المالي بألياته وأدواته يساهم بقدر كبير جداً في القضاء على البيروقراطية الإدارية المنتشرة في معظم المؤسسات والجهات الحكومية، والتي يترتب عليها تعطيل الكثير من مصالح الأفراد والمشروعات المعنية نتيجة إجراءات روتينية مقيتة متبعة في تلك الجهات، من المنتظر أن يساهم نظام الشمول المالي في القضاء على جزء كبير منها، لا سيما آليات الدفع وتحصيل المبالغ الحكومية التي كانت ولا زالت تشكل بابا خلفيا يدخل منه أصحاب النفوس الضعيفة للاستيلاء على أموال الدولة بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

فهذا النظام قد أصبح يلوح في الأفق باقتراب نهاية التسيب والانفلات في تحصيل المدفوعات الحكومية بما يضمن للدولة سيطرة على مستحقاتها المالية أشمل وأقوى من ذي قبل.

الباب الثالث

التجارب العربية
نحو تطبيق التحول الرقمي

تمهيد وتقسيم:

تبنت معظم الدول العربية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما عملت على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي. وأن تحقيق الشمول المالي على رأس أولويات حكومات الدول العربية، وذلك لدور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

وبرغم من ذلك فهناك ضرورة لإدماج كل فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي خاصة الشباب والمرأة ورواد الأعمال وذلك من خلال تعزيز وصولهم واستخدامهم للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكاليف والشروط المعقولة وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم ووعيهم بالأمور المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

وللوصول الى الهدف المنشود وتعزيز الشمول المالي فهناك ضرورة لوضع القوانين والتشريعات التي تهدف الى تعزيز نشر الخدمات المالية والمصرفية وتطوير نظم الدفع والاستعلام الائتماني وتحديد الفجوات والمعوقات في جانبي العرض والطلب. واتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في نشر الوعي والثقافة المالية لتمكين وتعزيز قدرات المجتمع.

إن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السباقة عربياً وعالمياً في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

وخطت الدول العربية خطوات مهمة فيما يخص موضوع الشمول المالي،

حيث دأب عدد من هذه الدول على إطلاق رؤي وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل علمي لتوفير البنية التحتية اللازمة له، بم يدعم النمو الاقتصادي واستدامة الموارد المالية، حيث ارتكزت هذه الرؤي والخطط على عدة ضوابط من أهمها التالي:-

(١) الاستفادة بقدر الامكان من التقنيات المالية والوسائل الحديثة للثورة الرقمية.

(٢) تطوير برامج واستراتيجيات وطنية للشمول المالي.

(٣) تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية.

(٤) الاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية لجميع أفراد المجتمع.

(٥) الاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية.

(٦) دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية.

في هذا الصدد، على أن الفاعلين الماليين التقليديين أصبحوا الآن ملزمين بالتوجه نحو التكنولوجيا الرقمية والتكيف معها، تفاديا منهم لخسارة حصص كبرى في السوق، لطغيان الثورة الرقمية قد تؤدي إلى إحداث- لدى البنوك وكذا شركات التأمين- تغير جذري في العلاقة مع الزبون، إلا أن إنجاح هذا الانتقال الرقمي يتطلب أيضا من المؤسسات المالية التفكير بصورة جماعية حول التدبير الاستراتيجي من أجل إعطاء مكانة مركزية لثقافة الابتكار، وكذا حول نماذج العمل من أجل مراجعة موقعها.

أن إيجاد بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا المالية لا يمكن أن يكتمل دون التزام ومواكبة حكومية قوية، تشمل مناخ أعمال بمعايير عالمية لاستقطاب

المزيد من الاستثمارات في هذا المجال، والملاءمة المستمرة للإطار القانوني والتنظيمي لإزالة العراقيل أمام تطور هذا القطاع.

وتشمل هذه المواكبة أيضا تسريع عملية إلغاء الطابع المادي للأداءات الحكومية ورقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين بما في ذلك المساعدات الاجتماعية المباشرة، ونظام ضريبي متلائم، لا يجعل المعاملات الرقمية أقل جاذبية من النقود، بالإضافة إلى مواكبة أكبر لتمويل المقاولات الناشئة، وكذا تشجيع الابتكار والبحث والتطوير في هذا المجال.

إذا نؤكد على أهمية توحيد الجهود وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات في ما يتعلق بالمقاربات والممارسات والمساهمة بالتالي في خلق بيئة مواتية للشمول المالي، مع ضمان إدارة سليمة للمخاطر والحفاظ على استقرار أنظمتنا المالية.

نحدد فيما يلى، أهم محاور الباب الثالث كالتالي:

الفصل الأول: التجربة الإماراتية في تحقيق الشمول المالي.

الفصل الثاني: واقعية تجربة السعودية لتعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث: تجربة قطر لتطبيق الشمول المالي.

الفصل الرابع: التجربة الكويتية نحو تحقيق الشمول المالي.

الفصل الخامس: التجربة البحرينية لتعزيز الشمول المالي.

الفصل السادس: واقعية تجربة سلطنة عمان لتحقيق الشمول المالي.

الفصل السابع: التجربة الأردنية للشمول المالي.

الفصل الأول

التجربة الإماراتية في تحقيق الشمول المالي

أن **النظام الفيدرالي للدولة** سمح لكل إمارة بتطوير برامج الدعم التي تناسب طبيعتها وفق إطار استراتيجي متكامل اتفق عليه كل الشركاء والمعنيين بهذا القطاع الواعد الذي بات يشكل جزءاً حيوياً من الاقتصاد الوطني، حيث تم إنشاء العديد من الصناديق والمؤسسات المعنية بتوفير التمويل اللازم لرفد رواد الأعمال بالمعلومات والبيانات الموثوقة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الصائبة الخاصة بأعمالهم، لافتاً إلى أن الفترة المقبلة سوف تشهد استمراراً لعمليات الدعم المساعدة على مختلف الصعد.

فدولة الإمارات، كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف.

كما أن **تطبيق نظام المدفوعات الرقمية** والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف. كما أصدرت كلا من الإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور.

وتأتي الإمارات في مقدمة الدول التي تزود المتعاملين بخدمات مصرفية عبر الهواتف الذكية، حيث بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى إجمالي سكان الإمارات نحو ٨٨٪ وتصل نسبة الرجال الذين لديهم

حسابات مصرفية في الإمارات إلى إجمالي عدد الرجال في الدولة، ٩٣٪ بينما تبلغ النسبة ٧٦٪ في السيدات وذلك وفقاً للإحصاءات البنك الدولي[١].

ولقد اتخذت الإمـارات خطى واسعة تجاه تحسين وتفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي، وابتكار وتحسين التقنية المطلوبة التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية المميزة، كما تعمل على تشجيع المنافسة بين المصارف التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للدولة بأسرها حيث ان هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهة الاجتماعية.

وتأتي هذه الاستراتيجية في إطار سعي البنك المركزي الإماراتي كمشرع ومنظم للقطاع المالي إلى تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة.

يعمل **المصرف المركزي الإماراتي** على إعداد خطة استراتيجية للتقنية المالية، التي بدورها ستساعد في نجاح بيئة التقنية المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع تنسيق عملية إطلاق مزيد من مبادرات التنظيم والتطوير الأكثر توازناً بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنية المالية على المدى الطويل.

وتدعم الخطة الاستراتيجية بإطار تنظيمي متوازن يوفر الحماية

(١) راجع تفصيلًا د. نيفين حسين: دارسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، وزارة الاقتصاد الاماراتية، ٢٠١٨، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/

للمستهلكين ويحافظ على أمن المؤسسات وسلامتها من ناحية، ولا يضيق الخناق على عملية الابتكار من الناحية الأخرى.

ويجب إيجاد السبل التي تضمن توفر البنى التحتية العامة والمالية ضمن بيئة تضمن الابتكار المستدام والازدهار.

وبصفته من داعمي جهود دولة الإمارات المتعلقة بالابتكار والتقنية المالية، أعَد المصرف المركزي العديد من المبادرات وأطلقها للمساعدة في تطوير التطبيقات المتعلقة بالابتكار التقني والتي ستعود جميعها بالنفع على كافة أصحاب المصالح في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعضاً من مبادرات المصرف المركزي لدولة الإمارات:

أولاً، انتهى المصرف المركزي من إعداد الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع وهو الآن في مرحلة تطبيقها.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد بيئة مدفوعات آمنة وصالحة للمستقبل تدعم نظام المدفوعات الرقمية وأهداف المجتمع اللا نقدي في دولة الإمارات على أفضل وجه. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعمل المصرف المركزي مع العديد من السلطات، ومزودي الدفع المحليين والعالميين، وشركات التقنية المالية لإيجاد حلول دفع إلكتروني منخفضة التكلفة وآمنة وتركز على المستهلك[1].

ثانياً، قام المصرف المركزي كذلك بإصدار نظم خاصة بتسهيلات القيم المخزنة التي تقدم خدمات دفع رقمية محددة.

تنص هذه النظم على شروط محددة لتسهيل تقديم خدمات دفع رقمية

(١) راجع موقع المصرف المركزي الاماراتي على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.centralbank.ae/ar/node/٧

مريحة، يسهل توفيرها لجميع المستهلكين، وذلك على نحوٍ يتماشى مع خطة الشمول المالي للمصرف المركزي.

ثالثاً، كما يعمل المصرف المركزي حالياً على الانتهاء من نظام التمويل الجماعي الذي يسهم في توفير وضوح القواعد التنظيمية المتعلقة بعمليات منصات التمويل الجماعي.

ولكن الأهم من ذلك أن المصرف المركزي يسعى من خلال هذا الأمر إلى تعزيز الضمانات اللازمة لضمان حماية المستهلك وشروط الإفصاح القوية عندما تقوم هذه المنصات بتقديم خدماتها في أسواق دولة الإمارات على نطاقٍ أوسع.

رابعاً، يعمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي السعودي) على مشروع مشترك فريد من نوعه سيستفيد من تقنية البلوكتشين (قاعدة البيانات التسلسلية) وتقنيات التشفير لإصدار عملة رقمية مشتركة مقبولة في التعاملات العابرة للحدود بين البلدين.

وقد تم البدء في استخدام تقنية البيانات الرقمية الموزعة لإثبات المفهوم لتسهيل القيام بعلميات التسوية العابرة للحدود.

ويتضمن تصميم إثبات المفهوم استخدام عملة رقمية مدعومة بالعملات الحقيقية لكلا البلدين. قد تكون هذه المرة الأولى التي نشهد فيها هذا النوع من التعاون في هذا المجال من السياسات.

« وقامت الحكومة الإماراتية باتخاذ باقة متكاملة من الخطوات الرامية إلى دعم قطاع المشايع الصغيرة والمتوسطة ودعم رواد الأعمال على مختلف الصعد حتى أصبحت نموذجاً يحتذى به في هذا المجال».

إن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها هو عنصر أساسي في أي جدول أعمال للنمو الاحتوائي، لافتة إلى أهمية أن تعمل دول المنطقة على إيجاد البيئة الضرورية لتنمية هذه المشروعات وإدخالها تحت مظلة الشمول المالي، وعلى خلق بيئة تمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فدولة الإمـارات لديها منصة «سـوق المـال»، وهـي هيئة جديدة تتيح للمقترضين الفرصة للمقارنة بين منتجات البطاقات الائتمانية والتامين والتأجير والمنتجات الأخرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهناك مجال آخر في هذا الشأن وهو تطوير منصات مصرفية مفتوحة، حيث تستطيع أطراف ثالثة الحصول على بيانات عملاء البنك لتوفير منتجات مالية بموافقتها[1].

ووضعت دولة الإمارات أسس لزيادة الائتمان المصرفي للأفراد، من أهم هذه العوامل التالية:

أولاً: سلامة أساسيات الاقتصاد والقطاعات المالية، ويعني هذا تقليص حجم الدولة حيثما كانت تزاحم التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخلق مناخاً يفتقر إلى تكافؤ الفرص أمام هذه المشروعات، ويعني أيضاً وجود اقتصاد سليم وتنافسي وقطاع مصرفي يسهل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة دخول السوق.

ثانياً: العوامل المؤسسية ضرورية أيضاً، ويتضمن هذا الحوكمة الرشيدة وقدرات الرقابة المالية، وتوافر معلومات الائتمان، وقوة الأطر القانونية، فعلى سبيل المثال، زيادة تغطية مكاتب الاستعلام الائتماني في المنطقة العربية

(١) راجع عمرو عادل: صندوق النقد يشيد بتجربة الإمارات في تطبيق الشمول المالي،» ثمّن سياسات الدولة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة «، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:-

https://www.albayan.ae/supplements/world-government-summit/7

يمكن أن تزيد توظيف العمالة، وخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: تسخير إمكانات قنوات بديلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، عن طريق الاستعانة بأسواق رأس المال ودعم تنمية القطاعات التي تعمل فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الأسواق، كذلك يمكن أن تكون التكنولوجيا المالية مساهماً محتملاً في تغيير قواعد اللعبة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن تزيد المنافسة بين مقدمي الخدمات الائتمانية وتحقق توسعاً في عمليات الاستعلام الائتماني.

إذا يوجد سبل تطوير الحوكمة والمبادرات والأطر العالمية التي من شأنها المساعدة في كشف التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة وتحديد الحلول الملائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق الحوكمة وتفعيل آلياتها من شأنه تسهيل نمو القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في عملية التنمية، وبما يسهم في توفير وظائف جديدة ويساعد الحكومات على إدارة الإنفاق العام بشكل أفضل.

ونؤكد هنا على أن دولة الإمارات كانت من الدول السباقة في تطبيق مفهوم الشمول المالي حيث تعاونت قبل سنوات مع شركة ماستر كارد العالمية من أجل إصدار بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور الذي تم تطبيقه قبل سنوات[1].

(١) «إن ماستر كارد وقعت اتفاقية مع المكتب التنفيذي لحكومة دبي لكي تكون شريكاً في مجال الابتكار لتقديم الدعم للحكومة في توفير ابتكارات لطرق الدفع للخدمات التي يتم تقديمها عبر الهاتف أو إلكترونياً وذلك ضمن استهداف دبي تطبيق مفهوم المدينة الذكية».
أن البطاقات مسبقة الدفع تشكل المنفذ الأمثل للشمول المالي، وهي الأساس لتحقيق ذلك في دول العالم المختلفة، حيث تلبي احتياجات الفئات الأعلى دخلاً من سياح وزائرين للدول، وكذا

أن توافر المقومات من بنية تحتية متطورة وزيادة معدل انتشار الهواتف الذكية وشمول العمال مالياً يجعل نسبة الشمول المالي في الإمارات لا تقل عن المعدل العالمي في الدول الأكثر تقدماً، حيث إن ٨٥٪ من السكان مشمولون مالياً.

برغم من أنه مازال الأفراد الذين يقل متوسط دخلهم عن ٣ آلاف درهم محرومون من التعامل مع البنوك بسبب عدم قدرتهم على تلبية متطلبات البنوك من الحد الأدنى للرصيد ورسوم صيانة الحسابات المصرفية التي تفرضها البنوك التجارية لتغطية استثماراتها الضخمة في تطوير البنية التحتية.

إن شركات الصرافة تعد اللاعب الأهم في تحقيق مفهوم الشمول المالي في دولة الإمـارات، إذ إن التطبيق العملي لإدخال الفئات ذات الدخل الأقل والمحرومة من التعامل مع البنوك تم من خلال شركات الصرافة[١].

أن الشركات طبقت مفهومين لإدخال تلك الفئات في المنظومة المالية أولها فتح حسابات مصرفية للعمالة الوافدة في الدولة في بلدانهم الأصلية عبر التعاون مع بنوك في دولهم بحيث أصبح في إمكانهم صرف رواتبهم وفتح الحسابات المصرفية والتحويل إليها من خلال شركات الصرافة ذاتها كوسيط بين الطرفين، ويتمثل الثاني في إصدار بطاقات إلكترونية للعمالة ضمن نظام حماية الأجور وذلك اعتبارا من عام ٢٠٠٩.

الفئات الأقل دخلاً في الدول النامية من عمالة وغير ذلك، مؤكداً أن البطاقات مسبقة الدفع لا تعد منافساً للبطاقات الائتمانية، ولكنها وسيلة تغطي وتفيد شريحة أكبر من المجتمع.

انظر وفاء عثمان: الشمول المالي بالإمارات، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://amwal-mag.com-٪D٨٪AV٪D٩٪٨٤٪D٨٪B٤٪D٩٪٨٥

(١) د. عبد الحليم غربي: دور الصرافة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي» الاقتصادات العربية نموذجاً»، د.ن، ٢٠١٨، ص٧.

التجربة برهنت على أن البطاقات المسبقة الدفع تشكل المنفذ الأمثل للشمول المالي، نظراً لما تمنحه من قدرة على ضبط الإنفاق، إلى جانب جميع الميزات التي تتمتع بها التعاملات اللانقدية، فهي تشكل حجر الأساس للعديد من مبادرات الشمول المالي التي تطلقها ماستر كارد.

أن البطاقات مسبقة الدفع تعد هي الطريقة المثلى أمام الحكومات لزيادة نسبة السكان الذين يتم شمولهم مالياً، حيث يمكن إصدارها لعملاء البنوك وللفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، منوهاً بأن تلك النوعية من البطاقات تلقى رواجاً في المنطقة؛ ولذا فإن معدل النمو في الطلب عليها يزيد على البطاقات الائتمانية.

عندما يتم وضع الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المسار الصحيح ويجري تنظيمها بشكلٍ جيد، سيكون بإمكاننا تحفيز التغيير ذي الأثر الإيجابي على الأفراد والحكومات على حدٍ سواء، داعياً القطاع العام إلى المساهمة في صياغة الأطر التنظيمية وإيجاد مناخ عمل ملائم مع قيام القطاع الخاص بمهام التوزيع والابتكار وتحقيق الكفاءة والقدرة على التنفيذ[1].

فيجب تعزيز التمكين المالي من خلال طرق السداد المبتكرة من أجل إدماج هؤلاء الأفراد في المنظومة المالية، محدداً عدداً من الطرق لتحقيق ذلك، مثل استخدام الوسائل التقنية من البطاقات المسبقة الدفع، وبطاقات الهوية، وبطاقات الدفع الحيوية الآمنة، فضلاً عن قنوات التسليم البديلة مثل التجارة الخلوية والتجارة الإلكترونية.

(١) راجع تفصيلًا:

Ayyagari, M., A. Demirguc-Kunt, and V. Maksimovic: «Small vs. young firms across the world: contribution to employment, job creation, and growth». Policy Research working paper; no. WPS 5631, Washington, DC: World Bank.. 2011.

أن دولة الإمارات كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي وسمح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك نظراً للملاءة الرأسمالية للشركات وانتشارها في مختلف أنحاء الدولة عبر ما يزيد على ألف فرع، وكذا توافر الخبرة والنظم الإلكترونية لديها وغير ذلك، لافتاً إلى أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية ومفهوم المحافظ الإلكترونية سيفتح الباب على مصراعيه لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف.

تقود سلطة دبي للخدمات المالية، بوصفها هيئة التنظيم المالي للمنطقة الاقتصادية الخاصة «مركز دبي المالي العالمي،» الجهود الهادفة إلى تطوير وتنظيم قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة. وكان مركز دبي المالي العالمي قد أنشأ مسرع التكنولوجيا المالية «فينتك هايف» في عام ٢٠١٧، وأطلقت سلطة الخدمات المالية ترخيص اختبار الابتكارات للسماح لشركات التكنولوجيا المالية المبتدئة بتطوير واختبار منتجاتها في بيئة تنظيمية ملائمة. وبعض المشاركين في «فينتك هايف» يحصلون بالفعل على التراخيص من سلطة الخدمات المالية.

وتعكف سلطة دبي للخدمات المالية على وضع القواعد التنظيمية، مثل قواعد التمويل الجماعي عبر الإنترنت، استنادا إلى المشاورات مع الأسواق المفتوحة. وفي عام ٢٠١٨، انضمت سلطة دبي للخدمات المالية إلى مبادرة الشبكة العالمية للابتكارات المالية. ونتيجة لهذه الجهود، تتخذ مجموعة من شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مركز دبي المالي العالمي مقرا لها، مثل شركة (Eureeca التمويل من خلال حصص الملكية) و(شركة

Beehive منصـة للتمويـل الجماعـي عبـر الإنترنـت)[1].

فالهدف الأسمى هو وضع الأنظمة والآليات اللازمة لضمان امتلاك كل شخص طبيعي لحق الحصول على جميع أو بعض الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية من المؤسسات المالية المرخصة بحيث تكون مناسبة لاحتياجاته.

أما على صعيد الارتقاء بموضوع التثقيف والتوعية المالية، فقد قام دائرة حماية المستهلك بمضاعفة الجهود المبذولة للارتقاء بالوعي المالي من خلال:

- اصدار عدة نشرات توعية حول مفاهيم الخدمات المالية بهدف تعريف مستهلكي الخدمات المالية بأهمية التوعية المالية، من خلال معرفة الحقوق والواجبات لضمان الاستفادة من الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي.
- نشر الثقافة المالية من خلال الترحيب بالزيارات التي تقوم بها المدارس والجامعات والمؤسسات للمصرف المركزي.
- القيام بزيارات ميدانية للمدارس والجامعات والجهات الحكومية والخاصة لزيادة التوعية المالية.
- المشاركة في المعارض التوعية داخل وخارج الدولة.
- نشر مقاطع فيديو تستعرض قصصاً حقيقية مثل مخاطر بطاقات الائتمان والقواعد الخاصة بالقروض الشخصية[2].

(١) انظر في ذلك:

Brown, M., T. Jappelli, and M. Pagano: «Information Sharing and Credit: Firm Level Evidence from Transition Countries.» Journal of Financial,2009 Intermediation 18:151–72

(٢) انظر يَسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطية: الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سابق، ص٤٨.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا يجب وضع تغييرات جوهرية في إدارة حماية المستهلك؛ إذ ستقوم الإدارة بالتركيز بشكل أوضح على حماية المستهلك، وتثقيف وتوعية المستهلك، وتعزيز الشمول المالي. ويجب أن تشكل كل هذه المكونات المتعلقة بحماية المستهلك جزءاً مهما لتحقيق غاية الشمول المالي.

إن التقنيات المالية مستمرة في إحداث تغيير جذري في القطاع المالي في مجالات التقنية الرقمية، بدءاً من الذكاء الاصطناعي، والتشفير، وانتهاء بتقنية البيانات الرقمية الموزعة، في إحداث ثورة في طريقة تقديم الخدمات المالية[1].

وتتجلى هذه التغييرات في عدة أمور مثل:

- تجميع المعلومات المالية ومعالجتها.
- طريقة تنفيذ عمليات الادخار والاقتراض.
- قنوات الدفع مقابل البضائع.
- تحويلات الأموال ما بين المحافظ والحسابات، على المستويين المحلي والعابر للحدود.

ولا تزال شركات التقنية المالية مستمرة في تقديم حلول قائمة على التقنية، من شأنها أن تلبي احتياجات العملاء ورغباتهم على نحو أفضل، وذلك من خلال تقديم منتجات مفصلة حسب الطلب تتميز بسهولة الحصول عليها، وسهولة استخدامها.

يمكن للتقنية المالية أن تحدث تأثيرات كبيرة في مجموعة من الخدمات المالية وذلك من خلال تلبيتها لاحتياجات المستهلكين فيما يتعلق بالأمن،

(١) انظر مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي: https://www.centralbank.ae/sites/default/file

والثقة، والخصوصية، والخدمات الأقل تكلفة.

وبشكل عام، فإن لدى التقنية المالية القدرات المطلوبة لتحسين الشمول المالي وفتح الأبواب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر للحصول على التمويل اللازم. ولهذا الأمر أهمية بالغة في دفع عجلة نمو القطاع الخاص، والتنوع الاقتصادي المستقبلي في العديد من الدول، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة.

فإن التقنية المالية لديها القدرة على تقديم خدماتها لجميع قطاعات المجتمع في الدولة بنفس المستوى وبتكلفة أقل مع مزيد من الراحة والسهولة في تنفيذ التعاملات المالية.

فالهدف من ذلك تسهيل تبني خدمات دفع رقمية مبتكرة، وآمنة، ومحمية وتركز على المستهلك. وفي واقع الأمر، فإن التكليف القانوني للمصرف المركزي بات يتضمن الآن أحكاماً محددة تتعلق بالشمول المالي.

لذا، يتعين استحداث وترويج ابتكارات غير مسبوقة في مجال التقنية المالية تستهدف الأشخاص الذين ليست لهم تعاملات مع البنوك، وتحسن من مستوى الشمول المالي، وتقلل من تكاليف التحويلات العابرة للحدود.

أن هدف الشمول المالي من التطبيق هو إيجاد بيئة مدفوعات آمنة وصالحة للمستقبل تدعم نظام المدفوعات الرقمية وأهداف المجتمع اللانقدي في دولة الإمارات على أفضل وجه.

الفصل الثاني

واقعية تجربة السعودية لتعزيز الشمول المالي

لقد شملت استراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور؛ هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات، وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام سداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة، لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي واستفادتها من الخدمات المصرفية[١].

(١) تعمل مؤسسة النقد بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة على تعزيز الجهود لرفع مستوى الشمول المالي في المملكة وبالتحديد تعزيز وصول الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية وتيسير الحصول على خدمات التمويل، إذ إن رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ٣٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى رفع نسبة التمويل المخصص لها إلى ٢٠ ٪، وكذلك زيادة عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي إلى ٩٠ ٪ من أبرز الأهداف التي تسعى الرؤية إلى تحقيقها.

ومن أبرز الجهود المبذولة في سبيل ذلك؛ إصدار «ساما» التعرفة البنكية التي حددت رسوم الخدمات البنكية والحدَّ الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات، إضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح الحسابات والاستفادة من المزايا الناتجة عن ذلك.

كما أصدرت القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوافر فيها تغطية بنكية أو التي تعاني شحاً في توافر الخدمات المصرفية، وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية وإتاحتها بيسر وسهولة لأفراد المجتمع، وخصوصاً الأفراد الذين لا يتعاملون مع المصارف. راجع تفصيلاً مقال بعنوان» «ساما»: رفع مستوى الشمول المالي في المملكة هدف إستراتيجى نسعى لتحقيقه»، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://sabq.org/v٩hSf٦

فشكل الاستمرار في تعزيز التطور والشمول في القطاع المالي أحد الأهداف الرئيسية في ظل «رؤية ٢٠٣٠» من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات في المملكة العربية السعودية.

فالقطاع المصرفي على مستوى جيد نسبيا من التطور من حيث عمقه وكفاءته. ولكن الحصول على الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية يبدو دون مستواه في البلدان النظيرة، ولا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والنساء.

ومن أجل تعزيز التطور والشمول في القطاع المالي، ينبغي أن تواصل السياسات تركيزها على الفئات التي لا تحصل على خدمات كافية كالنساء والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما ورد في «برنامج تطوير القطاع المالي» الذي وضعته الحكومة مؤخرا. وينبغي أن تواصل الحكومة تركيزها بقوة على الاستقرار المالي بينما تسعى إلى تحقيق أهدافها بشأن التطور والشمول الماليين.

ففي عام ٢٠١٦ بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا في المملكة ٧٤٪، بينما سجّلت الأسواق المتقدّمة نسبة شمول تجاوزت ٩٠٪. ويُعد الشمول المالي وتعميم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية من أحد أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، فتبلغ نسبة البالغين المُلمين بالشؤون المالية في المملكة ٣٠٪، ويهدف برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة لتعزيز الثقافة المالية عبر إنشاء «كيان للثقافة المالية» مخصص لتنسيق جهود التثقيف المالي ومواءمتها لضمان

جودة المواد والرسائل واتساقها، وكذلك الوصول واسع النطاق.

إذ يهدف الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع شرائح المجتمع سواء أفراد، أو أُسر، أو شركات على الخدمات المالية بصرف النظر عن مستوى الدخل. كما يسعى إلى توسيع المشاركة في النظام المالي، ويُعد تمكين النساء من أهداف الشمول المالي، وتعزيز تكافؤ الفرص، ودعم مشاركة الشباب.

انطلاقًا من المسئولية الاجتماعية في مساعدة الشرائح المهمشة لتسهيل وتمكين هذه الشرائح من الوصول لتلك الخدمات المالية، وتأمين سُبل الحياة الكريمة، والسعي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة. تم تحديد بعض الخدمات لتعزيز الشمول المالي.

من هذه الخدمات: الحسابات المصرفية، والقروض الصغيرة، وخدمات الادّخار، والتأجير التمويلي، وأنظمة المدفوعات الرقمية، والرهون العقارية، والتحويلات المالية، والتأمين، والرواتب، وحماية المستهلك، وتعزيز الثقافة المالية.

مبادرات تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:

(١) منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية.

(٢) إتاحة فتح الحسابات المصرفية إلكترونياً بدون الحاجة إلى زيارة فروع البنك.

(٣) إتاحة الحصول على الخدمات والمنتجات المالية من خلال وكلاء المصارف.

(٤) زيادة نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري إلى (٩٠٪) من قيمة

المسكن الأول للمواطنين.

(٥) إصدار مبادئ التمويل المسئول للأفراد لحماية العملاء من الإفراط في الاقراض غير المسؤول.

(٦) وضع ضوابط وإجراءات لتنظيم آلية التحصيل من قبل جهات التمويل

(٧) إلزام شركات التأمين عند تسعيرها وثائق تأمين المركبات الإلزامي للأفراد بتقديم خصم لأصحاب السجل الخالي من المطالبات[١].

هذا المبادرات له سمو لتطبيق الشمول المالي من خلال، جعل المنتجات والخدمات المالية والمصرفية متاحة، وبتكاليف معقولة لجميع أفراد المجتمع، خاصة ذوي الدخل المنخفض، وسكان المناطق النائية التي تعاني من العزلة والتهميش، بما يساهم في تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

إذا من حق أي فرد في المملكة مواطناً أو مقيماً أن يحظى بالخدمات المصرفية المتقدمة من فتح حساب بنكي آلي، واستخدام كافة الأجهزة الإلكترونية المتاحة كأجهزة الصرف الآلي، ونقاط البيع وأنظمة المدفوعات الطموحة التي تخدم كافة الشرائح مثل نظام سداد.

أن تعميم هذه الخدمات وجعلها متاحة بكل يسر وسهولة للجميع ساهم بالقضاء على ما يسمى بالأمية المصرفية وذلك بحسب الأرقام عن حجم الخدمات الإلكترونية وتواتر زيادتها وانتشارها بين الحين والآخر.

وعلى سبيل المثال؛ أن أجهزة الصراف الآلي تجاوزت ١٨ ألف جهاز على مستوى المملكة موزعة بطريقة عادلة، ومن أهم محددات الشمول المالي أن

(١) راجع مقال بعنوان الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.saudi-banks.info/ar/financial-awareness/startup-awareness

يكون هناك توزيع عادل لأجهزة الصرف، وأن عدد أجهزة نقاط البيع تجاوزت ٣٠٠ ألف جهاز على مستوى المملكة، وقياساً على ذلك القنوات الإلكترونية الاخرى أو ما يعرف بالإنترنت المصرفي «اون لاين» والتطبيقات على الهواتف الذكية، إضافة إلى ما يعرف بتواجد الفروع الآلية ومراكز التحويل المختلفة.

هذا كله يعزز مفهوم الشمول المالي والتعريف بخدمات البنوك والتعريف بخدمات القنوات والوصول للبنوك وغيرها كالفروع، وبالتالي عزز التواصل مع البنوك والحصول على الخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة، وكذلك تعميم الخدمات المصرفية على كافة أفراد المجتمع بصرف النظر عن فئاتهم وأعمارهم حتى بما في ذلك القصر إذ يسمح لهم بفتح حساب بحسب بشروط معينة.

برغم كل هذه الخدمات وتحقيق طفرة كبيرة في تطبيق الشمول المالي إلا أن يوجد بعض التحديات التي يواجهها القطاع المالي في خمسة مجالات رئيسة كالتالي:-

١. الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي:

يعد التمويل المصرفي المحرك الرئيس للقطاع المالي. وقد بلغت حصة سوق الأسهم (التي تم قياسها من حيث القيمة السوقية المحلية)، وسوق أدوات الدين (التي تم قياسها من حيث الدين المسجل في السوق المالية) ٧٨٪ في العام ٢٠١٦.

ويعد التركيز كثيراً في سوق الأسهم، إذ يبلغ إجمالي القيمة السوقية لشركة (سابك) والقطاع المالي أكثر من ٤٠٪ من القيمة السوقية الإجمالية لسوق الأسهم. ويهدف البرنامج إلى معالجة هذا التحدي وتنويع القطاع بشكل مماثل للبلدان الأخرى[١].

(١) راجع الموقع الالكتروني التالي: http://ara.tv/cxdpu

٢. **فجوات في الشمول المالي والتمويل الإنتاجي:**

أحد عوامل النجاح الرئيسة للقطاع المالي المزدهر هو قدرته على خدمة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية.

وفي العام ٢٠١٦، بلغت نسبة الذين يمتلكون حساباً مصرفيا من البالغين في السعودية ٧٤٪، بينما سجلت الأسواق المتقدمة نسبة شمول تجاوزت ٩٠٪.، وبصورة أكثر تحديداً، كانت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات متدنية في المناطق النائية، إذ بلغت ٦١٪ و٧٢٪ في العام ٢٠١٦.

لا يزال في القطاع فرصة لزيادة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة حجم الرهون العقارية من خلال البنوك. ففي العام ٢٠١٦، بلغت نسبة تمويل هذه المنشآت من أصول البنوك أكثر من ٥٪، وبلغت ٧٪ لتمويل الرهون العقارية.

٣. **انخفاض نسبة الادخار:**

يعد معدل الادخار في الأسر السعودية متدنيا جداً. إذ يبلغ حوالي ٢,٤٪ من الدخل السنوي المتاح، وهذه النسبة أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ ١٠٪..

وبالإضافة إلى أثره السلبي على التخطيط المالي طويل الأجل للأسر، عادة ما يترجم انخفاض معدل الادخار إلى انخفاض الودائع طويلة الأجل للقطاع المصرفي، وانخفاض مستوى مخططات الاستثمار الجماعي للأفراد التي يديرها الأشخاص المرخص لهم، وأيضاً انخفاض مستوى الودائع المودعة في منتجات التأمين الموجهة نحو الادخار (مثل التأمين على الحياة/الحماية).

٤. **تطوير البنية التحتية للرقمنة:**

يتحول القطاع المالي بسرعة نحو مستوى أعلى من الرقمنة على غرار

معظم القطاعات الأخرى.

وعلى الرغم من استثمار المملكة كثيرا في مختلف مكونات البنية التحتية التقنية (مثل البنية التحتية للمدفوعات)، إلا أنه لا يزال هناك مجال كبير لتحسين استخدام هذه البنية التحتية، والدفع باتجاه مجتمع غير نقدي. وفي العام ٢٠١٦، بلغت حصة المعاملات غير النقدية ١٦٪ من إجمالي المعاملات.

٥. تحديات الثقافة المالية:

لا تزال الثقافة المالية منخفضة بالمقارنة مع بلدان مماثلة، حيث إن ٣٠٪ من البالغين في المملكة يمكن اعتبارهم ملمين بالشؤون المالية.

أن دخول الأفراد والمؤسسات الى النظام المالي من خلال خدمات مصرفية متنوعة يمثل جزءًا مهماً في تطور اقتصاديات الأفراد والمؤسسات الربحية وغير الربحية، فأن تقدم المملكة في الشمولية المالية يعكس جهود وزارة المالية ومؤسسة النقد في تحسين الوصول للنظام المالي عبر عدد واسع من الخيارات مثل الصرافات والتطبيقات الذكية والفروع وكذلك المواقع الالكترونية[١].

برغم من ذلك مازال هنالك مساحة كبيرة لزيادة الشمولية المالية من خلال تطوير برامج تمويل لرواد الاعمال الشباب وكذلك الاعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال الحصول على تمويل بشروط ائتمانية مقبولة، كما أن تشديد المصارف السعودية في عمليات تمويل الاعمال مازالت مرتفعة مقارنة بالأفراد اصحاب الاجور الثابتة.

مع العلم بأنه يوجد لدى المؤسسات المصرفية تقديم مستويات أعلى من

(١) راجع في ذلك:

Demirg● ç-Kunt, A. and R. Levine: «Finance, Financial Sector Policies, and Long Run Growth», M. Spence Growth Commission Background Paper, No 11, Washington,2008, DC: World Bank.

الشفافية والإفصاح، ولاسيما في التمويل العقاري، وهناك جهود كبيرة للوصول الى مستويات أعلى في عدالة التعامل بين الجهاز المصرفي ومنظمات الاقتصاد من شركات ومؤسسات وأفراد.

وتوفير نظام مالي على مستوى جيد من التطور يمكن أن يسهم بكفاءة في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية بغرض الاستثمار وأن يخصص الموارد بفعالية لأكثر القطاعات إنتاجا، ويعزز تبادل المعلومات، ويزيد من تنوع أنماط المخاطر المالية[1].

كذلك فإن معظم أنواع الشمول المالي تساعد على زيادة النمو الاقتصادي ناحية أخرى، فإن وجود نظام مالي ضحل يعوق انتقال آثار السياسة الاقتصادية الكلية، ويفرض تحديات أمام الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولا يساعد على تعزيز النمو الاحتوائي.

وظل مستوى وصول الأفراد إلى هذه الخدمات ثابتا، لكن نسبة السكان المستفيدين من خدمات المؤسسات المالية الرسمية ارتفعت.

فقد ظلت إمكانية وصول الأفراد للحصول على الخدمات المالية ثابتة (وتُقاس بعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ) على مدار العقد الماضي وهي أقل مما في البلدان مرتفعة الدخل ومتوسطات مجلس التعاون الخليجي، لكن نسبة السكان الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية ارتفعت إلى ٧٢٪ في ٢٠١٧ مقابل ٤٦٪ في ٢٠١١. ٥٢١ غير أن هذه النسبة تظل أقل مقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل ومتوسط دول مجلس التعاون الخليجي.

(١) انظر في ذلك:

Barajas, A., M. Cihak, and R. Sahay: »A Broader Reach,» Finance and Development March 2017, Vol. 54, No. 1, Washington, DC :International Monetary Fund.

تستطيع التقنية، ولا سيما التقنية المالية، أن تخفض تكاليف المعاملات المرتبطة بالحصول على الخدمات المالية واستخدامها.

وقد أصبحت التقنية المالية، وتتضمن الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة والخدمات المصرفية الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية، أداة غير مكلفة نسبيا تساعد الأفراد على استخدام الخدمات المصرفية والدخول في الأسواق المالية. ويمكنها كذلك أن تخفض تكاليف المعاملات التي تتحملها البنوك والحكومات عن طريق إتاحة بيانات التاريخ الائتماني والمعلومات الأخرى عن العملاء بسهولة.

فارتفاع نسبة جيل الألفية بين السكان يتيح مجمعا كبيرا من المستهلكين المحتملين بينما تنامي التجارة الإلكترونية يولد الطلب على المنتجات المالية الرقمية، بينما انتشار استخدام الهواتف النقالة ودخول خدمة الإنترنت يسهلان الوصول إلى العميل.

مع هذا، لا يزال النظام البيئي للتقنية المالية في مرحلة النمو في المملكة العربية السعودية، وتهدف الحكومة إلى جعل المملكة مركزا قويا للتقنية المالية وزيادة عدد الشركات في هذا المجال. ومع هذا، لم ينشأ سوى عدد قليل من الشركات المبتدئة العاملة في مجالات مرتبطة بالتقنية المالية مقارنة بسائر بلدان المنطقة. وكذلك مستوى استخدام الصيرفة الإلكترونية في متدن مقارنة بالنظراء في المنطقة. ففي ٢٠١٧ كانت نسبة المواطنين السعوديين البالغين الذين يستفيدون من الخدمات المصرفية الإلكترونية لا تتجاوز.

يتمتع النظام المالي في المملكة العربية السعودية بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المجال متاح لزيادة الشمول المالي.

وتعمل الحكومة بفعالية لزيادة التطور والشمول في القطاع المالي لدعم أهدافها الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحقيق نمو قوي واحتوائي.

ويهدف كثير من السياسات التي تتبعها في ظل «برنامج تطوير القطاع المالي» إلى معالجة الفجوات التي يحددها التحليل في هذا التقرير. وسيكون من المهم، إضافة إلى السياسات المطبقة، أو في سياقها، القيام بما يلي:

● معالجة القيود المؤسسية على إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة: ينبغي أن تواصل الحكومة التركيز على تحسن البنى التحتية القانونية للائتمان وضمان فعالية تطبيق القوانين التي صدرت مؤخرا أو ستصدر قريبا.

ويمكن كذلك المساعدة على زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتخفيف النقص في التمويل من خلال مواصلة إيجاد بدائل للتمويل المصرفي، ولا سيما التوسع في التأجير وشراء الديون التجارية، والأسهم الخاصة.

وينبغي أن تقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الشركات على تكوين فهم كامل لمنافع تحسن ممارسات الحوكمة في الشركات، وخاصة في مجالات إدارة المخاطر والتدقيق. ومن شأن التوسع في جهود تحسين بيئة الأعمال أن يساعد كذلك على دعم تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

● تعزيز الشمول المالي من خلال البرامج الاجتماعية والأعمال المصرفية الرقمية: إن ربط برامج المساعدة المالية بفتح حساب مصرفي (مثلما فعل برنامج حافز) مع تخفيف العقبات الإدارية والمؤسسية، يمكن أن يساعد على تشجيع الشمول المالي[1].

(١) انظر في ذلك:

Aslan, G., C. Deléchat, M. Newiak: «Inequality in Financial Inclusion and Income Inequality,» IMF Working Papers 17/236, Washington, DC: International Monetary Fund. and F. Yang. 2017.

وفي هذا الصدد، يمكن المساهمة في زيادة إمكانات الحصول على الخدمات المالية من خلال «حساب المواطن»، بدأ في ٢٠١٧ الذي يقدم تعويضات للأسر السعودية من خلال الجهاز المصرفي، ونظام حماية الأجور بدأ في ٢٠١٣ الذي الزم معظم شركات القطاع الخاص بأن تدفع أجور موظفيها من خلال الجهاز المصرفي.

ومن شأن الأعمال المصرفية الرقمية أن تعزز الشمول المالي بتسهيل إمكانات تقديم الخدمات المالية للسكان الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي مثل النساء وسكان المناطق النائية.

● اعتماد منهج موجه للتثقيف المالي: يحقق التثقيف المالي أثرا يمكن قياسه إذا وصل صاحبه أثناء لحظات التعلُم مثل وقت بدء العمل في وظيفة أو شراء منتج مالي كبير (أي قرض عقاري)، وغالبا ما تسهم الاستفادة من الشبكات الاجتماعية في تعزيز تأثير التثقيف المالي ويمكن أن تكون فعالة، نظرا لانتشار استخدام الهواتف النقالة ودخول الإنترنت على نطاق واسع في المملكة العربية السعودية وكذلك التثقيف المالي الموجه نحو المنتجات الإسلامية يمكن أن يفيد نسبة السكان الذين ينأون بأنفسهم طوعا عن القطاع المالي لأسباب يذكرون أنها دينية[١].

ويمكن المساعدة على تعبئة الأموال في الأسواق المالية بالتوسع في جهود زيادة التثقيف المالي والادخار، وضمان حماية المستثمرين من خلال زيادة الشفافية ووضع ترتيبات أفضل للحوكمة.

● الاستمرار في تطبيق السياسات لمواصلة تطوير سوق سندات الدين: إن مكتب إدارة الديون في وضع ملائم يسمح له بتسهيل تطوير أسواق سندات

(١) انظر يَسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطية: الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سابق، ص٧٤.

الدين المحلية بمواصلة تطوير منحنى العائد السيادي.

ويمكن تحسين الإطار التنظيمي القائم لإصدار سندات الشركات والصكوك عن طريق تبسيط مسار الطرح العام. ويتعين معاملة الزكاة بوضوح واتساق على مستوى الأدوات المالية والمؤسسات المالية.

● توفير بيانات أفضل عن الخدمات المالية وقياسها: يتعين توفير بيانات أفضل عن الأسواق/العملاء غير المستفيدين من الخدمات المصرفية كركيزة للتوسع المستمر في الحصول على تمويل.

ويمكن أن تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي بالشراكة مع مؤسسات أخرى مثل الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحسين توافر البيانات المتعلقة بالاستفادة من الخدمات واستخدامها ومستوى جودتها.

● معالجة معوقات السياسات أمام نمو التقنية المالية: البلدان التي تشهد تطور الخدمات المصرفية عبر الهواتف النقالة غالبا ما تضع أطرا تنظيمية داعمة مثل الاعتراف القانوني بالتوقعات الإلكترونية وتوفير حماية كافية للمستهلك.

كذلك ينبغي ألا تفرض هذه النظم قيودا على تطوير الخدمات المصرفية عبر الهواتف النقالة، كوضع حدود لاستخدام الجهات غير المصرفية للنقود الإلكترونية.

وينبغي أيضا وضع إطار شامل لحماية المستهلك وقانون لحماية البيانات ينطبقان على المؤسسات المالية وغير المالية العاملة في مجال التمويل الرقمي. والاستمرار في استخدام المختبرات التنظيمية سيسمح لشركات التقنية المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في بيئة حية

بينما يسهل تكوين فهم أفضل لمخاطر التقنية المالية وضمان تصميم القواعد التنظيمية على نحو ملائم.

ويمكن كذلك الاستفادة من تطوير مجالات أنشطة الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر لأن هذه الأنشطة كانت ركيزة نمو التقنية المالية في الاقتصادات المتقدمة. وعلى جانب الطلب، يشكل التثقيف المالي والثقة قيودا رئيسية على تطوير التقنية المالية.

سيكون من المفيد إعداد تحليل مفصل لدرجة المنافسة في القطاع المالي بينما تواصل الحكومة تطوير برنامجها الإصلاحي. ومن المفيد تقييم ما إذا كانت هناك أي حواجز دونما داع أمام المنافسة في القطاع المالي قد تحد من إقدام البنوك على الدخول في الأسواق ذات المخاطر الأعلى.

إذا التنوع والتنافسية في القطاع المالي - الذي يضم أنواعا مختلفة من مقدمي التمويل والأسواق المالية- يسمحان بعرض مجموعة المنتجات والخدمات اللازمة للشمول والتطور الماليين[1].

وبينما تواصل الحكومة تحقيق أهدافها للتطور والشمول في القطاع المالي، يتعين أن تحافظ على تركيزها بقوة على الاستقرار المالي. وتخضع البنوك في المملكة العربية السعودية لمستوى جيد من التنظيم والرقابة وتتمتع بالسيولة والصلابة وسلامة أوضاعها.

الأمر الذي يكتسب أهمية بالغة، لتحقيق الشمول المالي وتعزيز دوره في تطور اقتصاد السعودية.

(١) راجع تفصيلًا زهراء أحمد النعيمي، بشار أحمد العراقي: الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، د.ن، ٢٠١٨، ص٤٥.

الفصل الثالث

تجربة قطر لتطبيق الشمول المالي

في قطر، تم تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام٢٠١٥، والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة[١].

تضمنت الركائز الأساسية التي تتبناها رؤية قطر الاستراتيجية للشمول المالي وتعزيزه لدعم البنية التحتية المالية، وذلك من خلال إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف البنكي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية.

(١) وفي ضوء ذلك أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً لوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي والتثقيف المالي حيث أصدر معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني الموقر توجيهاته بتشكيل لجنة لعمل استراتيجية وطنية للشمول والتثقيف المالي بموجب القرار الإداري رقم ٦٨ لسنة ٢٠١٥م وبرئاسة مصرف قطر المركزي وعضوية كل من المؤسسات المالية، ووزارة المالية، وهيئة قطر للأسواق المالية، والمجلس الأعلى للتعليم، ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والمؤسسة القطرية للإعلام.
راجع في ذلك: نبذة عن الشمول المالي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.ahlibank.com.qa/ar/media-center/news-press-releases/financial-inclusion-overview-on-the-occasion-of-arab-financial-inclusion-day

كذلك تضمنت الإستراتيجية تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التقنية لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وفاعلية عالية. وتعمل البنوك ومشغلي الاتصالات في قطر على تقديم محافظ رقمية لعملائها.

ومن المتصور أن تصبح هذه ميزة مهمة للمحلات التجارية ومحلات الوجبات السريعة والنقل العام الجماعي وحجز التذاكر والأحداث الرياضية؛ كما قامت إحدى شركات الاتصالات في قطر بتقديم تسهيلات المحفظة الإلكترونية لعملائها، ومع اكتساب المحفظات الرقمية مكانتها في السوق، لا يزال مصرف قطر المركزي مهتم تجاه مخاطرها المحتملة في المستقبل[1].

وفي إطار تعزيز التثقيف المالي في قطر، تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي برئاسة مصرف قطر المركزي وعضوية العديد من الوزرات والمؤسسات والهيئات بالدولة، من أهدافها رفع الثقافة المالية لدى فئات المجتمع بالتعاون مع كافة الأطراف المشاركة برؤية قطر ٢٠٣٠.

كذلك تهدف الرؤية إلى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، ووضع البرامج التوعوية المختلفة.

كذلك قام مصرف قطر المركزي بالتعاون مع وزارة التعليم بإنشاء مدرسة ثانوية مستقلة في العلوم المصرفية وإدارة الأعمال للبنين والبنات، وشاركت هيئة تنظيم مركز قطر للأسواق المالية وهيئة مركز قطر للمال بشكل فعال في برامج الإعارة والتدريب لتيسير معرفة الكفاءات المحلية بالوظائف والأعمال

(١) انظر يَسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطية: الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سابق، ص١١٨.

التابعة للجهات الرقابية في القطاع المالي.

من جانب آخر، فيما يتعلق بحماية المستهلك المالي، تهدف إدارة حماية مستخدمي الخدمات المصرفية لدى مصرف قطر المركزي إلى حماية حقوق عملاء المؤسسات المالية وذلك من خلال حصول العملاء على معاملة مصرفية عادلة وشفافة. بالإضافة إلى حصولهم على الخدمات والمنتجات المالية بيسر وبالتكلفة المناسبة التي تخضع لرقابة المصرف. كما يضع مصرف قطر المركزي جانب المستهلكين والمستثمرين من ضمن الأهداف السته للخطة الإستراتيجية لتنظيم القطاع المالي.

نظراً لأهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تنفيذ سياسات تهدف للوصول إلى كافة شرائح المجتمع خاصة الشباب والمرأة ورواد الأعمال، ولتقديم الخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية منوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة وتعزيز قدراتهم. ووعيهم المالي للاستفادة من هذه الخدمات.

وتباعا لذلك أصبح من الضروري العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

وذلك بم يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك كله إلى تعزيز قدراتهم ووعيهم لتمكينهم من الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي

يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يتم التنفيذ ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استنادا إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بهذا الشأن.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس هناك نموذج يلائم جميع الدول، فقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على قيام كل دولة بمراعاة خصوصيتها والظروف المحلية ودرجة الوعي المالي المتوفر لدى مواطنيها ودرجة التطور في القطاع المالي عند بناء الاستراتيجية الوطنية.

من شأن الشمول المالي دعم الاستقرار المالي شريطة توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية. ويمكن لزيادة توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في الاستقرار المالي لأنه يسمح للبنوك بتنويع حافظاتها الائتمانية ودرجة انكشافها للمخاطر.

غير أن الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو من فئات الأصول الخطرة نسبيا، وإذا ما حققت نموا سريعا فقد تؤدي إلى تراكم الانكشاف الائتماني غير الحميد. ويقتضي التعامل مع هذه المفاضلة على مستوى السياسات اتخاذ الاحتياطيات الوقائية المؤسسية الملائمة، بما فيها أطر الرقابة المالية السليمة، لضمان قوة معايير الانضباط الائتماني وإدارة المخاطر.

تعد الأطر القانونية والمؤسسية المرتبطة بحقوق الملكية وإنفاذ العقود ونظم الإعسار من المتطلبات الأساسية للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويوجد ارتباط سلبي بين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقيود المفروضة على إنفاذ العقود وحقوق الملكية

والتسجيل، وارتفاع تكلفة بدء التشغيل وعدم فعالية نظم الإعسار[1].

ويتيح تطور سجلات الملكية وقوة إنفاذ حقوق الملكية إمكانية أكبر بالفعل للتصرف في الأصول التي يمكن نقل ملكيتها وبيعها وتقديمها كضمانات بصورة أيسر، مما يسهل معه الحصول على التمويل. وإلى جانب ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن أوجه القصور في هذه المجالات تدفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى البقاء في القطاع غير الرسمي مما يحد من فرص حصولها على التمويل.

تنشأ مخاطر جديدة عن التكنولوجيا المالية في سياق الأنشطة الائتمانية. فالمنصات الإلكترونية عبر الإنترنت تجمع كميات كبيرة من البيانات، مما يشكل خطرا على خصوصية البيانات والأمن الإلكتروني. وتزايدت المخاوف بشأن حماية المستهلك والأنشطة الاحتيالية في ظل الخسائر الكبيرة التي واجهها بعض المستثمرين بالفعل.

كذلك فإن صلابة التكنولوجيات لدى شركات الإقراض التي تستخدم التكنولوجيا المالية لم تختبر بعد على مدار دورة اقتصادية كاملة، كما يعتمد العديد من منصات الإقراض على التمويل قصير الأجل، مما قد يزيد من النزعة الدورية في نشاط مؤسسات الائتمان التي تستخدم حلول التكنولوجيا المالية خلال فترات عجز السيولة.

ولا يوجد نهج موحد لتنظيم مجال التكنولوجيا المالية، بما في ذلك

(١) راجع تفصيلًا:

Anzoategui, D., M. Martinez Peria, and R. Rocha: «Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region.2010,» Review of Middle East Economics and Finance 6 (2).

لدعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن توجد جهود جارية في الوقت الحالي لدعم التنسيق عبر الحدود.

وتتباين الاستجابات التنظيمية ما بين استخدام نفس المعايير المطبقة على المؤسسات المالية الأخرى وتطبيق قواعد تنظيمية خاصة بالقطاع، ولكن لم يتم اعتماد إطار تنظيمي خاص حتى الآن في العديد من البلدان[1]، فالنظام الاقتصادي القطري يحتوى على نظام مالي ذو قيمة عالية من الجودة من جوانب عده، من بينها التالي:-

(١) البنية التحتية:

- اتصالات البيانات واستخدام الإنترنت.
- نظام المدفوعات الرقيمة.

(٢) النظام القانوني:

- إتاحة بيئة قانونية لتقديم خدمات التكنولوجيا المالية.
- المناطق المالية الحرة.

(٣) السياسات الحكومية:

- التوعية المالية والرقمية.
- التكنولوجيا المالية والابتكار في برامج التنمية الحكومية.

---

(١) انظر في ذلك:

European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), European Investment Bank (EIB), and World Bank (WB). 2016. «What's Holding Back the Private Sector in Mena? Lessons from the Enterprise Survey.» Washington, DC.

(٤) البيئة التنظيمية:

- الحاضنات والمسرعات الرقمية.

- معاملة متكافئة للشركات الجديدة في قطاع إقراض العملاء.

إذا تتيح التكنولوجيا المالية فرصًا واسعة النطاق تحرص السلطات الوطنية على تعزيزها. وتقدم هذه التكنولوجيا وعدًا بتخفيض التكاليف والاحتكاكات الناشئة عن التعامل المباشر، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتضييق نطاق التضارب في المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية - لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وللسكان المحرومين من الخدمات- وذلك على الرغم من أن فوائد التغير التكنولوجي قد تستغرق وقتًا حتى تتبلور بصورة كاملة.

ويمكن أن تدعم الابتكارات والتطورات التكنولوجية المستمرة التنمية الاقتصادية والنمو الشامل للجميع على نطاق أوسع، وكذا تسهيل المدفوعات والتحويلات الدولية، وتبسيط وتعزيز الامتثال والعمليات الاشرافية والرقابية.

وفي الوقت نفسه، لدى السلطات الوطنية القطرية شواغل بشأن المخاطر المحتملة التي يتعرض لها النظام المالي وعملاؤه. ومع إجراء التكيف للنظام المالي، تنشأ مخاوف بشأن مجموعة من القضايا تتضمن: حماية المستهلك والمستثمر، ووضوح واتساق الأطر القانونية والتنظيمية، وإمكانية المراجعة التنظيمية والانتشار السريع للآثار السلبية؛ ومدى كفاية شبكات الأمان المالي الحالية، ويتضمن ذلك وظائف البنوك المركزية كمؤسسات إقراض يتم اللجوء إليها كملاذ أخير، والتهديدات المحتملة للسلامة المالية[١].

(١) انظر:

Yoshino, N., and Morgan, P; Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education,» ADBI Working Paper 591.Tokyo 2016 Asian Development Bank Institute.

وعـلاوة على ذلك، فإن عملية اعتماد هذه التكنولوجيا قد تكون حافلة بتحديات انتقالية، وسيكون من الضروري الانتباه واليقظة بشأن السياسات حتى تتسم الاقتصادات بالمرونة ومجابهة المخاطر واشتمال الجميع حتى يتسنى الاستفادة من المنافع على نحو تام.

وفي إطار الاستجابة لكل هذا، يجب أن تتسم عملية وضع السياسات بالذكاء والتعاون وتضافر الجهود، والأهم من ذلك ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي من ناحية، ومن ناحية أخرى التصدي للتحديات التي تواجه السوق والسلامة المالية وحماية المستهلك، وتحقيق الاستقرار المالي، وغير ذلك من الأمور.

وهـذا التوازن أمر بالغ الأهمية لتحقيق منافع الرفاهية المتأتية من التكنولوجيا المالية وتجنب توقف تطوير هذه التكنولوجيا ناهيك عن المخاطر المتمثلة في التخلي عن المحرومين.

إن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي وتغييره، مما يتيح فرصًا واسعة النطاق وفي الوقت نفسه يزيد المخاطر المحتملة. وبمقدور التكنولوجيا المالية مساندة النمو المحتمل وجهود تقليص الفقر من خلال تعزيز التطور المالي والشمول المالي والكفاءة المالية ـ غير أنها قد تفرض مخاطر من شأنها تهديد الاستقرار المالي والنزاهة والسلامة المالية، فضلا عن مخاطر مرتبطة بحماية العملاء والمستثمرين.

وتحرص السلطات الوطنية على تعزيز المنافع والتخفيف من المخاطر المحتملة. ويعمل العديد من الجهات الدولية والإقليمية على دراسة وفحص الجوانب المختلفة والمتنوعة للتكنولوجيا المالية كل وفق نطاق اختصاصه.

وكانت هناك دعوات لزيادة التعاون الدولي والتوجيه بشأن كيفية معالجة القضايا الناشئة[1].

ويشمل ذلك:

١) تبني وعد التكنولوجيا المالية.

٢) تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية.

٣) تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرة والتنافسية.

٤) اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسوق المالية.

٥) رصد ومتابعة التطورات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور.

٦) تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير

(١) راجع تفصيلًا:

Many adults, however, do give a clearer indication that they are not interested in the basic savings and payment services offered by the formal financial sector. Demonstrating that lack of usage does not necessarily imply lack of access, 27 percent of those who lack accounts state that they do not need these products (see Figure 9). While lack of trust is not a widely reported reason for not having an account among the general unbanked population, those who have used bank services in the past but report not currently having a formal account are particularly likely to cite lack of trust: 13 percent of these adults report trust as a reason for not having a formal account, as compared to three percent among those with no previous banking relationship. http://documents.worldbank.org/curated/en/936861468051895341/Enhancing financial-capability-and-inclusion-in-Morocco-a-demand-side-assessment

واستقرار النظام المالي على نحو منتظم.

٧) حماية سلامة الأنظمة المالية.

٨) تحديث الأُطر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم.

٩) ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية.

١٠) تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها.

١١) تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

١٢) تعزيز المراقبة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي.

إذن انطلقت تكنولوجيا المعلومات وابتكاراتها بخدمات البنوك والمؤسسات المالية إلى رحاب جديدة وأتت بحلول لمشكلات كانت مستعصية لدمج أعداد غفيرة في إطار الأنشطة المالية ويسرت المدفوعات باستخدام الهواتف المحمولة وشبكات الإنترنت وخفضت من تكاليف المعاملات والتحويلات المالية. وتطالع اليوم إعلانات الوظائف الجديدة في البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الاستثمار المالي فتجد من متطلبات العمل إجادة «التكويد» الإلكتروني والإلمام باستخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال المالي والتطبيقات المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات.

تقييم تجربة قطر في تطبيق الشمول المالي:

وتولي دولة قطر الشمول المالي أهمية قصوى ضمن نظامها المالي والمصرفي، حيث يقوم مصرف قطر المركزي من خلال اللجنة الوطنية للشمول والتثقيف المالي، بلعب دور حيوي في تحقيق أهداف الشمول، حيث يشارك مصرف قطر المركزي في وضع استراتيجية وطنية للشمول والتثقيف المالي.

فدولة قطر تعتبر رائدة في مجال الشمول المالي، بما يحقق الاستقرار المالي بدرجة أولى ومن ثم تحقيق مستويات نمو عالية، حيث أولت الشمول المالي أولوية قصوى من خلال وضع بنية تشريعية قانونية متميزة، والتحفيز على الاستفادة من التطور التقني الذي يتم توظيفه في القطاع المالي، كما سعت من خلال مصرف قطر المركزي إلى وضع أطر رقابية على المؤسسات المالية من أجل حماية العملاء.

وضعت الإستراتيجية الوطنية الثانية للقطاع المالي التي تم الإعلان عنها العام الماضي وتتواصل حتى العام ٢٠٢٢، الشمول والتثقيف المالي ضمن ركائزها الأساسية وتحديدا ضمن الركيزة الرابعة، حيث إن دور الشمول المالي يساهم في تحقيق نمو مستدام وخلق فرص العمل والحد من حالات عدم المساواة وحماية الاستقرار المالي الذي يحظى بأهمية معترف بها على صعيد واسع، وقد تم اعتماد هذا الهدف الجديد ليس فقط من خلال الأعمال المتعلقة بالعرض مثل التدابير التي تسمح بالنفاذ إلى التمويل وأيا من خلال الأعمال المتعلقة بالطلب كتعزيز التثقيف المالي[١]؛

إضافة إلى أهمية ضمان الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المناسبة والعالية الجودة والاقتصادية من قبل المجموعات السكانية أو الأعمال التجارية التي تملك حسابات مصرفية أو التي تحظى بمثل هذه الخدمات.

وأنه لتعزيز الشمول المالي والتثقيف ضمن الإستراتيجية الوطنية الثانية ستعمل المؤسسات المالية في الدولة وفقا لخطة عمل واضحة المعالم، حيث سيتم إعداد فهم مشترك للشمول المالي في القطاع المالي، ومن ثم تنفيذ الإستراتيجية

(١) راجع تفصيلًا أحمد فضلي: مقال بعنوان « قطر حققت أساسيات الشمول المالي وتتجه إلى العالم الرقمي»، منشور بجريدة لوسيل بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٥، متاح بالموقع الالكتروني التالي: https://lusailnews.net/article/politics/qatar/٢٠١٨/٠١/٢٥/٨٧٪

الوطنية للشمول والتثقيف المالي وتشجيع المؤسسات المالية على توفير المنتجات والخدمات المالية من دون فرض رسوم خاصة أو حد أدنى من الأرصدة إلى جانب تسهيل إدخال المعاملات الإلكترونية لضمان خدمات مالية سريعة وآمنة وفعالة.

قامت المؤسسات المالية، وفي مقدمتها البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة إلى جانب الجهات الرقابية، بتحديد آلية تسعير مرجعية ضمن القطاع المالي لدعم الشمول المالي، مع التركيز على دعم المشاركة في المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تدرس واقع الشمول المالي وتسعى إلى تحقيق أهدافه وعناصره الأساسية.

أما فيما يتعلق بالتثقيف المالي، فمن المنتظر أن يتم خلال السنوات المقبلة دعم برامج التعليم المالي في المدارس والجامعات فيما يعزز الثقافة حول المؤسسات والمنتجات والخدمات، كما سيتم إنشاء صفحات إلكترونية سهلة الاستخدام تعزز الثقافة المالية على المواقع الإلكترونية للجهات الرقابية لتعزيز فهم القطاع إلى جانب تعزيز المشاركة مع الجهات الوطنية المعنية لتعزيز التثقيف المالي، وإطلاق الحملات الهادفة إلى تعزيز الوعي والثقافة حول استخدام خدمات الدفع غير التقليدية؛

وأخيرا تعزيز الوعي العام حول أهمية الأمن السيبراني في القطاع المالي، حيث سيؤدي استخدام الابتكار المالي في جعل العمليات المالية في شكل رقمي إلى إتاحة الفرصة للقطاع المالي بالوصول إلى العملاء والمستثمرين من كافة الفئات بشكل سهل وأقل تكلفة كما تشمل تلك الخدمات المالية مقاربة صديقة للبيئة وتعطي الفرد في الوقت نفسه إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والمفيدة[1].

(١) انظر د. خالد ممدوح إبراهيم: أمن المستهلك في المعاملات الالكترونية» دراسة مقارنة»، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٢٧.

ومن المتوقع أن يتم تحفيز المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تشجيع الرقابة على اعتماد المبادئ والممارسات التي تضمن لها الاستدامة في عملياتها، وتشجيع الكيانات المدرجة على إلقاء الضوء على مبادراتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية خلال السنة في تقاريرها السنوية.

أكد مصرف قطر المركزي أنه سيتم تشجيع التدابير التي تكفل الاستدامة والتوازن والنمو العادل على المدى المتوسط والبعيد، بما ينعكس بالإيجاب على كافة فئات المجتمع القطري وعلى الاقتصاد الوطني، ويضمن حصول جميع الشرائح على كافة احتياجاتهم المالية والمصرفية بكفاءة وجودة عالية، هذا من جهة وبما يعود في نفس الوقت على الاقتصاد الوطني بشكل عام بالنفع ويساهم في وضع قطر ضمن المراتب المتقدمة في المؤشرات العالمية التي يضعها البنك الدولي وصندوق النقد العربي والتي تعنى بالشمول والتثقيف المالي.

إذا النظام المالي في دولة قطر سواء النظام المصرفي أو «النظام المالي الحكومي» يعمل كل منهما بكفاءة وفعالية متقدمة حيث يمثل القطاع المالي المصرفي بكافة مكوناته من بنوك تقليدية ومصارف إسلامية ومؤسسات تمويل، تحكمها قوانين وتشريعات صارمة ومرنة في نفس الوقت، حيث تقوم الصرامة على ضمان الحقوق والواجبات في وقت واحد، في حين تقوم المرونة على توفير باقة كبيرة من الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها تلك المؤسسات المالية إلى وحدات الفائض والعجز.

وكشفت إحصائية أصدرها مصرف قطر المركزي حديثا عن ارتفاع عدد فروع البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة للمائة ألف شخص بنسبة ٦٠٪ خلال الفترة المتراوحة بين ٢٠٠٩ والعام ٢٠١٦، حيث ارتفع من نحو ١٠ فروع لكل ١٠٠ ألف شخص في ٢٠٠٩ إلى نحو ١٦ فرعا لكل ١٠٠ ألف شخص في العام ٢٠١٦[١].

(١) انظر أحمد فضلي: مقال بعنوان « قطر حققت أساسيات الشمول المالي وتتجه إلى العالم الرقمي، مرجع سابق.

إلى ذلك فقد زاد مؤشر الشمول المالي الجغرافي بنسبة تصل إلى ١٠٪ خلال نفس الفترة وذلك وفقا لمصرف قطر المركزي، الذي قال إن عدد الفروع للألف كيلو متر مربع قد ارتفع من نحو ٢٠ فرعا إلى مستوى يتجاوز ٢٥ فرعا.

ويعمل في دولة قطر ١٢ بنكا ومصرفا إسلاميا وطنيا، تضاف إليها ٧ بنوك وفروع لبنوك أجنبية تعمل ضمن النظام المصرفي في دولة قطر، ومن بين البنوك القطرية نجد ٥ بنوك إسلامية وهي مصرف قطر الإسلامي وبنك قطر الدولي الإسلامي ومصرف الريان وبنك بروة وبنك قطر الأول، و٦ بنوك تقليدية وهي مجموعة بنك قطر الوطني QNB والبنك التجاري وبنك الدوحة وبنك قطر الدولي وبنك الأهلي والبنك الخليجي يضاف إليها بنك قطر للتنمية.

ورغم التكتم الشديد عن عدد عملاء كل بنك في الدولة على اعتبار أنه متغير إضافة إلى أنه من بين الأسرار المصرفية، فإن معدل البنوك لعدد السكان يصل إلى نحو ١٨٠ ألف شخص لكل بنك، كما سجلت المعاملات من خلال أجهزة الصراف الآلي ارتفاعا في العام ٢٠١٦، حيث قفزت بنحو ٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١٥، حيث قدرت القيمة الإجمالية بـ ٢,٦٠ مليار ريال، من خلال تنفيذ أكثر من ١,٧٢ مليون عملية من خلال أجهزة الصراف الآلي بعد أن سجلت نسبة نمو في نهاية العام ٢٠١٦ تقدر بنحو ١٢,٩٪. وينتشر في الدولة أكثر من ١٤٠٠ جهاز صراف آلي[١].

وتعمل البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في دولة قطر على التنافس بشدة فيما بينها من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء وإيصال الخدمات والمنتجات البنكية والمصرفية لهم بالجودة والكفاءة العالية، إضافة إلى إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي إلى جانب

(١) راجع موقع مصرف البنك المركزي القطري.

الاهتمام بتوفير فرص عمل مما يساهم في رفع المستوى المعيشي.

كما تضع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية في اعتباراتها خدمة العملاء من خلال التواصل الـدوري معهم، وذلـك في إطـار حماية عملاء المؤسسات المالية بمختلف فئاتها عن طريق تعريف العميل بحقوقه وواجباته وحصوله على معاملة عادلة وشفافة وتزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة وتوفير خدمة العملاء من التعرض لحالات النصب أو الاستغلال من الجهات المالية غير الرسمية.

وعن توافق عدد البنوك في الدولة مع عدد السكان، يكاد عدد البنوك متوافق مع عدد السكان وهذا الوضع لا يكون متاح لجميع الدول، وحتى التوزيع الجعرافي للفروع البنكية يلبي تطلعات جمهور العملاء ممن لديهم أرصدة وحسابات بنكية « يكاد لا تخلو منطقة من فرع بنكي أو أكثر إلى جانب أجهزة الصراف الآلي الموجودة بوفرة كبيرة في كامل أنحاء الدولة ضمن انتشار جغرافي مدروس بطريقة إستراتيجية، وهنا لابد من الإشارة إلى حجم الرسوم والعمولات التي يتم تحصيلها على المعاملات والتي تعتبر متميزة مقارنة بدول أخرى، حيث يمكن سحب الأموال من أي جهاز آلي غير أجهزة بنك العميل دون تحصيل عمولة»[1].

هكذا فدولة قطر تواكب بشكل دوري كل ما هو جديد وحديث في القطاعات المختلفة وفي مقدمتها القطاع المالي والمصرفي الذي يحظى بدعم ورعاية من قبل الجهات الرقابية والهيئات التشريعية والقطاع الحكومي في الدولة، وبالتالي فإن ذلك يعكس الزخم الكبير في الخدمات المالية المقدمة للعملاء في الدولة، منوها إلى سعي الدولة نحو تحقيق كافة أهداف الشمول المالي بشكل عام.

(١) انظر زهراء أحمد النعيمي، بشار أحمد العراقي: الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص٤٤.

الفصل الرابع

التجربة الكويتية نحو تحقيق الشمول المالي

إن تعزيز معايير الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن تحديد آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية[1]:

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:**

يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل. كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

- **تعزيز استقرار النظام المالي:**

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي. فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف

(١) راجع: مقال بعنوان الشمول المالي، إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، فبراير٢٠١٦، السلسلة الثامنة، العدد السابع، منشور بالموقع الالكتروني التالي: www.kibs.edu.kw

مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.

كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

● **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:**

أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

● **تقنية النظام المالي:**

يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من تقنية هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع العصر الرقمي في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين.

إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال والإرهاب.

كما أن تقنية المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي[1].

(١) محمد يسر برنيه وأخرون: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص١٣.

معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي:

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم[1]؛ وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:-

١. عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية.

إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يملكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب.

٢. يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية.

٣. أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات، من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، بالإضافة إلى طول الدورة المستندية المرتبطة بها.

٤. اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حساب في مؤسسات مالية رسمية، أو عدم ثقتهم في المؤسسات المالية.

إذن لابد من وضع ضوابط محددة لعلاج مشكلة عدم انتشار التعاملات النقدية في مناطق كثيرة من الكويت وباقي الدول العربية.

(١) انظر سعيد صبيح يسن محمد: الشمول المالي وأثره على المعاملات المالية، مرجع سابق، ص٦٤٣.

آليات وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي[1]:

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين هم:

- **توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية.**
- **تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها.**

وقدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات نشر الشمول المالي، من أهم هذه المبادرات:-

- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات إلكترونية من خلال عمل حساب لجميع المواطنين.

- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.

- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.

- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي.

- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.

- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.

- تقنية الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا.

---

(١) راجع مقال بعنوان» متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية / صندوق النقد العربي»، منشور بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.almajles.gov.ae:1818/cgi-bin/koha/opac _

- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي.

- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.

أن مستويات الشمول المالي في الكويت تتساوى مع المستويات السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتسبق المتوسط العالمي في هذا المجال، لكنها تقبع خلف المستويات السائدة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ذات الدخل المرتفع.

فعلى سبيل المثال، ووفقاً لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٤، يمتلك ٧٢,٩٪ من سكان الكويت حسابات مصرفية خاصة، مقابل المتوسط البالغ ٧٤,٥٪ في دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت)، و٩٤٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع، و٦٢٪ على مستوى العالم.

وحتى يتسنى رفع مستوى الشمول المالي في الكويت، يتطلب الأمر الوصول إلى المزيد من النساء، إضافة إلى الشرائح التي تحظى بقدر أقل من التعليم ضمن سكان الكويت. ومقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي، ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٤، تتمتع الكويت بأداء قوي فيما يتعلق بالشمول المالي للنساء. ورغم ذلك، يمتلك ٧٩,٣٪ من الرجال في الكويت حسابات مصرفية، بينما تمتلك ٦٤٪ من النساء حسابات مصرفية، أي إن الفجوة تبلغ ١٥,٣٪، بينما تبلغ الفجوة بين النوعين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع ٠,٥٪ [١].

(١) راجع مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي بعنوان الشمول المالي في الكويت لمعهد الدراسات المصرفية: https://alqabas.com/article/٤١٨٣٤٩

ويأتي أداء الكويت أفضل من حيث المساواة بين النوعين، مقارنةً بمتوسط دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى وجه الخصوص، يُعتبر أداء الكويت أقوى من حيث الاقتراض من مؤسسة مالية، حيث يسود قدر أكبر من المساواة بين النوعين في هذه الفئة، مقارنةً بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع.

وبالنسبة لاحتفاظ الشخص بحساب مصرفي وحصوله على بطاقة صرف آلي باسمه، ورغم أدائها الجيد، فإن الكويت لا تزال تقبع خلف مستوى المساواة بين النوعين المسجل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل الأعلى.

رغم تقدم الكويت على المتوسط العالمي، فإنها تقبع خلف دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وإن كان بمقدار ضئيل، في ما يتعلق بالتوازن النسبي بين الأغنى والأفقر في كل من تلك الدول. وينعكس ذلك بشكل أكبر في امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية.

ويمتلك ٦٣٪ من الشباب البالغين في الكويت حساباً مصرفياً، مقارنةً بنسبة ٨٤٪ من الشباب البالغين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع.

وقد يُعزى ذلك إلى العديد من الأسباب الثقافية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فإن الدرجات الائتمانية الأقل بشكل ملحوظ قد تعكس المستوى الأقل نسبياً من المعرفة المالية لدى سكان الكويت من الشباب، مقارنةً بأقرانهم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع وسنغافورة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أداء الكويت يُعتبر الأفضل من الجميع في ما يتعلق باقتراض الشباب البالغين من المؤسسات المالية. وينبغي

أن يكون ذلك موضع ترحيب من معظم الجوانب، رغم ما يثيره ذلك من قضايا تتعلق بالمستويات العامة للاقتراض الشخصي في الكويت[1].

فإن أوجه التفاوت في الشمول المالي على أساس التحصيل العلمي قد تكون مرتبطةً بوضع الإقامة، أي ما إذا كان الفرد مواطناً كويتياً أم لا. وعلى وجه الخصوص، تشير التقارير إلى أن عدد الحسابات المصرفية التي تخص مقيمين في الكويت من غير المواطنين، تزيد بمقدار ١,٦٥ مرة عن عدد الحسابات المصرفية التي تخص مواطنين كويتيين، إلا أنه وفقاً للإدارة المركزية للإحصاء لعام ٢٠١١، هناك عدد من المقيمين غير الكويتيين يبلغ ضعف عدد المواطنين الكويتيين.

ورغم أن ذلك يبدو غير مستقيم من الناحية الإحصائية، نظراً إلى حجم العينة العشوائية، فإن هذه النتيجة تؤيد وجهة النظر القائلة بأنه حتى يتسنى زيادة الشمول المالي في الكويت، فإن الأمر يستلزم التركيز بشكل أكبر على شمول المقيمين غير الكويتيين.

لا محالة أن الشمول المالي والمعرفة المالية هما عنصران مرتبط بعضهما ببعض، حيث إن إدراك أنواع الخدمات التي يقدمها بنك ما يعتبر شرطاً مسبقاً للاستفادة من تلك الخدمات. إلا أن المعرفة المالية هي أكثر من مجرد مسار نحو المستويات الأعلى من الشمول المالي. فعلى أي حال، هناك ملايين المستفيدين من الخدمات المالية (المودعين والمقترضين) الذين يحظون بفهم ضئيل لعملية التمويل.

فعلى سبيل المثال، لولا تقدير الآثار المتراكمة لأسعار الفائدة، فإن تزايد

(١) راجع تقرير الاستقرار المالي في الكويت؛ مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and_publication/publications/financial-stability-report.jsp

الوصول إلى عمليات الاقتراض من البنوك يمكن أن يؤدي إلى قرارات قد تزيد من أعباء المقترضين وتحميلهم المزيد من الديون، الأمر الذي يعرِّض استقرار القطاع المالي إلى مخاطر أعلى.

وجاء أداء الكويت جيداً مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، والعالم. ورغم أن الكويت لا تزال تقبع خلف الدول الكبرى ذات الاقتصاد المتقدم، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن المعرفة المالية في تلك الدول لا تزال تعتبر غير شاملةٍ تماماً. وبافتراض بقاء العوامل الأخرى كما هي، فإننا نرى أن الجهات الرقابية وجهات صنع السياسة في الكويت ينبغي عليها النظر إلى تلك النتائج باعتبارها الحافز لمضاعفة الجهود الرامية إلى تحسين المعرفة المالية.

ويمثل إدراك المفاهيم المالية الأساسية عنصراً مهماً في عملية اتخاذ القرارات الحكيمة. فعلى سبيل المثال، لا يفهم الكثير من مستخدمي بطاقات الائتمان القصيرة الأجل فهماً تاماً أن سرعة تراكم الفوائد يمكن أن تؤدي إلى تضخيم المبالغ التي في ذمتهم.

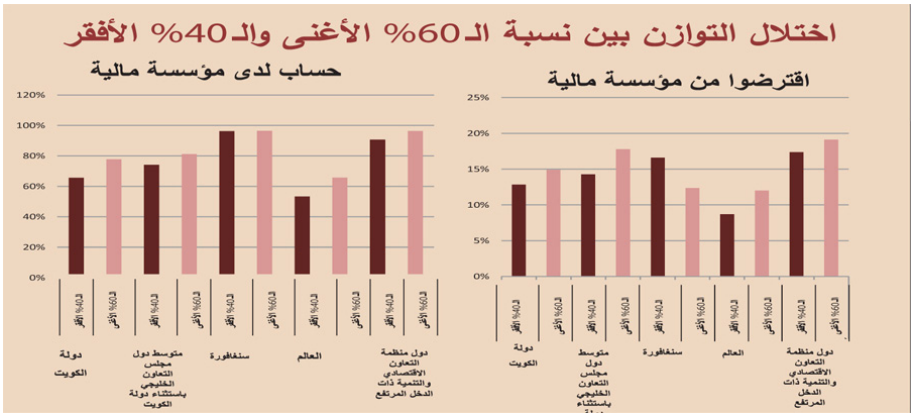

الشكل يوضح الشمول المالي من حيث النوع والدخل والعمر في الكويت[1]

(١) راجع مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://alqabas.com/article/٤١٨٣٤٩

وبالأفتراض أن البنوك التجارية في الكويت ترغب في إقراض العناصر الأكثر فقراً من سكان

إن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية[1] في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي وتغييره، مما يتيح فرصًا واسعة النطاق وفي الوقت نفسه يزيد من المخاطر المحتملة. وبمقدور التكنولوجيا المالية مساندة النمو المحتمل وجهود تقليص الفقر من خلال تعزيز التطور المالي والشمول المالي والكفاءة المالية ـ غير أنها قد تفرض مخاطر من شأنها تهديد الاستقرار المالي والنزاهة المالية، فضلا عن مخاطر مرتبطة بحماية العملاء والمستثمرين. وحتى يتسنى تعظيم المنافع المرجوة وتخفيف المخاطر الممكنة، من الأهمية بمكان أن تتسم الأنظمة المالية بالمرونة إزاء التغيرات التكنولوجية دون إعاقة عملية التحول الهيكلي، والابتكار، والمنافسة التي تتولد عنها.

وتنطبق هذه الاعتبارات على كل من الأدوات والمنتجات المالية التقليدية والإسلامية. ولا تمثل هذه السياسات النقدية أو الاقتصادية برنامج عمل لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات؛ لكن الهدف منها هو أن تكون بمثابة إطار لتدعيم الوعي، والمزيد من التعلم، والعمل المتواصل. ومع تبلور أفضل

الكويت، فينبغي عليها العمل جنباً إلى جنب مع الساي- نت (شركة شبكة المعلومات الائتمانية) للتأكد من جمع البيانات حول كل عمليات الاقتراض الرسمية، إضافة إلى احتواء نظام التصنيف الائتماني في جميع أنحاء البلاد أيضاً على بيانات أخرى مثل سداد فواتير الهاتف النقال والمخالفات المرورية واستهلاك الكهرباء والإيجارات. وهذه البنود الأخيرة تُعتبر ضروريةً بشكلٍ خاصٍ لتقييم الجدارة الائتمانية للمجموعات ذات الدخل المحدود.

(١) تم استخدام تعريفات مختلفة للتكنولوجيا المالية من جانب الهيئات الدولية والسلطات الوطنية. وبناءً عليه، تعتمد هذه الوثيقة تفسيرًا واسع النطاق للتكنولوجيا المالية لتوصيف جوانب التقدم في التكنولوجيا التي من المحتمل أن تحدث تحولات في تقديم الخدمات المالية، وتحفيز تطوير نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة. وتم اعتماد تعريف واسع النطاق لتدعيم الاعتبارات رفيعة المستوى لهذه الأجندة، مع الإقرار بوجود اختلافات في الفرص والمخاطر المتأتية من الجوانب المختلفة للتقدم التكنولوجي.

الممارسات والمعايير الدولية، سيتم تضمينها في عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويعمل العديد من الجهات الدولية والإقليمية على دراسة وفحص الجوانب المختلفة والمتنوعة للتكنولوجيا المالية كل وفق نطاق اختصاصه. بواضع السياسات لتطبيق الشمول المالي في الاثنى عشر عنصرًا الموضحة أدناه[1]:-

١. **تبني وعد التكنولوجيا المالية** بما يحققه من أثر اجتماعي واقتصادي واسع النطاق، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والدول الصغيرة، ومن أجل المحرومين، والاستعداد لحصاد المنافع الممكنة واسعة النطاق المتأتية منها، ويشمل ذلك: زيادة تعميم الخدمات المالية والشمول المالي؛ وتعميق الأسواق المالية؛ وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود. ويتطلب جني هذه المنافع تجهيز القدرات المؤسسية وتعزيزها، وتوسيع نطاق سبل الوصول إلى أصحاب المصلحة، واعتماد نهج مؤسسي خاص بالوزارات والجهات المعنية.

٢. **تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية** من خلال تسهيل وتيسير البنى التحتية الأساسية، وتعزيز سبل الوصول إليها على نحو مفتوح وميسور التكلفة، وضمان وجود بيئة تدعم السياسات. وتتضمن البنى التحتية الأساسية وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنى التحتية الرقمية والمالية (مثل خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، ومستودعات البيانات، وخدمات الدفع والتسوية). وينبغي أن تعمل هذه البنى التحتية على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة، وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية.

٣. **تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرة والتنافسية**

(١) راجع تفصيلًا موقع مجموعة البنك الدولي/ وصندوق البنك الدولي.

لضمان مجال عمل متكافئ وتشجيع الابتكار واختيار العملاء وتعميم سبل الوصول إلى الخدمات المالية عالية الجودة. ومن شأن وجود إطار سياسات داعم أن ييسر الاعتماد الناجح واسع النطاق للتكنولوجيا بغض النظر عن المشاركين في الأسواق، أو التقنيات الكامنة، أو الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمة[1].

وينبغي لواضعي السياسات معالجة مخاطر تركز السوق، وتشجيع التوحيد القياسي والتشغيل البيني وتوفير سبل وصول عادلة وشفافة إلى البنى التحتية الرئيسية.

٤. اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسوق المالية من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء والسلامة التجارية، ومن خلال تحسين البنية التحتية. ويشكل الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور والإشراف الفعال معا أهمية بالغة في التغلب على المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية، وكذلك في تمكين البلدان النامية من الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو والتخفيف من حدة الفقر.

وتتضمن الأمثلة على ذلك توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية مع خفض التكاليف ذات الصلة، وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل، وإتاحة خدمات المعلومات الجديدة بهدف تقييم المخاطر وتحفيز الشركات وأنشطة الأعمال الجديدة. وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف، ينبغي أن تكون قضايا التكنولوجيا المالية جزءًا من إستراتيجيات وطنية للاشتمال، والتثقيف المالي والرقمي،

(١) انظر الموقع الالكتروني التالي:

https://www.mof.gov.kw/TheMOFNews/MOFNewsDisplay.aspx?NewsID=202#

مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين.

٦. **رصد ومتابعة التطورات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور** بهدف تدعيم صياغة السياسات التي تدعم المنافع المتأتية من التكنولوجيا المالية وتعمل على تخفيف المخاطر المحتملة. وتستلزم الوتيرة السريعة للتكنولوجيا المالية إدخال التحسينات والتوسعات الممكنة في أطر الرصد والمتابعة لمساندة أهداف السياسات العامة وتجنب أي اضطرابات في النظام المالي. ومن المتوقع أن يعمل تبادل المعلومات على تدعيم تحسين الرصد والمتابعة.

ومن شأن تحقيق هذه الأهداف إبراز أهمية الرصد المستمر، ويشمل ذلك من خلال الحفاظ على الحوار المتواصل مع المعنيين بهذه الصناعة والمبتكرين والعاملين فيها لتحديد الفرص الناشئة والمخاطر الآخذة في الظهور وتسهيل صياغة الاستجابات على صعيد السياسات في الوقت المناسب.

٧. **تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي على نحو منتظم**، وتسهيل الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد؛ وتدعيم الثقة والاطمئنان؛ والاستجابة للمخاطر. ومن الممكن معالجة العديد من مخاطر التكنولوجيا المالية من خلال الأطر التنظيمية الحالية. ومع ذلك، قد تنشأ مشكلات وقضايا جديدة من شركات ومنتجات وأنشطة جديدة تقع خارج النطاق التنظيمي الحالي.

وقد يتطلب ذلك تعديل وتكييف الأطر التنظيمية لاحتواء مخاطر **المراجحة (إصدار أحكام جزافية بناء على توازنات)**، مع الإقرار بوجوب أن تظل الضوابط

التنظيمية متناسبة مع المخاطر. وقد تكون هناك حاجة لاستجابات شاملة على صعيد السياسات على المستوى الوطني، بناءً على التوجيهات التي تقدمها الهيئات المعنية بوضع المعايير[١].

٧. **حماية سلامة الأنظمة المالية** من خلال تحديد وفهم وتقييم مخاطر إساءة استخدام التكنولوجيا المالية بصورة إجرامية والتخفيف من هذه المخاطر، واستخدام التقنيات التي تعزز الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي حين يدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية بشكل عام الأهداف المشروعة، فإن بعض الابتكارات قد تمكن المستخدمين من التهرب من الضوابط الحالية لتحقيق غايات إجرامية، مما يشكل تهديدًا للسلامة المالية. وتتباين الاستجابات من البلدان المعنية على نحو كبير؛ لكن في جميع الحالات، من المهم تعزيز الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة ذلك، ويتضمن هذا استخدام التكنولوجيا (حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية) لدعم الامتثال للضوابط التنظيمية وأعمال الإشراف والمراقبة.

٨. **تحديث الأُطر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم** مع مزيد من الوضوح القانوني واليقين فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لأنشطة التكنولوجيا المالية. وتساند الأطر القانونية السليمة الثقة والموثوقية في المنتجات والخدمات المالية. ومع ذلك، يتم تقويض هذا الأمر عندما تخفق الأطر القانونية في مواكبة الابتكارات في التكنولوجيا المالية والأسواق المالية العالمية الآخذة في التطور.

ومن الممكن إعداد إطار قانوني داعم من خلال وجود قواعد قانونية واضحة ويمكن التنبؤ بها تتوافق مع التغيرات التكنولوجية، ومصممة خصيصًا

(١) راجع توصيات أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/498821539097297657/The-Bali-Fintech-Agenda-Chapeau-Paper

بما يناسب الظروف الوطنية، لا سيما في مجالات مثل العقود وملكية البيانات والإعسار وفض المنازعات والمدفوعات[1].

٨. **ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية** من خلال النظر بعين الاعتبار في تداعيات ابتكارات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، وفي الوقت نفسه حماية الاستقرار المالي؛ وتوسيع نطاق شبكات الأمان، إذا لزم الأمر؛ وضمان تعميم السياسات النقدية الفعالة.

وبمقدور التكنولوجيا المالية تحويل الأسواق المالية التي من خلالها يتم تعميم إجراءات السياسات النقدية، كما يمكن أن تعمل على إعاقة تطبيق السياسة النقدية مع إعادة تحديد دور البنوك المركزية كمؤسسات إقراض يتم اللجوء إليها كملاذ أخير. ومن ناحية أخرى، بمقدور التكنولوجيا المالية مساعدة البنوك المركزية في تحسين خدماتها، ويشمل ذلك إمكانية إصدار عملة رقمية، وتوسيع نطاق تعميم خدمات المدفوعات وتحسين مرونتها.

٩. **تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها** بحيث تتسم هذه المنافع بالمرونة والقدرة على مجابهة أي أعطال أو تشويش ـ يشمل ذلك من جانب الهجمات الإلكترونية ـ وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية.

ويثير تطوير مثل هذه البنية التحتية القوية مجموعة واسعة من القضايا التي لا تتعلق فقط بالقطاع المالي ولكن أيضًا بالاقتصاد الرقمي على وجه العموم، ويشمل ذلك ملكية البيانات والحماية والخصوصية والأمن السيبراني (الإلكتروني) والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز وحماية المستهلك[2].

(١) د. إيمان فؤاد محمد: أهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٢) انظر د. محمود محيي الدين: التقنية المالية في حاجة إلى تقنية رقابية، مقال متاح بجريدة

١٠. **تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات** عبر المجتمع التنظيمي العالمي لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات لمساندة إطار تنظيمي فعال. ونظراً لأن التقنيات الجديدة تعمل بشكل متزايد عبر الحدود، فإن التعاون الدولي في غاية الأهمية لضمان استجابات فعالة على صعيد السياسات لتعزيز الفرص والحد من المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن الاختلاف في الأطر التنظيمية.

ومن شأن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع القطاع الخاص ومع الجمهور على نطاق واسع أن يساعد في تحفيز النقاش حول الاستجابة التنظيمية الأكثر فاعلية مع مراعاة ظروف البلد المعني، وبناء توافق عالمي في الآراء. وبمقدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقديم يد العون في تيسير الحوار العالمي وتبادل المعلومات.

١١. **تعزيز المراقبة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي** وتكييف وتطوير السياسات لدعم النمو العالمي الشامل للجميع والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي الدولي في بيئة سريعة التغير. وتعمل التكنولوجيا المالية على تجاوز الحدود المالية، سواء على مستوى المؤسسات أو على المستوى الجغرافي، مما يؤدي إلى تعزيز الترابط والآثار غير المباشرة والتغير في تدفقات رأس المال[١].

للشرق الأوسط، بالعدد ١٤٧٣٦، بتاريخ ٣أبريل ٢٠١٩، منشور بالموقع الالكتروني التالي: -htt ps://aawsat.com/home/article/ D

(١) راجع تفصيلًا د. يوسف محمد المطيري: الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة وفق أهداف ومؤشرات الخطة التنموية للدولة من منظور الموظفين» دراسة استطلاعية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (٥٦)، العدد (٢)، أبريل ٢٠١٩، ص١٣٥.

حيث تعتبر الرقابة المالية البوصلة الموجهة للأداء المالي لدى الجهات الحكومية حيث تعتبر أداة مهمة لتحقيق الرقابة على المال العام، من خلال الإجـراءات التطبيقية العديدة التي تمارسها أدوات الرقابة المالية من اجل تعظيم الاستفادة من الموارد المالية للدولة والحفاظ عليها وفق أساليب رقابية فعالة تسهم في تحقيق التنمية المنشودة من توظيف الميزانيات الحكومية.

الفصل الخامس

التجربة البحرينية لتعزيز الشمول المالي

يهدف مصرف البحرين المركزي إلى ضمان استمرار سلامة واستقرار المؤسسات والأسواق المالية حيث يقوم المصرف بتقديم الخدمات المالية بمختلف الظروف والتقلبات المالية والاقتصادية. ولهذا يؤمن مصرف البحرين بأهمية الاستقرار المالي للحفاظ على مكانة البحرين كمركز مالي دولي وضمان مساهمة القطاع المالي في النمو وإيجاد الفرص الوظيفية والنهوض بالتنمية في البحرين[1].

وتتولى إدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي هذه المسؤولية من خلال مراقبة النظام المالي بانتظام ومتابعة القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي والوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تدخل لدعم مصرف البحرين المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

ويعتبر من أهم أهداف الإدارة تحديد التهديدات المحتملة لسلامة النظام المالي البحريني قبل تفاقمها إلى أزمات مالية نظامية.

كما تقوم الإدارة بالوظائف التالية:

- إجراء المراقبة الاحترازية الكلية للنظام المالي.
- وضع مؤشرات السلامة المالية التي تم تطويرها لمراقبة القطاع المالي

(١) فالاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على توفير الخدمات المالية بشكل مستمر حتى في مواجهة الصدمات السلبية.

بشكل مستمر بهدف إيجاد «لوحة تحكم» للمراقبة المستمرة لمخاطر القطاع المالي.

- رصد التطورات الاقتصادية المحلية والدولية من خلال إجراء البحوث والدراسات التحليلية بهدف تقييم المخاطر المحتملة حول الاستقرار المالي.
- تقديم الاقتراحات والسياسات المتعلقة بالحفاظ على استقرار القطاع المالي في البحرين.
- الإشراف على ومراقبة البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات في مملكة البحرين لتقييم أي مخاطر على الاستقرار المالي.
- كما تقوم الإدارة بإعداد تقرير الاستقرار المالي بشكل نصف سنوي والذي يعتبر أحد أهم العناصر الرئيسية لإطار مراقبة القطاع المالي.

ويتم تقديم التقرير إلى إدارة مصرف البحرين المركزي ويستخدم كأداة رئيسية تهدف إلى إطلاع الجمهور على تطورات الاستقرار المالي. ويشمل التقرير تقييم سلامة النظام المالي والمراقبة الاحترازية الكلية من خلال مؤشرات السلامة المالية، رصد التطورات والجوانب التي تستدعي التدخل والعناية الإشرافية، وتحديد المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي للتخفيف منها قبل أن تتطور إلى مخاطر نظامية[1].

(١) راجع موقع مصرف البحرين المركزي: https://www.cbb.gov.bh/ar/fintech/
قانون المصرف المركزي يمثل تحديثًا شاملاً وتبسيطًا كبيرًا لقانون الخدمات المالية في البحرين، ويشكل المرحلة الأخيرة في إقامة سلطة رقابية موحدة تشرف على قطاع الخدمات المالية في المملكة.
حيث صدر قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦، حيث صادق المرسوم رقم ٦٤ على قانون المصرف المركزي وألغى قانون مؤسسة نقد البحرين لسنة ١٩٧٣ وقانون شركات وهيئات التأمين لسنة ١٩٨٧، وحل بمقتضاه مصرف البحرين المركزي محل مؤسسة

قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات:

يلتزم مصرف البحرين المركزي بالإشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات في مملكة البحرين، وذلك وفقا لما نص عليه قانون المصرف المركزي. ويقوم قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي بهذا الدور الجوهري من خلال الإشراف على مراقبة النظم التالية:

- نظم الدفع الأساسية المهمة.
- نظم الدفع الرئيسية لمدفوعات التجزئة.

في أعقاب التغيرات السريعة الجارية في القطاع المالي العالمي ونشوء ابتكارات مالية جديدة، فإن نطاق الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات يشمل أدوات ووسائل الدفع، قنوات الدفع، مقدمي/ مزودي الخدمات الأساسي (CSP)، مقدمي/ مزودي خدمات الدفع (PSP)، مقدمي/ مزودي خدمات الدفع الأخرى – طرف ثالث (TPPP)، الشركات المساندة للقطاع المالي، خدمات بدء الدفع (خدمات معلومات الحساب(PI))، الابتكار المالي، الخدمات المصرفية المفتوحة بالإضافة إلى المرونة والأمان الافتراضي وغيرها.

ويتفاوت مستوى ونوع الإشراف والمراقبة اعتماداً على التقييم العام

نقد البحرين، كما حدد القانون أيضا مهام المصرف المركزي وحوكمته وصلاحياته.
ومن النصوص الأبرز في القانون توسعة نطاق صلاحيات المصرف في الرقابة على الأسواق المالية وطرح الأوراق المالية، بما في ذلك تحديد مخالفات التداول التي يرتكبها الأشخاص المطلعون ومخالفات التلاعب بالسوق، كما نص قانون المصرف المركزي وللمرة الأولى على تحديد الأساس الذي يقتضيه القانون البحريني للمقاصة بموجب عقد السوق.

للمخاطر التي تتعرض لها البنية التحتية المالية أو المدفوعات لا سيما طرق احتوائها بالإضافة إلى مدى تأثير هذه المخاطر على سلامة، كفاءة، موثوقية ومرونة النظام المالي ككل.

يعتمد قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في تطبيق عملية الإشراف والمراقبة الكلية على مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) التي أقرتها لجنة نظم الدفع والتسوية (CPSS) في بنك التسويات الدولية (BIS). نظراً للتفاوت بين البنى التحتية المالية في مختلف الدول، فإن المبادئ الأربعة والعشرون لا تنطبق جميعها بالضرورة على البنى التحتية المحلية.

يقوم المصرف المركزي باستخدام ثلاثة أنواع مختلفة من الأدوات اللازمة لإدارة السياسة النقدية:

- تقوم إدارة الاحتياطي في مصرف البحرين المركزي بتوفير تسهيلات لشراء وبيع الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي بسعر الصرف الرسمي.
- يوفر المصرف المركزي تسهيلات الإيداع والإقراض بالدينار البحريني لكافة بنوك التجزئة المرخص لها. وتعد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف هي الأسعار الرسمية والأساسية لسياسة المصرف المركزي والذي بدوره يوجه أسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق المال البحرينية، كما يؤثر على الودائع والقروض التي تقدم لعملاء المصارف.
- يلزم مصرف البحرين المركزي مصارف التجزئة بإيداع إحتياطي إلزامي لدى المصرف بنسبة معينة من جميع ودائع العملاء بالدينار البحريني، بدون أي فوائد.

لا يقوم المصرف المركزي بوضع أي ضوابط إدارية على معدلات الفائدة

في السوق، كما لا توجد حدود عليا أو دنيا لأسعار الفائدة المحلية، حيث أن المصرف لا يسعى إلى التأثير بشكل مباشر على تكلفة الائتمان وبالتالي فإن القطاع المصرفي حر بتخصيص الائتمان كما يراه مناسباً.

تهدف عمليات السياسة النقدية بالمصرف المركزي إلى توفير سيولة مناسبة في القطاع المصرفي. وتتكون السيولة بالدينار البحريني لبنوك التجزئة من أرصدة حساباتها الجارية لدى المصرف المركزي والتي يمكن تداولها بين البنوك في السوق المالي. كما تتغير نسبة السيولة في السوق من يوم إلى يوم، وذلك نتيجة لتحويلات الحكومة للدولار الأمريكي لتمويل نفقاتها المحلية، وشراء بنوك التجزئة للدولار الأمريكي من المصرف المركزي، والتغيرات في المجموع الكلي للعملة المتداولة هذا بالإضافة إلى التغيرات في أرصدة الاحتياطي لدى المصرف المركزي.

يرتكز البنك المركزي البحريني مع دخول الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية إلى القطاع المالي في المنطقة والعالم، على دفع المؤسسات المالية والمصرفية إلى تطوير كثير من الخدمات بهدف تحقيق أفضل خدمة للمستخدم من جهة، وأقصى قدر من المنفعة والجدوى الاقتصادية للمؤسسات المالية من جهة أخرى.

فالخدمات المصرفية تتجاوز الإرباك المالي، إذ تعمل التحسينات الكبيرة في الإمكانات الرقمية والذكاء الاصطناعي وزيادة الشمول المالي على تغيير طريقة مفهومناً للخدمات المصرفية.

فتحديات الارباك التي ستحدثه التقنية في القطاع المصرفي. وتشمل هذه التحديات ظهور مؤسسات مالية تستند الى التقنية أساساً، ودور التطور السريع في استخدام الذكاء الاصطناعي، والتوسع في إصدار العملات الرقمية

المشفرة، والتوجه نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي للفئات السكانية التي لم تتعامل مع البنوك[1].

فهذا كله يتحقق بفضل التقنية المالية في إحداث التحول في الصناعة المصرفية، والانتقال من مرحلة الذكاء الاصطناعي الى مرحلة الذكاء العاطفي، والآفاق المستقبلية للمصارف، وكيف سوف يؤدي الشمول المالي الى إحداث تغيير جذري في المجتمعات.

ويمكننا أن نحدد بعض ضوابط مؤشرات الشمول المالي في البحرين كالتالي:

١. **الفائدة والملاءمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

٢. **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

٣. **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).

٤. **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

٥. **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة.

٦. **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد.

---

(١) راجع مقال البحرين مركزا ماليا رائدا في مجال التقنية المالية على مستوى المنطقة، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/١١٣٥٧٠٦

مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول. بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/ أو استخدام مؤشرات بديلة[1].

فصدر تقرير عن البنك الدولي تحت عنوان «قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧: قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية»، أن نسبة من يملكون حسابات مصرفية في البحرين يستطيعون من خلالها إجراء معاملاتهم المصرفية عبر الهواتف الذكية تبلغ ٨٣٪ من إجمالي السكان، بينما بلغت النسبة في الإمارات ٨٨٪، وفي الكويت ٨٠٪.

وتشتمل قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٧ التي جمعت باستخدام مسح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني، شملت ما يزيد على ١٥٠ ألف بالغ في سن ١٥ عامًا وما فوقها في أكثر من ١٤٠ بلدًا، على مؤشرات محدثة عن إمكان الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها.

وتحتوي أيضًا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية.

وأن الفجوة بين الرجال والنساء الذين يملكون حسابات مصرفية في

(١) راجع د. جلال الدين بن رجب: دراسة احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو٢٠١٨، ص٤.

البحرين، بلغت ١١٪ في ٢٠١٧، بينما وصلت هذه النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ١٦٪، وفي السعودية ٢٢٪، وفي الكويت ١٠٪. وأنه رغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، إذ يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء[١].

وتظهر البيانات وجود فرص لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بين من ليست لديهم حسابات مصرفية، وكذلك تشجيع زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين من يملكون حسابات.

ومن الممكن النظر في مجموعة من الإجراءات لتطوير بنى تحتية رقمية ومالية مفتوحة وبأسعار ميسورة، وبيئة سياسات مواتية للتكنولوجيا المالية:

- تسهيل تطوير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة- بما في ذلك في المناطق الريفية - وتحقيق الوصول للجميع على نحو مستدام. وينبغي إيلاء الاهتمام لضمان توفر الجودة الأساسية للخدمة وتقديمها بتكاليف ميسورة بالنسبة لقطاعات المستهلكين[٢].

- تشجيع رقمنة المعاملات في جميع الدواوين والإدارات والأجهزة الحكومية وعلى نطاق أوسع في النشاط الاقتصادي بأكمله، وتمكين وصول القطاع المالي للبيانات ذات الصلة على نحو يتسم بالعدالة والإنصاف.

---

(١) انظر تقرير للبنك الدولي: البحرين متقدمة في استخدام الهاتف مصرفيًا، منشور بالموقع الالكتروني التالي: https://www.alayam.com/alayam/economic/٧٤١٦٤١/New

(٢) راجع تفصيلًا:

CGAP & Arab Monetary Fund « Financial Inclusion Measurement in the Arab World », Working Paper, January 2017.

● ويجب أن يستند هذا الوصول إلى إجراءات وقائية مناسبة، كما يجب أن يُتاح على نحو آمن وسليم في إطار حماية قوية للبيانات، والحوكمة، وإطار الخصوصية والسرية لضمان جودة البيانات والحماية من أي تحيزات تتأتى من خلال الاستخدام المكثف للبيانات وتحليلات البيانات.

● تشجيع تطوير آليات بطاقات الهوية الرقمية للتحقق من هوية العملاء عن بعد بشكل موثوق. وعند القيام بذلك، يجب على السلطات المعنية أن توفر سبل الحماية من مخاطر الاستبعاد المالي بسبب عوامل مثل الأمية الرقمية. ويجب تدعيم آليات بطاقات الهوية الرقمية بعمليات وإجراءات قوية لربط الشخص الحقيقي المعني بشكل فريد ببطاقة الهوية.

● تشجيع تطوير البنى التحتية المالية، مثل تلك الخاصة بإعداد التقارير الائتمانية والمدفوعات عبر الحدود، على أن يكون لها معايير وصول واستخدام تتسم بالعدل والشفافية وتستند إلى المخاطر.[1] وبالنسبة للمدفوعات عبر الحدود، ينبغي النظر بعين الاعتبار في أساليب مثل أنظمة الدفع الإقليمية، وتهيئة نماذج جديدة من شأنها تقليل طبقات الوسطاء الماليين، وتوفير سبل الوصول إلى أنظمة المدفوعات المحلية للداخلين الجدد في السوق.

(١) يشار إلى مصطلحات «العدل» و «الشفافية» و «تستند إلى المخاطر» عادةً من جانب الهيئات المعنية بوضع المعايير، وقد تم اعتمادها في المعايير ذات الصلة، مثل مبادئ اللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية.

Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) »2012 , The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.

الفصل السادس

واقعية تجربة سلطنة عمان لتحقيق الشمول المالي

لقد ظل البنك المركزي العُماني على الدوام يسعى إلى إيصال الخدمات المصرفية لجميع أرجاء السلطنة، حيث قام بتوجيه البنوك ومنذ بداية سنوات النهضة لفتح فروع وتوفير خدمات الصرف الآلي والإيداع النقدي في مختلف محافظات السلطنة. مع مراعاة المناطق ذات الكثافة السكانية المحدودة سعياً لتعزيز الادخار والاستثمار[١].

كما عمل البنك المركزي على تشجيع التنافسية في القطاع المصرفي،

(١) يعتبر القانون المصرفي العماني لعام ٢٠٠٠م، تنقيحاً وتعديلًا للقانون الصادر في عام ١٩٧٤م، وتشمل أهدافه، من بين أمور أخرى، تعزيز تنمية المؤسسات المصرفية لضمان الإستقرار المالي والنمو وتمكين البنك المركزي من المحافظة على قيمة العملة المحلية والإشراف على الأعمال المصرفية.

وقد إتَبع القانون المعايير الدولية المعتمدة وأفضل الممارسات المصرفية المركزية، وفوَض ومكَن مجلس المحافظين بالصورة المناسبة. كما يركِز القانون على الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي والمعايير العامة الخاصة بالترخيص والتنظيم والإشراف على المصارف والأعمال المصرفية وبعض المعايير والقيود الإحترازية، إلى جانب النظر في عملية الخروج الطوعي أو غير الطوعي للمصارف من العمل.

وتشمل بعض التعديلات الأخيرة منح صلاحيات لمجلس المحافظين لاعتماد وتبني التوصيات المناسبة الصادرة من الوكالات والمنظمات الدولية مع إضافة الباب السادس الخاص بالتفويض والتمكين والتنظيم والإشراف على الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عُمان.

https://cbo.gov.om/ar/Pages/BankingLaw.aspx

فسمح بتأسيس العديد من البنوك المحلية، علاوة على فتح فروع للمصارف الأجنبية، الأمر الذي من شأنه اجتذاب أعداد أكبر من العملاء لتقديم الخدمات المصرفية لهم.

وعلاوة على ما تقدم، شهدت السنوات الماضية السماح بإنطلاق الصيرفة الإسلامية التي فتحت آفاقاً جديدة في السوق المصرفية من حيث تقديم الخدمات المصرفية لشرائح مختلفة في المجتمع، مما عزز من الشمول المالي على نحو ملحوظ.

وفي ظل التقدم التقني الملحوظ وشمولية تغطية خدمات الاتصالات والانترنت لمختلف المناطق بالتزامن مع التطور الذي شهدته أنظمة المدفوعات في البلاد، فقد زاد عدد المستفيدين من الخدمات المصرفية الالكترونية نظراً إلى سهولة استخدامها وموثوقيتها على نحو ملموس، الأمر الذي يبرهن على آفاق الشمول المالي الواعدة في البلاد[1].

لقد حرص البنك المركزي العُماني على إتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتعزيز تدفق الإئتمان المصرفي نحو مشاريع وشركات القطاع الخاص، وضمن هذا السياق جاء تحديد سقف كمي على القروض الشخصية يبلغ في الوقت الراهن ٣٥٪ من إجمالي محفظة القروض للبنوك التجارية.

وسعياً لتوفير الأموال اللازمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يُؤمل منه تعزيز النمو الإقتصادي وتعميم مكاسبه على مختلف شرائح المجتمع، إضافة إلى توفير فرص العمل للشباب العُماني، قام البنك المركزي بإصدار مجموعة من التعليمات شملت توجيه البنوك التجارية نحو تخصيص ما نسبته

(١) راجع مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٩، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.uabonline.org/en/magazine_7

٥٪ من محافظها الإئتمانية لإقراضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى التخفيف من المتطلبات الرقابية المطلوبة عند إقراض هذه المشاريع من حيث أوزان المخاطر ومتطلبات المخصصات العامة. وإضافة إلى ما تقدم، يُشارك البنك المركزي العُماني مختلف الجهات المهتمة وعلى نحو فاعل في إجراء المراجعة الدورية للمستجدات على صعيد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التحديات التي تواجهها ومن ثم العمل على معالجتها.

ودأب البنك المركزي العماني على إصدار شهادات إيداع خص بشرائها البنوك المرخصة للعمل في السلطنة، وبلغ إجمالي قيمتها مليارات الريالات تفاوتت مدد استحقاقها ونسب فوائدها حسب عقود تداولها.

وكان البنك المركزي العماني يذكر في كل مرة يصدر فيها تلك الشهادات نسبا عالية لسعر الفائدة تفوق أضعاف ما تمنحه البنوك التجارية لمودعي أموالهم فيها، وأن لكل إصدار أجلا محددا.[١]

ويمكن اعتبار مبادرات البنك المركزي العماني في تلك الإصدارات استشرافا للإمكانات المالية لدى البنوك وللسيطرة على المتداول النقدي الذي من خلاله يبقي التضخم تحت السيطرة الى جانب القيام بدوره في إدارة النظام النقدي، بينما تعمل البنوك بأسلوب تقليدي، وكان يمكن أن يكون دورها أكبر في الاستثمار وتنمية أنشطة الاقتصاد.

وتعتبر المؤسسات المالية وفي مقدمتها البنوك الممول الأساس للأنشطة الاستثمارية والتنموية في دول العالم ذات النظم النقدية القوية الراسخة

(١) راجع تفصيلا مقال بعنوان «النظام النقدي في سلطنة عمان قوي ومتفاعل»، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/

وتعتمد شركات القطاع الخاص والحكومات على القروض من البنوك لتمويل مشاريعها ويبرز دور البنوك أكثر في أوقات الضائقة المالية والأزمات فعند استعراض تطور الأزمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٨ نجد أن للبنوك دوراً أساسياً تعوّل عليه الحكومات في تحفيز حركة الاقتصاد واستئناف أنشطته ونموه، من خلال التوسع بالتسهيلات التي تقدمها البنوك للأفراد وللشركات وحتى للمؤسسات وللحكومات ذاتها.

ومع أن أداء البنوك التجارية في السلطنة كان مقيما بدرجة عالية من الثقة إلا أن تنمية أصولها عن طريق أنشطة المحافظ الاستثمارية كان ضعيفا في بعضها ومعدوما في البعض الآخر رغم أن البنك المركزي العماني كان داعما ومسهلا للبنوك التجارية إن هي نشطت باتجاه توظيف أصولها في محافظ استثمارية مدروسة موثوقة داخلية وخارجية.

كما وجد أن البنوك التجارية المسجلة في سوق مسقط للأوراق المالية هي البنوك الأوثق في التعامل الائتماني والأكثر ربحية. وتؤكد نتائج البنوك في العالم أن البنوك المسجلة في البورصات والتي تتداول أسهمها يوما بيوم هي البنوك الصانعة للأسواق المالية وهي الأكثر قوة وبقاءً.

فمن جانب المستثمرين الذين يتوجهون برؤوس أموالهم للمساهمة في تلك المحافظ عن طريق البنوك، فإن عامل الربحية المؤكدة هو الذي يشجعهم على الاستثمار في تلك المحافظ، على اعتبار أن أسعار الفائدة المتحققة على أموالهم المستثمرة بالمحافظ قد تبلغ أضعافا لنسب الفائدة المحصلة الودائع مع ضمان رأس المال للحد من المخاطر وتقلبات الأسواق.

ومن المؤكد أن البنوك بما لديها من خبرة حريصة على الاستثمار في شركات معروفة مسجلة رسميا في أسواق المال، كما أن البنوك الناشطة

بالاستثمار بالمحافظ، هي ذاتها مؤمن عليها في مؤسسات الضمان الحكومية في بلدانها.

فالمحافظ الاستثمارية ذات التعامل الرسمي أنواع، كما أن هناك تقسيمات كثيرة لتلك المحافظ طبقاً لنوع الاستثمار في الأوراق المالية كمحافظ الأسهم، ومحافظ السندات، والمحافظ المتوازنة، وهناك تقسيمات أخرى، وعلى المستثمر أن يحسن اختيار المحفظة المستهدفة المؤلفة من شركات ذات حضور قوي في الأسواق، كما تجب دراسة معيار العائد ودرجة المخاطرة.

كما كان للبنوك التجارية أيضا دور خلال الازمة المالية العالمية في تنشيط حركة اقتصاد القطاع الخاص وشركاته وذلك بالمبادرة في إيجاد محافظ استثمارية وسيطة بين الجمهور والشركات العاملة في السلطنة، فخلال الأزمة نشطت بنوك عربية وعالمية بإيجاد محافظ استثمارية طرحت للجمهور ساهمت في تنشيط الفعاليات الاقتصادية، وذلك بالإعلان عن وجود محافظ مؤلفة من عدد من الشركات الصناعية الإنتاجية والتجارية والخدمية.

إذن يبذل البنك المركزي العماني أيضا جهودا وبالتنسيق مع الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الرئيس الذي تلعبه في توفير فرص العمل وإيجاد سلسلة إمداد للقطاع الصناعي.

وقام البنك المركزي العماني بإعلام البنوك بضرورة صياغة سياسة إقراضية داعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبضرورة تخصيص خمسة في المائة على الأقل من إجمالي محفظة الائتمان لديهم لهذا القطاع على أن يجري الوصول إلى هذه النسبة مع نهاية ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٤. كما جرى التخفيف من المتطلبات الرقابية المطلوبة من البنوك عند إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث متطلبات المخصصات العامة وأوزان المخاطر.

ويتمتع البنك المركزي العُماني بسمعة تتلخص بأن ممارساته التنظيمية حذرة وفي بعض الأحيان متحفّظة، مع نسب إحترازية صارمة، فضلاً عن وجود عدد من الحدود القصوى للأسعار ونسب الإقراض.

على سبيل المثال، حدد سعر الفائدة على القروض للأفراد بنسبة ٦٪؛ ونسبة عبء الديون أيضاً تقيّد المبلغ الذي تستطيع البنوك أخذه كتسديدات من راتب العميل.

فإن البنك المركزي العُماني ليس محافظاً كما يُعتقد في كثير من الأحيان – أنظمته تسمح للبنوك بالمنافسة وهي مناسبة تماماً لهذا البلد – ولكن متطلباته التي هي أعلى قليلاً، كانت جيدة للإستقرار، ولا سيما بالنظر إلى الخطر بأن أسعار النفط المنخفضة يمكن أن تؤدي إلى جف رأس المال؛ فأنظمة البنك المركزي قد أنقذت مراراً السوق من الوقوع في مشاكل.

مع ذلك، فأن القيود المفروضة في قطاع التجزئة يمكن أن تتعارض في بعض الأحيان مع الأهداف الأخرى، مثل توسيع نطاق الإقراض المصرفي. «إنه من الحكمة أن تكون هناك قيود على الإقتراض لضمان أن العملاء لا يصبحون مُثقلين بالديون. ومع ذلك، بعض قيود التسعير الموجودة حالياً يعني أن البنوك لن تقرض بعض القطاعات، وهو ما يشكل عائقاً أمام زيادة الشمول المالي»[١].

وبالنسبة إلى هذه الفترة، يبدو من غير المرجح أن يخفف البنك المركزي العُماني هذه القيود. وقد أشار في أيار (مايو) ٢٠١٥ في «تقرير الاستقرار المالي» بأن مديونية الأسر من حيث المرتبات الشهرية الصافية كانت مرتفعة،

(١) راجع د. جلال الدين بن رجب: دراسة احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، مرجع سابق، ص١٢.

لا سيما في ما يتعلق بديون الإسكان، وأنه «أعلن تدابير تنظيمية لكبح جماح هذا الاتجاه»[1].

إن نمو الإقراض من المرجح أن يتباطأ إذا ظلت أسعار النفط منخفضة ونمو الناتج المحلي الإجمالي تباطأ نتيجة لذلك. ولكن، يشير النهج التنظيمي الحذر إلى أن الصناعة المصرفية في السلطنة ستظل مستقرة، وأن القطاع المصرفي الإسلامي سوف يستمر في التوسع بسرعة.

إن الاندماج المتوقّع لبنك ظفار وبنك صحار إذا مضى قُدماً، سوف يخلق مؤسسة جديدة كبيرة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك الكبرى في السلطنة وكذلك تعزيز قدرة القطاع المصرفي العُماني على تمويل المشاريع الكبيرة.

تَعتبر سلطنة عمان من الدول الرائدة في المنطقة في مجال نظام تأمين الودائع المصرفية، حيث صدر قانون نظام تأمين الودائع المصرفية عام ١٩٩٥م، الذي يعتبر أحد أهم العناصر الرئيسة للمحافظة على الثقة في النظام المصرفي في السلطنة وتعزيز الاستقرار المالي، مما بدوره يساهم في تعزيز الشمول المالي، وهو جزء لا يتجزأ من شبكة الأمان المالي. حيث يهدف إلى توفير الحماية للمودعين لتغطية مخاطر محددة مما يساعد على تحقيق السلامة المصرفية والثقة في القطاع المصرفي.

أما فيما يخص نظم المدفوعات التي تعتبر أساس البناء الاقتصادي كونها تساعد على تنفيذ السياسات النقدية ودعم الاستقرار المالي، يقوم البنك المركزي العماني بتطوير نظم المدفوعات باستمرار. فشهد عام ٢٠١٧م

(١) انظر مقال بعنوان« الصناعة المصرفية في سلطنة عُمان مُستَقرّة» ، متاح بالموقع الالكتروني التالي: http://www.asswak-alarab.com/archives/١١٦٧٠

إطلاق نظام مقاصة الدفع عبر الهاتف النقال للتمكن من القيام بعمليات الدفع والتحويل بشكل سهل من خلال رقم الهاتف النقال.

كما تم إستبدال نظام المقاصة الإلكترونية بآخر يخدم عمليات تحويل الأموال، وأوامر الدفع المتكررة ذات القيمة الصغيرة من خلال تطبيق التحويل المباشر والخصم المباشر.

وفي بداية عام ٢٠١٨م تم إصدار **قانون نظم المدفوعات الوطنية** بهدف تعزيز الإطار القانوني لنظم المدفوعات وتأتي الحاجة لإصدار هذا القانون بسبب التطور السريع في مجال نظم المدفوعات وإدراكاً من البنك المركزي لأهمية ضمان تقديم جميع خدمات الدفع بطريقة آمنة وفعالة، والتي بدورها ساهمت في تعزيز الشمول المالي بالسلطنة[١].

كذلك قام البنك المركزي العماني بتطوير **نظام حماية الأجور**، وهو نظام إلكتروني يَمكن الشركات القائمة في سلطنة عمان تحويل أجور العاملين فيها عبر البنوك والمؤسسات المالية المرخصة. كما يوفر النظام لوزارة القوى العاملة في السلطنة إمكانية إنشاء قواعد بيانات توثق تفاصيل دفع الأجور في القطاع الخاص بهدف ضمان إستيفاء العاملين لأجورهم في الوقت المحدد وبالمبالغ المتفق عليها.

حيث تم في عام ٢٠١٧م تطوير وتحديث منظومة حماية الأجور والبدء في استخدام الصيغة الموحدة لملف الأجور في التحويلات البنكية لأجور القوى العاملة. وقد ساهم هذا النظام بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في سلطنة عمان.

تعزيزاً لدور البنك المركزي العماني في حماية عملاء البنوك والمؤسسات

(١) انظر يَسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطية: الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سابق، ص٩٠.

المالية المرخصة في السلطنة، تم إنشاء **وحدة تختص بإستقبال الشكاوي والرد على إستفسارات عملاء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى**، حيث تقوم هذه الوحدة بمتابعة الشكاوي الواردة من عملاء البنوك والعمل على متابعة مواضيع هذه الشكاوى مع البنوك المعنية للوصول لحل لها.

كما تقوم الوحدة بمتابعة التقارير ربع السنوية الواردة من كافة البنوك والمتعلقة بعدد الشكاوى التي تم تسجيلها والفترة الزمنية التي يقوم البنك بإغلاق مواضيع تلك الشكاوى.

وقام البنك المركزي العماني في عام ٢٠١٣م بإصدار تعليمات إلى كافة البنوك العاملة في السلطنة وذلك **لتخصيص ٥٪ كحد أدنى من المحفظة الإقراضية للبنوك، لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة وإنشاء قسم في كل مصرف محلي** يختص بمتابعة منح هذه التسهيلات وتحقيق النسبة المطلوبة في كل بنك كما نصت التعليمات[١].

وفيما يخص نظام الاستعلام الائتماني، قام البنك المركزي العماني **بتأسيس مركز البيانات الإحصائية للائتمان المصرفي**؛ ويختص المركز بجمع وتوفير المعلومات الائتمانية للمؤسسات المقرضة لإدارة مخاطرها الائتمانية وتسهيل عملية منح الائتمان لكافة القطاعات العاملة في الاقتصاد الوطني.

حيث يوفر المركز المعلومات الحديثة المتوفرة في تقرير المعلومات

(١) راجع تفصيلًا: نظام تأمين الودائع المصرفية، إن نظام «التأمين على الودائع المصرفية» الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٥/٩ هو عبارة عن مكونات نظام تأمين واضح ومحدد يشمل حدود التغطية وقد تمت مراجعته ووجد أنه متوافق مع المعايير الدولية. ويسعى النظام إلى توفير حماية مناسبة للمودعين. كما يشجع المودعين على مراقبة أداء القطاع المصرفي؛ منشور بالموقع الالكتروني التالي:

https://cbo.gov.om/ar/Pages/BankingDepositsSchemeLaw.aspx

الائتمانية الصادر عن البنك المركزي العماني وحصر السلوك الائتماني للمقترضين بما يساعد المصارف والمؤسسات المالية في تقييم المقترضين الحاليين والمحتملين بصورة صحيحة وسريعة ومن ثم اتخاذ القرار الائتماني المناسب.

وإدراكاً من البنك المركزي العماني لأهمية إشراك **فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع**، قام بإصدار تعليمات إلى البنوك بضرورة التعامل مع هذه الفئة وتقديم كافة التسهيلات لها والحد من العوائق التي تحول دون حصولها على نفس الخدمات المقدمة للآخرين.

فوفر تسهيلات لهذه الفئة بكافة فروع البنوك وزيادة الوعي لدى موظفي البنوك وتدريبهم للتعامل مع هذه الفئة من المجتمع.

إذا تعاظمت أهميه الشمول المالي نظرا لدوره الايجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وسلامه و استقرار القطاع المصرفي و التنمية الاجتماعية, من خلال تبنى المؤسسات المالية مفهوم اتاحه خدماتها الى اكبر عدد من المتعاملين لتحقيق الانتشار الجغرافي والتنوع في المحافظ المالية كي تساعد كل فرد من افراد المجتمع على اتخاذ القرار المالي الصحيح لتنميه استثماراته وتحقيق اهدافه ومدى علاقاته بالأهداف الإستراتيجية للبنوك المركزية و مدى اهتمام مشاركتها في تطبيق مبادئ الشمول المالي.

الفصل السابع

التجربة الأردنية للشمول المالي

قد تبنّى البنك المركزي الأردني سياسة خاصة لتعزيز الشمول المالي ترتكز على المحاور التالية[1]:

(١) تحسين الوصول إلى التمويل، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال قروض البنك الدولي، قروض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، والبرنامج الداخلي الموجه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة.

(٢) توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال:

- تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات.

- وضع إستراتيجية نظم مدفوعات تجزئة شاملة تمكّن من الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية، مما يعزز الشمول المالي.

- العمل على تطوير برنامج تثقيفي وطني شامل، ووضع آلية واضحة وشفافة للعمولات وآليات فض النزاعات وحل المشاكل وخدمة العملاء.

(٣) تطوير أنظمة الإستعلام الائتماني، ونظام المدفوعات الوطني، ومنظومة ضمان القروض لتوفير الضمانات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة والناشئة من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض.

---

(١) انظر مقال عن الشمول المالي وسياسات البنك المركزي الأردني، متاح بالموقع الالكتروني التالي: http://www.uabonline.org/ar/magazine

(٤) نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية بهدف تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي.

(٥) توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر.

(٦) حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم «حماية المستهلك المالي» ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

وبالنسبة لواقع الشمول المالي في الأردن، أظهرت أحدث دراسة أُجريت بتكليف من البنك المركزي الأردني، أن حوالي ٦٢٪ من البالغين ضمن الفئة العمرية ١٨-٨٠ سنة لديهم حساب مصرفي، وهي نسبة مقاربة للمتوسط العالمي إلا أنها أقل من الدول المتقدمة التي تصل النسبة فيها إلى ٨٠٪-٩٠٪. وبالنسبة للحصول على التمويل، بيّنت نتائج الدراسة أن نسبة الأفراد المقترضين من المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر تبلغ حوالي ١٧٪، وتبلغ حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٣,٧٪ من القروض المصرفية، وهي نسبة متواضعة مقارنة بمتوسط الإقتصادات المتقدمة والذي يبلغ حوالي ٢٠٪-٢٥٪.

وبالنسبة للجهود الرامية إلى توسيع وتعزيز الشمول المالي، أعلنت الأردن خلال العام ٢٠١٦ عن خطط لإنشاء قاعدة تحليلية لإستراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية، تركّز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدفوعات السداد الرقمية، والنساء.

فاعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ تم البدء بالبرنامج الرئيسي بتمويل من المصارف في الاردن وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة انجاز، وقد تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع وسيتم البدء بتدريس منهاج الصف

الثامن والحادي عشر اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧.

فبهدف تعزيز الشمول المالي من خلال مساعدة المرأة العربية للحصول على إستقلالها المالي والإقتصادي وتمكينها من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الخاصة، قام مصرف الأردن بإعداد دراسة تحت عنوان «الشمول المالي وتمكين المرأة إقتصادياً»، وضعت عدداً من التوصيات على صعيد المصارف المركزية تهدف إلى تحسين إندماج المرأة مالياً[١].

إذا ضرورة تركيز الجهود لتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في استخدام الخدمات والمنتجات المالية، وتحفيز ابتكار خدمات ومنتجات مالية تستهدف المرأة والشباب وصغار التجار ومتوسطي الدخل والتمويل الأصغر، وزيادة انتشار فروع مزودي الخدمات ونقاط البيع واستخدام بطاقات الدفع الالكتروني وخاصة للمناطق النائية.

فيجب وضع معايير لتحسين الإفصاح والشفافية وتدعيم مؤسسات حماية المستهلك المالي، وتسهيل الحصول على الخدمات المالية، والابتعاد عن روتين كثرة الوثائق وتبني تقنيات جديدة لا تقتصر على الهاتف النقال، وإنما تشمل مبتكرات أخرى مثل التعرف على هوية المقترض على أساس بصمات الأصابع مع ضمان الأمان والسرية.

وكذلك تحسين وسائل التعليم المالي من خلال الرسائل الثقافية على شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، مع ضرورة التنسيق بين الجهات الرسمية في الدولة مع مؤسسات القطاع الخاص من بنوك وجمعيات وهيئات لتوزيع الأدوار في مجال التطبيق للتوعية بالثقافة المصرفية والمالية.

(١) مناقشة الشمول المالي في الأردن والعالم العربي والحق في الحصول على خدمات مالية بأسعار ميسورة - صحيفة الرأي: http://alrai.com/article/١٠٤٤٦٨٥٩

توصيات وآليات لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

يحظى موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكاً منه للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات الباحثين عن عمل وتحقيق العدالة الاجتماعية. يعد الشمول المالي محوراً هاماً في مواجهة تحديات الفقر والتنمية والباحثين عن عمل، حيث يمثل حلقة مهمة لتوليد فرص العمل والتخفيف من التقلبات الاقتصادية والمالية. يدعم تحقيق الشمول المالي، الجهود التي تقوم بها الدول العربية في سبيل تطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية لمواجهة تحديات الباحثين عن عمل بين الشباب.

كما أن تعزيز الشمول المالي سينعكس إيجابياً في تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي الشامل.

في هذا السياق، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٦م على ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي ومحاوره لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى إعتماد يوم ٢٧ أبريل (نيسان) من كل عام كيوم عربي للشمول المالي، الذي يحتفل به هذا العام تحت شعار « الشمول المالي نحو التنمية المستدامة».

وأكد المجلس في هذا المناسبة، دعمه لجهود المجتمع الدولي في تعزيز الشمول المالي وارتباط ذلك بتحقيق التنمية المستدامة، وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G٢٠) التي تبنت محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في

برنامج التنمية الاقتصادية والمالية.

كما يحرص المجلس على إيلاء قضايا الشمول المالي في الدول العربية الاهمية التي تستحقها، حيث وجّه المجلس إلى إطلاق العديد من الأنشطة والمبادرات المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وتعززت هذه الجهود بإطلاق صندوق النقد العربي بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، تحت مظلة المجلس، المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI) بهدف تمكين وتعزيز القدرات والإمكانيات لتذليل العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية.

في ما يلي عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي في المنطقة العربية؛ وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية، وقد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية:

(١) تطوير البنية التحتية للنظام المالي، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

(٢) إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

(٣) التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Services Financial) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

(٤) إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً

هاماً فى مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية فى المنطقة العربية.

(٥) تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف.

(٦) تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.

(٧) تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.

(٨) ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

(٩) زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي. حيث أن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية مرتفع، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٥٪من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي خارج

القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها على التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة.

(١٠) وضع تعريف موحد وآلية موحدة لقياس الشمول المالي تشمل ثلاثة عناصر هي الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، ونوعية المنتجات والخدمات المالية المقدمة.

(١١) التأكيد على أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي شامل للحكومات والمصارف المركزية العربية، من أجل دعم الاستقرار المالي والاجتماعي في المنطقة العربية.

(١٢) حث المصارف العربية على توجيه عناية خاصة لتمويل قطاعات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، واعتبار هذا الأمر جزءاً لا يتجزأ من مبادرات الشمول المالي الخاصة بها

(١٣) وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات ومشاريع الشمول المالي، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع، وذلك لضمان نجاحها ووصولها الى القطاعات المستهدفة.

(١٤) تطوير إدارات المخاطر في المصارف العربية بما يتوافق مع متطلبات التوسع والانتشار الناجمة عن سياسات الشمول المالي.

(١٥) تعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال أجهزة الاتصالات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، لما لذلك من أثر ايجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية الى معاملات مصرفية، وتعظيم المنفعة الاقتصادية منها.

(١٦) التعاون العربي المشترك لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية شاملة

لتعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

(١٧) تعزيز الافصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.

(١٨) دعوة اتحاد المصارف العربية لتبنى رؤية استراتيجية طموحة لتحسين الشمول المالى فى المنطقة العربية وذلك من خلال العمل على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية واتحادات البنوك والمعاهد المصرفية لدعم التثقيف المالى وتحسين فرص الوصول للخدمات المالية.

(١٩) تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال اعداد استراتيجية وطنية تهدف الى تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

(٢٠) دعوة اتحاد المصارف العربية لزيادة جهوده في تشجيع الابتكار والابداع في تصميم منتجات مالية تتوائم مع احتياجات الفئات المستبعدة، وأن تلعب المصارف العربية دوراً أعمق وأشمل في خدمة المجتمعات العربية، وابتكار أدوات وخدمات مالية تواكب احتياجات الفقراء والنساء والشرائح المستبعدة.

(٢١) ضرورة وضع سياسات خاصة للاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية لتفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية.

(٢٢) ضرورة تحديث منظومة أسواق المال بزيادة عمقها الاستثماري، وتوسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستويات الوعي الاستثماري.

(٢٣) العمل على تحسين بيئة الاعمال، من خلال اجراء اصلاحات تشريعية واقتصادية، تساهم في جذب الاستثمارات المباشرة وتعزيز النمو والتشغيل.

خاتمـة الكتـاب

ما هو الشمول المالي؟

الشمول المالي هو أن يتمكن كل فرد او مؤسسة في المجتمع من ايجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا: حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.

ويجب أن تقدم تلك المنتجات من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الاهلية وغيرهم، كما يجب أن تبقى أسعارها مناسبة للجميع، مع سهولة الحصول عليها وأن تراعي حماية حقوق المستهلك، حتى نضمن ان يصبح لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة واشـراف، والتي يمكن أن تتعرض لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوم مُبالغ فيها.

وبحسب بيانات حديثة للبنك الدولي لا يحصل نصف البالغين في أنحاء العالم، أو نحو ٢,٥ مليار نسمة، على خدمات مالية رسمية، وأن ٧٥٪ من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي. ولا يدخر سوى نحو ٢٥٪ من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية.

ما أهمية الشمول المالي؟

- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، مثال: إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي.

- يؤثر الشمول المالي في الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف (مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول).

ما هو دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي؟

تقوم البنوك المركزية بدور هاما في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال:

١) وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكل أشكالها.

٢) الموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الإلكترونية والعمليات المالية الأخرى.

٣) إبراز أهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع مثل:RTGS

٤) تحفيز القطاع المالي خاصة البنوك على نشر الثقافة المالية.

كيف يتم تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية؟

- التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.
- زيادة عدد الصرافات الآلية وأي وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية.
- تطوير نظم الدفع والتسوية القومية.
- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول.
- العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.

ما هو دور الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع نظام إبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى

تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.

- حماية بيانات العملاء المالية ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

- توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة وفقا وفي التوقيت المناسب. للمساءلة وفعالة لأفضل الممارسات الدولية

- توعية وتثقيف العملاء وبخاصة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

ما هو دور البنوك في تعزيز الشمول المالي وتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع؟

- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع توفير التدريب للعاملين في هذا المجال.

- التشجيع على المنافسة بين البنوك وذلك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء وتعزيز التنافسية بين البنوك للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة.

- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم استغلال ظروفهم وأثقالهم بالقروض.

- تخفيف متطلبات التمويل وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي.

ما هو هدف التثقيف والتعليم المالي في تعزيز الشمول المالي؟

- ايجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب.

- مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

ما يتوجب عمله للنهوض بالفئات المستهدفة بالشمول المالي عن طريق التثقيف المالي؟

o وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، مع التأكد من اشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العالقة بالتثقيف المالي.

o إيلاء العناية القصوى لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

o مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم.

o توفير برامج توعية للمستهلك المالي من خلال حمالات التوعية العامة التي تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

مراجع الكتاب

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

١. **السيد عباس هاشم**: معالم الفكر التنموي الإسلامي، دار العصمة، البحرين، ط١، ٢٠٠٧.

٢. **د. السيد عطية عبد الواحد**: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٣. **د. المرسي السيد حجازي**: دراسات في النظام المالي الإسلامي، دار النشر للثقافة، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٤. **د. إبراهيم عيسي**: التأمين والضمان الاجتماعي،» دراسة في دور الزكاة في تنمية المجتمع»، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٢.

٥. **د. أحمد حسن البرعي**: المباديء العامة للتأمينات الاجتماعية وتطبيقاتها في القانون المقارن، دار الفكر العربي، ١٩٨٣.

٦. **د. أسامة أبو الحسن مجاهد**: الوسيط في قانون المعاملات الإلكترونية، الكتاب الأول(المدخل لقانون المعاملات الإلكترونية، العقد الإلكتروني، الإثبات الإلكتروني) ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.

٧. **د. اسامة احمد بدر**: حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٥.

٨. **د. إيمان فؤاد محمد الشاذلي**: أهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه، ط١، دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

٩. **د. برايان كويل**: التعاملات المالية للبنوك، ط١، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٠. **د. عدنان الهندي**: التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٠.

١١. **ماجدة أحمد شلبي**: ندوة حول مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.

١٢. **د. خالد ممدوح ابراهيم**: أمن المستهلك في المعاملات الالكترونية،» دراسة مقارنة»، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٣. **د. عبد الحليم غربي**: دور الصرافة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي» الاقتصادات العربية نموذجاً»، د.ن، ٢٠١٨.

١٤. **عبد المحسن ميرغني عبد الله**: دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي، مجلة المصرفي، العدد٧١، السودان،٢٠١٤.

١٥. **عبد الله ناصح علوان**: التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار التوزيع والنشر الاسلامية، السعودية، د.ت.

١٦. **د. محمد نصرالدين منصور**: التأمينات الاجتماعية، دار النهضة العربية، ١٩٩١.

١٧. **د. محمد أبو زهرة**: التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١.

١٨. **د. محمد أحمد إسماعيل، د. رمضان عبد الله صابر**: الوجيز في

التشريعات الاجتماعية، دار النهضة العربية، ٢٠١٨.

١٩. **د.صبري نوفل**: الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، دار المنظومة، مصر، ٢٠١٨.

٢٠. **د. محمد محمد عبد اللطيف**: الضمانات الدستورية في المجال الضريبي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٩.

٢١. **هاني أبو الفتوح**: الشمول المالي في آفاق المسئولية الاجتماعية، البنك العربي الافريقي الدولي، جريدة العالم اليوم، ١٦يوليو٢٠١٧.

٢٢. **المستشار/ محمد المصطفي موسي**: الحماية القانونية للمستهلك، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، جامعة الدول العربية، يونيه ٢٠١٤.

٢٣. **د. علاء التميمي**: التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٢.

٢٤. **هالة محمد لبيب**: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٥. **د. صفوت عبد السلام عوض الله**: اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٦. **د. جلال الدين بن رجب**: دراسة احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو٢٠١٨.

٢٧. **ليلى حسن**: الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، مارس ٢٠١٨.

٢٨. **محمد سمير أحمد**: الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك

التجارية، ط١ ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

٢٩. **د.جودة عبد الخالق، ود.كريمة كريم**: أساسيات النقود والبنوك مع التطبيق على مصر، ط٢، دار النهضة العربية، ٢٠١٠.

٣٠. **د. سعاد الشرقاوي**: البنك المركزي» اليد الخفية»، سلطة متعددة الأبعاد، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١١.

٣١. **د.محي الدين إسماعيل علم الدين**: شرح قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣, د.ن، ٢٠٠٤.

٣٢. **زهراء أحمد النعيمي**، بشار أحمد العراقي: الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، د.ن، ٢٠١٨.

٣٣. **غسان أبو مويس**: تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، يناير ٢٠١٨.

٣٤. **د عبد الفتاح بيومي حجازي**: مقدمة في حقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية، ط١، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣٥. **د. جلال الدين بن رجب**: دراسة احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو٢٠١٨.

قائمة الرسائل العلمية:

٣٦. **د.أيمن محمد سيد**: النظام القانوني للبث الفضائي عبر الأقمار الصناعية،» دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

٣٧. **اشرف عبد العليم أبو المعاطي**: دور الصناعات الصغيرة في علاج بعض مشكلات القطاع الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٩٢.

٣٨. **كيلاتي عبد الراضي محمود**: النظام القانوني لبطاقات الوفاء والضمان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٦.

٣٩. **حنين محمد بدر عجور**: دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك – الإسلامية العاملة في قطا غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٧.

٤٠. **عبد الله بن محمد أبا الخيل**: أحكام الضمان الاجتماعي» دراسة تأصيلية»، رسالة دكتوراه، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمـام محمد، السعودية، ٢٠١٥.

كتب تخصصية:

٤١. **روب سميث/ ومارك سبيكر/ ومارك تومسن**: التجارة الالكترونية، **ترجمة/ د.خالد العامري**، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

٤٢. **آلان بونيه**: الذكاء الاصطناعي» واقعه ومستقبله»، **ترجمة/ د. علي صبري فرغلي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد١٧٢، عالم المعارف، أبريل ١٩٩٣.

٤٣. **محمد يسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطية**: الشمول المالي في الدول العربية» الجهود والسياسات والتجارب»، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩.

٤٤. **محمد يسر برنيه وأخرون**: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي

والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥.

٤٥. **فريق العمل الاقليم**: لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل بعنوان» متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥.

٤٦. **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،٢٠١٠.

٤٧. **البنك المركزي المصري**: الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، المعهد المصرفي المصري، القاهرة، ٢٠١٥.

٤٨. **مكتب العمل الدولي**: الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المئة، جنيف، ٢٠١١.

٤٩. **التقرير السادس**: بعنوان الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠١١.

٥٠. **مجلة اتحاد المصارف العربية**: العدد٤٢٢، بيروت، لبنان، يناير٢٠١٦.

٥١. **مجلة المصرفيون**: مجلة اقتصادية ربع سنوية، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، صادرة عن البنك المركزي المصري، والمعهد المصرفي المصري.

٥٢. **اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر:** مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، برعاية: مركز المشروعات الدولية الخاصة بالقاهرة، فبراير ٢٠١٦.

الابحاث العلمية:

٥٣. **السيد أحمد عبدالخالق**: المشروعات الصغيرة في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٢٤، ١٩٩٨.

٥٤. **د. السيد عبد الله أبو الفتوح عزب**: سبل تعزيز البنوك للشمول المالي في مصر، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٥٥. **إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد**: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، بعنوان «الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية»، في الفترة من ١-٢ أبريل ٢٠٠٩.

٥٦. **د. أحمد السيد محمد رمضان**: التمويل كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٥٧. **د. أنس محمد احمد فكرين هلال**: دور الشمول المالي في مكافحة تمويل الإرهاب، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٥٨. **أشرف محمد دوابه**: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلم الإدارية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠٦.

٥٩. **وسام محروس عبد الوهاب عبد الفتاح حجازي**: الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٦٠. **د. عصام رمضان محمد**: استراتيجية الشمول المالي من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل كفاءة القطاع المصرفي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٦١. **د. عصام محمود عبد الحليم يوسف**: دور الشمول المالي في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها،٢٠١٩.

٦٢. **د. سعيد فتوح مصطفي النجار، و د.خالد محمد نور عبد الحميد**: الدور المؤسسي نحو الشمول المالي ورؤية مصر ٢٠٣٠،» دراسة تطبيقية على الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٦٣. **عبدالحميد صديق عبد البر**: تجربة المشروعات الصغيرة في مصر المعوقات والتحديات وأساليب العلاج – دراسة مقارنة مع التجارب الدولية،

مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٥١٠، السنة مائة وأربعة، أبريل ٢٠١٣.

٦٤. **عمرو رجب السيد الصادق**: دور الشمول المالي في تحقيق التكافل الاجتماعي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٦٥. **د. عمر أجة**: التعاون والتكافل من أجل الخير سبيل التنمية الصحيح، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، العدد الأول، ٢٠١٠.

٦٦. **د. محمود حامد محمود**: الوقف كأحد أدوات النظام المالي الإسلامي ودوره التنموي، بحث منشور بالمجلة العربية للإدارة، س٣٣، ع١، يونيو ٢٠١٣.

٦٧. **د. فاطمة محمد عبد العليم عبد الوهاب**: الأصول التاريخية والفلسفية للشمول المالي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٦٨. **سعيد صبيح يسن محمد**: الشمول المالي وأثره على المعاملات المالية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٦٩. **د. محمد نوح على سلمان القضاة**: الإعلان العالمي لحقوق الانسان في ضوء» كتاب الحسبة في الإسلام» للشيخ ابن تيمية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد (٣)، المجلد (٢)، سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٧٠. **محمد بنحساين**: القانون الدولي للضمان الاجتماعي، مجلة القانون

المغربي، العدد٢١، جامعة الملك السعدي، بتطوان، المغرب،٢٠١٣.

٧١. **د. محمد عبد المنعم احمد**: الشمول المالي للفئات منخفضة الدخل وأثره في حق الضمان الاجتماعي، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٧٢. **د. أحمد عبد الستار أحمد**: انعكاس فكرة الاستبعاد المالي على تحقيق التنمية المستدامة في مصر، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٧٣. **د.محمد محروس سعدوني؛ د.أحمد إبراهيم دهشان؛** الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٧٤. **د. حسين أحمد مقداد**: العدالة الاجتماعية كمعيار لديمقراطية الدستور» دراسة مقارنة»، بحث منشور بالمؤتمر الدولي للعدالة والقانون، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١يناير٢٠١٤.

٧٥. **حنان محمد مصطفي عـص**ر: الشمول المالي ونصيب محدودي الدخل في اتاحة المواد المالية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث عشر بعنوان» الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٩.

٧٦. **د. يوسف محمد المطيري**: الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة وفق أهداف ومؤشرات الخطة التنموية

للدولة من منظور الموظفين» دراسة استطلاعية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (٥٦)، العدد (٢)، أبريل ٢٠١٩.

٧٧. **عبد الخالق عبد الله**: التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٩٩٣، ١٦٧.

ثانياً: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

International Monetary Fund (IMF), «Saudi Arabia: Financial System Stability Assessment», Washington,2017, DC: International Monetary Fund.

Lukonga :«Fintech, Inclusive Growth, and Cyber Risks: A Focus on the MENA and CCA.» IMF Working Paper, Washington,2018, DC: International Monetary Fund.

World Bank, «Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion». Washington, DC: World Bank.2014, doi:10.15969-9985-8213-0-978/.

Downes, Patric, Rezavaez-Zadah : «The Evolving Role of Central Banks», Washington, I.M.F., 1999.

Atkinson, A. and F. Messy: «Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice», OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, No. 34, OECD Publishing ,2013, http://dx.doi.org/10.17875/k3xz6m88smp-en.

Douglas Randall and Jennifer Chien : key approaches to accelerate financial inclusion, World Bank, 2017, See Web Site: http://blogs.worldbank.org

World Bank: The Little Data Book on Financial Inclusion. Institute of International Finance ,Financial Inclusion: A Financial Industry Perspective,2015.

Dreyfus H L: What computers can‘t do: a critique of artificial reason New York Harper & Row,1972.

The World Bank « Global Financial Development: Financial Inclusion». 2014.

Yoshino, N., and Morgan,«Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education,» ADBI Working Paper 591.Tokyo: Asian Development Bank Institute ,2016.

Saad, N., involvement of co-operate in entities in waqf management: experience of Malaysia and Singapore, Asian economic and finance review, N.6, 2013.

Ayyagari, M., A. Demirguc-Kunt, and ●. Maksimovic: «Small vs. young firms across the world: contribution to employment, job creation, and growth». Policy Research working paper; no. WPS 5631, Washington, DC: World Bank, 2011.

Brown, M., T. Jappelli, and M. Pagano: «Information Sharing and Credit: Firm Level Evidence from Transition Countries.» Journal of Financial,2009.

Demirg● ç-Kunt, A. and R. Levine: «Finance, Financial Sector Policies, and Long Run Growth», M. Spence Growth Commission Background Paper, No 11, Washington,2008, DC: World Bank.

Barajas, A., M. Cihak, and R. Sahay: »A Broader Reach,» Finance

and Development March 2017, Vol. 54, No. 1, Washington, DC :International Monetary Fund.

Aslan, G., C. Deléchat, M. Newiak: «Inequality in Financial Inclusion and Income Inequality,» IMF Working Papers 17236/, Washington, DC: International Monetary Fund. and F. Yang. 2017.

Anzoategui, D., M. Martinez Peria, and R. Rocha: «Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region.2010,» Review of Middle East Economics and Finance 6.

European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), European Investment Bank (EIB), and World Bank (WB). 2016. «What's Holding Back the Private Sector in Mena? Lessons from the Enterprise Survey.» Washington, DC.

Yoshino, N., and Morgan, P; Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education,» ADBI Working Paper 591.Tokyo 2016 Asian Development Bank Institute.

CGAP & Arab Monetary Fund « Financial Inclusion Measurement in the Arab World », Working Paper, January 2017.

Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) »2012 , The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.

ثالثاً: قائمة المواقع الإلكترونية:

● عرض عام عن الشمول المالي، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

● **د.أحمد بغدادى رشـدي**: الشمول المالي وتحقيق أهـداف التنمية المستدامة، مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.elzmannews.com/215791

● **ممدوح الولي**: معوقات الشمول المالي، جريدة لوسيل، منشور بالموقع بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٨، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/٢٥:

https://lusailnews.qa/opinion/182017/09/

● مقال بعنوان" الشمول المالي عامل رئيس في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء"، منشور بالموقع الإلكتروني التالي؛ تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٩/٤/٤:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

● مقال بعنوان "ما هو الشمول المالي وما هي آليات تسريعه"، منشور بالموقع التالي٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/١:

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/515980

• https://ar.wikipedia.org/wiki

• ttps://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique

● موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/١:

https://www.microfinancegateway.org/ar

● مقال بعنوان" الاسبوع العربي للشمول المالي"، منشور بالموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول٢٠١٩/٤/٢٩:

https://www.hdb-egy.com/index.php/ar/news-1/bnk-ltaamyr-

olskn-yshrk-fy-lasboaa

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty

- عبد الرحمن بن معلا اللويحق: مفهوم ونطاق التكافل الاجتماعي، ديسمبر٢٠١٥، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.alukah.net
- السيد طه: الزكاة ودوره في تحقيق التكافل الاجتماعي، نوفمبر٢٠١٥، متاح بالموقع الالكتروني التالي: http://www.manaratweb.com
- **الشيخ/ محمد خيري**: آليات التكافل الاجتماعي(الوصية)، الاثنين ١٤٣٤/٠٩/٢٣هـ ٢٩- /٢٠١٣/٠٧م، متاح بالموقع الالكتروني التالي:

http://www.dr-shaal.com/multimedia/2869.html.

- **د. الحسين بن محمد شواط**: العارية(الإعارة)، ٢٠١٤/٤، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.alukah.net/sharia/069638/

- دستور مصر الصادر سنة ٢٠١٤، والمعدل في شهر ٤لعام ٢٠١٩:

www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.

- http://ijsrm.in/special8 issue8 / 8 ijsrm.Pdf

- **ماهيناز الباز**: آفاق تفعيل الشمول المالي في مصر، مجلة لغة العصر(الاهرام)، ٢٠١٨/٧/٦، منشور بالموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٤/٢٥:

http://aitmag.ahram.org.eg/News/96129.aspx

- نظام تأمين الودائع المصرفية في سلطنة عمان:

https://cbo.gov.om/ar/Pages/BankingDepositsSchemeLaw.aspx

● مقال عن الشمول المالي وسياسات البنك المركزي الأردنـي، متاح بالموقع الالكتروني التالي: http://www.uabonline.org/ar/magazine

● مناقشة الشمول المالي في الأردن والعالم العربي والحق في الحصول على خدمات مالية بأسعار ميسورة - صحيفة الرأي:

http://alrai.com/article/10446859

•www.banqueducaire.com/Arabic/AboutBDC/Pages/Corporate.aspx

● **رنا بدوي**: الشمول المالي، البنك المركزي المصري، ادارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والاشراف، القاهرة، ٢٠١٧، منشور بالموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/٥: www.cbe.org.eg.

https://samacares.sa/guides/the-benefits-and-the-conditions-for-opening-a-bank-account

● مقال بعنوان، "كيف تري الشمول المالي في أفريقيا؟"، منشور بالموقع الالكتروني التالي: https://www.findevgateway.org/ar/blog

● مقال بعنوان" الاتحاد الأوروبي يدعم جهود المركزي في تعزيز الشمول المالي، ٢٠١٨، منشور بالموقع الالكتروني التالي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/١: https://www.almasryalyoum.com/news/details

● مؤسسة غالوب: لمجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي على الموقع التالي: http://www.worldbank.org/globalfindex

● تقرير بعنوان «الطريق نحو الشمول المالي» يتحدى المفاهيم السابقة

حول محدودي الخدمات البنكية والغير متعاملين مع البنوك في مصر، متاح بالموقع الالكتروني التالي: http://bit.ly/2Tsnuq١

• http://documents.worldbank.org/curated/en/936861468051895341/Enhancing-financial-capability-and-inclusion-in-Morocco-a-demand-side-assessment

● **منال المصري**: مقال بعنوان» المركزي يطلق برنامج تعزيز الشمول المالي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/20181466839/22/11//-

•http://www.adb.org/publications/overview-financial-inclusion-regulation-and-education

● تقرير بعنوان «الطريق نحو الشمول المالي»، متاح بالموقع الالكتروني التالي: https://newsroom.mastercard.com/mea/ar/press

● مقال بعنوان" المؤشر العالمي للشمول المالي"، منشور بالموقع التالي، تاريخ الدخول١/٤/٢٠١٩: rhahn@worldbank.org

● مقال بعنوان " نظرة عامة عن الشمول المالي"، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://sa.visamiddleeast.com/ar_SA/about-visa/financial-inclusion.html

● مقال بعنوان مبادرة مليون صحة، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

gate.ahram.org.eg/News/2017575.

● الشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.

● تقرير عن الاستقرار المالي منشور بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/..

• https://www.occ.treas.gov/topics/licensing/national-banks-fed-savings-assoc-lists/index-active-bank-lists.html

● قانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣، متاح بالموقع الالكتروني التالي:

http://qadaya.net/?p=6661

● مقال بعنوان" البنك المركزي المصري يقود الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي"، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.findevgateway.org/ar/library

● مبادرات البنك المركزي المصري، منشور بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx

● **فادي لبيب**: مقال بعنوان» البنك الأهلي المصري يُدعم مبادرة اليوم العربي للشمول المالي»، متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.wataninet.com/2019

● **آيات البطاوي**: مقال بعنوان بعد مرور عامين على إطلاق مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، متاح عبر الموقع الالكتروني التالي:

http://ik.ahram.org.eg/News/56574.aspx

● **شيماء مصطفى**: مقال بعنوان البنك المركزي يصدر ضوابط جديدة لمزاولة البنوك نشاط التأمين المصرفي، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://akhbarelyom.com/news/newdetails/938031/

● كتاب دوري بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٤ بشأن القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Circular9November.aspx

● مقال **للدكتور/ أحمد فؤاد خليل**: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.uabonline.org/ar/magazine

● **تقرير عن مؤشر الشمول المالي**، متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.albankaldawli.org/.../financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-glo

● **يوسف مسعداوي**: بعنوان «البنوك الالكترونية»، متاح على الموقع الالكتروني التالي: topic-com/t١٠٢١.http://islamfin.yoo٧

● **يونس عرب**: البنوك الالكترونية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.abhatoo.net.ma

● **بسمة حلاوة** : منظومة التحصيل الإلكتروني: تحديات التطبيق في مصر، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.ida2at.com/electronic-collection-challenge-applying-egypt/

● **احمد يعقوب**: الدفع الإلكتروني يرفع النمو ويحقق الشمول المالي ويمنع مخاطر الكاش، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.youm7.com/story/20196/5//

● الموقع الالكتروني التالي:

http://www.soutalomma.com/Article/

● سياسة صندوق النقد العربي بشأن مكافحة غسل الأمـوال وتمويل الإرهـاب، منشورات صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٦، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.amf.org.ae/ar/page/%D985%%D983%%D8%A7D8

• https://www.albankaldawli.org/content/dam/infographics/780xany/2016/sep-3/GatewaytoFI-AR.jpg

• https://blogs.worldbank.org/ar/voices/achieving-financial-inclusion-fintech-account-usage-and-innovation

• https://www.ahlibank.com.qa/ar/media-center/news-press-releases/financial-inclusion-for-sustainable-development

● الشمول المالي نحو التنمية المستدامة شعار اليوم العربي للشمول المالي لعام ٢٠١٩، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.findevgateway.org/2019

● **د. نيفين حسين**: دارسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، وزارة الاقتصاد الاماراتية، ٢٠١٨، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ

● موقع المصرف المركزي الاماراتي على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.centralbank.ae/ar/node/7

● **عمرو عادل**: صندوق النقد يشيد بتجربة الإمارات في تطبيق الشمول المالي،» ثمّن سياسات الدولة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة «، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:-

https://www.albayan.ae/supplements/world-government-summit/7

● **وفاء عثمان**: الشمول المالي بالإمارات، مقال متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://amwal-mag.com-%D8%A7%D984%%D8%B4%D985%

• https://www.centralbank.ae/sites/default/file

● الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.saudi-banks.info/ar/financial-awareness/startup-awareness

• http://ara.tv/cxdpu

● نبذة عن الشمول المالي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، مقال

متاح بالموقع الالكتروني التالي:

- https://www.ahlibank.com.qa/ar/media-center/news-press-releases/financial-inclusion-overview-on-the-occasion-of-arab-financial-inclusion-day

http://documents.worldbank.org/curated/en/936861468051895341/Enhancing financial-capability-and-inclusion-in-Morocco-a-demand-side-assessment

● **أحمد فضلي**: مقال بعنوان « قطر حققت أساسيات الشمول المالي وتتجه إلى العالم الرقمي»، منشور بجريدة لوسيل بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٥، متاح بالموقع الالكتروني التالي:

https://lusailnews.net/article/politics/qatar/252018/01//A7%

● مقال بعنوان الشمول المالي، إضـاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، فبراير٢٠١٦، السلسلة الثامنة، العدد السابع، منشور بالموقع الالكتروني التالي: www. kibs. edu. kw

● مقال بعنوان" متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية/ صندوق النقد العربي، منشور بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.almajles.gov.ae:1818/cgi-bin/koha/opac _

● مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي بعنوان الشمول المالي في الكويت لمعهد الدراسات المصرفية:

https://alqabas.com/article/418349

● تقرير الاستقرار المالي في الكويت؛ مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and

publication/publications/financial-stability-report.jsp

● مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://alqabas.com/article/418349

• https://www.mof.gov.kw/TheMOFNews/MOFNewsDisplay.aspx?NewsID=202#

● توصيات أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/498821539097297657/The-Bali-Fintech-Agenda-Chapeau-Paper

● **د. محمود محيي الدين**: التقنية المالية في حاجة إلى تقنية رقابية، مقال متاح بجريدة الشرق الأوسط، بالعدد ١٤٧٣٦، بتاريخ ٣أبريل ٢٠١٩، منشور بالموقع الالكتروني التالي: https://aawsat.com/home/article/ D

● موقع مصرف البحرين المركزي:

https://www.cbb.gov.bh/ar/fintech/

● مقال البحرين مركزا ماليا رائدا في مجال التقنية المالية على مستوى المنطقة، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1135706

● تقرير للبنك الدولي: البحرين متقدمة في استخدام الهاتف مصرفيًا، منشور بالموقع الالكتروني التالي:

https://www.alayam.com/alayam/economic/741641/New

● موقع البنك المركزي لسلطنة عمان:

https://cbo.gov.om/ar/Pages/BankingLaw.aspx

● مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٩، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.uabonline.org/en/magazine 7

● مقال بعنوان "النظام النقدي في سلطنة عمان قوي ومتفاعل"، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/

● مقال بعنوان " الصناعة المصرفية في سلطنة عُمان مُستَقرّة "، متاح بالموقع الالكتروني التالي:

http://www.asswak-alarab.com/archives/11670

فهرس المحتويات

إهـــــداء ٣
مقدمة الكتاب ٥
خطة الدراسة ١٣
الباب الأول: الأصول التاريخية للشمول المالي ١٧
الفصل الأول: ماهية الشمول المالي ٢١
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي وأهميته ٢٢
أولاً: مفهوم الشمول المالي:- ٢٢
ثانياً: أهمية الشمول المالي:- ٣١
ثالثاً: أهداف الشمول المالي:- ٣٦
المبحث الثاني: تمييز الشمول المالي عن بعض الصور الأخرى ٣٨
أولاً: التكافل الاجتماعي والشمول المالي:- ٣٨
ثانياً: نطاق التكافل الاجتماعي:- ٤١
ثالثاً: الفئات المستهدفة للتكافل الاجتماعي:- ٤٢
رابعاً: المسئولية المجتمعية لتحقيق التكافل الاجتماعي:- ٤٨
ثانياً: الضمان الاجتماعي والشمول المالي:- ٥٤
الفصل الثاني: التطور التاريخي للشمول المالي ٦٢
المبحث الأول: نشأة فكرة الشمول المالي ٦٣
المبحث الثاني: فلسفة تكريس الشمول المالي تاريخياً ٦٩
أولاً: الإطار الاقتصادي لمنظومة الشمول المالي:- ٧١
ثانياً: تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمة المالية: ٧٣
الفصل الثالث: ذاتية الشمول المالي ٨١
المبحث الأول: آليات تحقيق الشمول المالي ومعوقاتها ٨٣

أولاً: آليات تطبيق الشمول المالي:- ٨٣
ثانياً: المعوقات التي تواجه آليات تطبيق الشمول المالي:- ٩٤
المبحث الثاني: خصوصية تأصيل منظومة الشمول المالي ١٠٠
الباب الثاني: الإطار القانوني للشمول المالي ١٠٩
الفصل الأول: الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي ١١٣
المبحث الأول: سياسة البنك المركزي في إدارة الجهاز المصرفي ١١٥
أولاً: البنك المركزي عصب الجهاز المصرفي: ١١٦
ثانياً: دور البنك المركزي في الجهاز المصرفي: ١١٧
ثالثاً: اختصاصات البنك المركزي المصري: ١٢٣
المبحث الثاني: سبل تعزيز البنوك لمنظومة الشمول المالي ١٣٢
أولاً: مبادرات البنك المركزي لدعم الشمول المالي: ١٣٣
ثانياً: تعليمات البنك المركزي لخلق بيئة ملائمة لتعزيز الشمول المالي: ١٣٦
المبحث الثالث: الخدمات المصرفية الالكترونية في ضوء الشمول المالي ١٤٣
أولاً: أسباب ظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية وأهميتها: ١٤٣
ثانياً: الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية التي حدثت وتطورت:- ١٥١
ثالثاً: الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك:- ١٥٤
الفصل الثاني: تطبيقات منظومة الشمول المالي ١٦٣
المبحث الأول: الدور المؤسسي للشمول المالي للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ... ١٦٥
أولاً: فلسفة وأهداف قانون التأمينات الاجتماعية: ١٦٦
ثانياً: تحديات نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات: ١٦٧
ثالثاً: تطبيق المفتش الالكتروني من خلال منظومة الشمول المالي: ١٦٩
رابعاً: سياسة الشمول المالي في ضوء مظلة الحماية الاجتماعية: ١٧٣
خامساً: خصوصية الشمول المالي للتحصيل الالكتروني: ١٧٤
المبحث الثاني: الدور التقني للشمول المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ١٨٢
المبحث الثالث: أثر الشمول المالي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ١٩١

أولاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ١٩٢
ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ١٩٤
ثالثاً: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ١٩٥
رابعاً: تأثير الشمول المالي على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ١٩٦
الفصل الثالث: تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة ٢٠٠
المبحث الأول: تكريس الارتباط بين التنمية المستدامة والشمول المالي ٢٠١
المبحث الثاني: واقعية شمولية تطبيق التنمية المستدامة ٢٠٧
المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢١١
الباب الثالث: التجارب العربية نحو تطبيق التحول الرقمي ٢١٧
الفصل الأول: التجربة الإماراتية في تحقيق الشمول المالي ٢٢٢
الفصل الثاني: واقعية تجربة السعودية لتعزيز الشمول المالي ٢٣٤
الفصل الثالث: تجربة قطر لتطبيق الشمول المالي ٢٤٧
تقييم تجربة قطر في تطبيق الشمول المالي: ٢٥٦
الفصل الرابع: التجربة الكويتية نحو تحقيق الشمول المالي ٢٦٢
الفصل الخامس: التجربة البحرينية لتعزيز الشمول المالي ٢٧٨
الفصل السادس: واقعية تجربة سلطنة عمان لتحقيق الشمول المالي ٢٨٧
الفصل السابع: التجربة الأردنية للشمول المالي ٢٩٧
توصيات وآليات لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية ٣٠٠
خاتمة الكتاب ٣٠٥
ما هو الشمول المالي؟ ٣٠٥
ما أهمية الشمول المالي؟ ٣٠٦
مراجع الكتاب ٣١٠
أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية: ٣١٠
ثانياً: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية: ٣٢٠
ثالثاً: قائمة المواقع الإلكترونية: ٣٢٢